

# النَّحْوُ وَالنَّحَاةُ

بين الأزهري والجماعة

---

بقلم

محمد أحمد عفيفي

---

حقوق الطبع محفوظة

---

# تقديم الكتاب

## لعل من أعلام العلم والبيان

ما أجمل أن يتناضل الأزهر الشريف والجامعة المصرية فضلا علميا، هذه  
تهاجم، وهذا يدافع، أو هذا يهاجم، وهذه تدافع، يرمى كلاهما ويرمى، ويأخذ  
ويعطى، ويصاب ويصيب،

فجندا هذا النضال، وجندا الناضل والمنضول، والقاتل والمقتول، إذا كان  
كلاهما ينبغي الحقيقة، ويتوخى إظهار الصواب، ويبذل راحته وهدوءه ومتعته في  
سبيل العلم وحب المعرفة،

خرج كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى المدرس بكلية الآداب  
بالجامعة، فكان قاسما على النحاة المتقدمين جميعا، من سيديويه ومعاصريه إلى  
العصور الحديثة أشد القسوة، غنيقا أقسى العنف، هاجم النحاة في غير موارد  
وطعنهم في غير لين ولا رحمة، وأبان أنهم قصروا النحو على بعض منه وهو  
الأعراب، وأنفقوا أعمارهم، وأضاعوا أوقاتهم، ومضت على ذلك الأجيال،  
وتتابعت القرون، ولم يكشفوا عن سر الأعراب، فضلا عن تقصيرهم في  
النواحي الأخرى من خصائص العربية،

كان حقا على الأزهر أن يبين للناس رأيه في هذا الحدث، فأن كان حقا  
حمد للجامعة حقها، وإن كان باطلا أبان عن بطلانه وحمد لما سعيها،

وقد قام بهذا الواجب الحتم عن الأزهر الأستاذ محمد عرفة المدرس بكلية



اللغة العربية ، فألف كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، وقد أطلعني على مسودات هذا الكتاب قبل طبعه ، فقرأتها وكنت قبل ذلك قرأت كتاب إحياء النحو مرارا ، ولا أخفى عن القارئ أنني استمتعت بهذين الكتابين متعة لا تعدلها متعة ، فقد رأيت مدرستين تتطاحنان ، أحدهما هدامة تذكره القديم ، وتريد أن تعفى أثره ، وتنبزه بالعيب والنقص ، والأخرى محافظة ترى في القديم تراثا علميا غالبا تجب المحافظة عليه ، والعناية به ، وعدم التفريط فيه .

لقد رأيت في هذين الكتابين فرصة أتمكن بها من الحكم على جديتنا والقديم ، ومعرفة هل اشتد ساعد الجديد فأصبح قادرا على الهدم ، وهل ضعف قدیمنا فأصبح عاجزا عن الدفاع ؟ .

فرصة سعيدة ، تلك التي أناحت لى أن أشاهد هذه الحرب العنيفة الشريفة وقد تابعتها في ميدانها ، وشاهدت فارسها وهما يجولان ويكران ويفران ، لا أعلم أمثل المدرسة الحديثة يهدم القديم ولو كان صالحا ، أم هو لا يهدم الا الطالح ويبقى على الصالح ؟ ولا تبين كذلك أمثل المدرسة القديمة يحافظ على القديم ولو كان ضاراً ، أم هو لا يحافظ الا على النافع منه ويهمل الضار ؟ وإني أستطيع بعد هذه المشاهدة أن أبدي حكى ، ولكنى سأترك القارئ حرا يحكم بما يراه .

والذى أحب أن أقوله هنا أن الأستاذ عرفه فيه خصلة يعلمها له عارفوه ومتابعو مساجلاته ، وهى أنه إذا عارض رأيا أو أيد رأيا كان قوى الحجة ، ساطع البرهان ، مسدد الرأى ، لا يرمى حتى يصمى ، لا يفلت منه هارب ، ولا يثل له جريح .

وأكبر الخصال التي أعانته على ذلك علم غزير يحيط بجوانب الموضوع

الذى يعالجه والعلم نور ، فيضى له طريقه ، وينير له ما حوله ، فيبصر خصمه ، ويبصر مواضع الضعف فيه ، يبصر بينا خصمه في الظلام ، فاذا رمى رمى عن بينة ، وإذا اتقى اتقى عن بينة ، فيرد كل ضربة توجه إليه ولا يعرف خصمه كيف يرد ضرباته ، ويتقى طعناته ،

وثانية هذه الخصال دؤوب متتابع ، فهو كثير الدأب لا يركب مطية العجز ، ولا يستنجم إلى الراحة ، ولا يعتاد عادة ترك النظر ، فتراها محصلا ، أو منقبا ، أو باحنا ، تاركا عشرة الناس وصحبهم ، بل ربما تبرم بأكثرهم وما اعتادوا الحديث فيه ، مكبا على درسه ، أو مصغيا إلى نفسه ، يستوحىها ويستلمها . ثم إنه بعد قد زين له الانصاف ، فلا يلبس على القارئ ، ولا يأخذ أحدا بما ليس فيه ، ولا يبطل حقا ، ولا يحق باطلا ، ولا يقول إلا ما يعتقد ، ولا يعتقد الا بعد الدرس والموازنة .

ثم هو بعد قد مرّن فكره على النظر ، ودربه على المنطق ، فهو يستطيع تخلص الحجة من الأقوال الكثيرة التي تغشاها ، وتتراكم عليها ، ويلخصها في مقدمتين ، ثم يرى موضع النقد في إحدى المقدمتين أو كليهما ، كل ذلك في وحاء وسرعة ، حتى أنه يسمع المحاضرة ، أو يقرأ المقال فيستطيع أن يلخص الافكار الأساسية وما استعمل من دليل عليها ، وما يرد من نقض ، وما فيها من عجز أو تمويه ، من غير ريث ولا مهلة .

ثم إن الدرس الأزهرى قد وهبه ملكة فهم النصوص ، فهو يقرأ ما يقرؤه غيره ، ولكنه يصل إلى اللباب ، ويعلم المراد منها ، وينخرج منها بنتائج هي ما يريده صاحبها ، أو قريب منه ، بينما غيره واقف على السطح ، يفهمها معكوسة أو محرفة .



كل أولئك مجتمعة جعلته مسدد الرأي ، ساطع الحجة ، قوى البرهان .  
لم يظهر لي مثال واضح على أن العلوم يسقى بعضها بعضا ، ويعين بعضها  
على فهم بعض ، كما ظهر لي في هذا الكتاب ، فنحن في علم العربية ، وفي النحو  
خاصة ، فما دخل الفلسفة ؟ وإنما لا بعد الأمور غناء في هذا الموضع ، ولكن  
لشدها أغنت وأجدت ، حين استوحاها في مسألة العامل ورد الاعتراض عليه ،  
انظر إليه كيف بين أن الناعلية مثلا علة غائية للمتكلم من رفع الفاعل ، وأنها  
لذلك فاعلة بواسطة ، إذ هي فاعلة في فاعلية الفاعل .

لقد كانت لي أمنية ، وهي أن يكون الخليل أو سيديويه أو الفراء حيا بيننا ،  
فيقرأ كتاب إحياء النحو ، ويرى ما ألصق به وبالنحاة من تهم ، فيدفع عن نفسه  
لأنه أعلم بمذهبه ، وأبصر بمواطن القوة فيه ، فلما قرأت كتاب النحو والنحاة  
بين الأزهر والجامعة لم أرتب في أثنى أسمع واحداً من هؤلاء يدافع عن نفسه  
وعن النحاة

ولم لا يكون واحدا منهم وقد عاشهم طويلا ، وحادثهم كثيرا ، وصاحبهم  
في مغداه ومراحه ، وليله ونهاره ، وفهم عنهم ، وهجر الراحة والدعة والأنس  
بالأصدقاء والأهل ، ليصل إلى ما ابتكره من علم . وليحكم بين المختلفين فيما  
اختلفوا فيه ، لذلك نراه يكتب بأقلامهم ، ويفكر بمثل عقولهم ، ويستنبط كما  
يستنبطون ، ويعوص على العمل والمعاني كما يعوصون

وأشهد لقد قرأت كتابه فما رأيت مجحلا من مجاهل النحو قد كنا سرنا فيه  
مع مؤلف كتاب إحياء النحو ، وظننا أننا أول من سلكه وهدى إليه ، وأنه لم  
تطأه قبلنا قدم إنسان ، إلا وجدنا الاستاذ عرفة واقفا حيث انتهينا قد سلكه

قبلنا ، وعرف طريقه المختلفة ، ومسالكه المتشعبة ، ووضع الصوى والاعلام  
على طريقه المشتبهة ، وإذا هو قد جاوز ما وصلنا إليه ، وأمعن في الكشف  
والتعرف ، وإذا هو يقول : إنكم في مبدأ السير ، وأنتم تظنون ان قد بلغت  
الغاية دونكم فأوغلوا فوراكم مهامه فيح ، وجبال ووهاد ، وليل طويل ،  
وسفر ثقيل

أشهد أننا ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه حتى علانا البهر ، وتتابعت منا  
الأنفاس وما وصلنا إلا بعد أن كدنا لانصل ، أما هو فقد وصل إلى غايتنا وجازها  
إلى غايته ، موفور القوة ، جم النشاط ، لم يتفصد عرقا ، ولم ترتب أنفاسه تعباً ،  
شبه كنا نظنها غاية ما يصل إليه الباحث ، فإذا هو قد أتقنها علما ، وقتلها  
بحثا ، وصورها أحسن تصوير ، وأقام الدليل عليها أحسن دلالة ، وقواها فوق  
ما كنا نتخيله ، ثم جاوز ذلك إلى حلها ، وبيان بطلها ، وخير ما يصور لك ذلك  
رأيه في مسألة العامل

إن هذا الكتاب عظيم الجدوى والفائدة ، فليست جدواه مقصورة على  
أنه ناقش كتاب إحياء النحو ، وبين ما فيه من مقبول أو مردود ، لو كانت فائدته  
تلك لزال بزوال هذه الحاجة ، ولكن جدواه باقية ، ولولم يوجد كتاب إحياء  
النحو ، ذاك أنه أسفر عن بيان مسائل كانت عويصة ، وكان كلام النحاة فيها  
كأنه رمز وإيحاء ، وحتى كأن النحاة جميعا تواصلوا على أن يتركوا فضلا من العلم  
يستخرجه من بعدهم ، ويعملون فيه قرائنهم ، حتى لا يعتادوا عادة العجز ، وحتى  
يكون لهم مران ودربة ، وهذه المسائل قد اعتاصت على الناظرين ، وانهمت  
على أكثرهم ، وحسبك أنها انهمت على مدرس النحو في كلية الآداب بعد



البحث والتنقيب ، مدة دراسته وتدريسه ، وحسبك أنها انبهت على عميد كلية الآداب ، نخال السراب ماء ، والبرق الخلب ممطرا ، فورط نفسه في الاشادة بهذا الكتاب ، وورط نفسه بتسجيل الاشتراك فيه ، فصاحبه كان يراجع في مسائله ، ويتفاهم معه في مباحثه ، فهو ليس جديدا عنده كما يقول

وهذا الكتاب قد أبانها ، وسهلها على الناظر ، وجعلها منه على طرف النمام ومن جدواه أيضا أننا نلمح في كتاب إحياء النحو هجوما واندفاعا ، حيث يجب الريث والتبصر ، ثقة بأول خاطر ، واعتزازا بالنفس ، فهذا الكتاب يعرك آذان المتعجلين عركا شديدا قائلا لهم : تريثوا تريث المستبصر ، وأعدوا العدة قبل الهجوم ، ولا تستصغروا أمر معاصريكم ، ولا تستهينوا بعلمهم ، فإن الاستهانة بالمنازل تدعو إلى قلة الاستعداد

جاء شقيق عارضا رحمه \* إن بني عمك فيهم رماح

ولا أريد أن أترك القلم حتى أقول للاستاذ عرفة :

هنيئا لك بهذا الكتاب ، فقد خلذك علما من أعلام النحو بين النحويين وناقدا عدلا بين النقاد العادلين ، وحاملا للامانة العلمية بين الامناء العالمين ، ومدرها محاميا عن اللغة وقد كنت من قبل محاميا عن الدين ، ولأنت ممن عناهم الرسول بقوله : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » .

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد

فبينى وبين الأستاذ إبراهيم مصطفى مؤلف كتاب إحياء النحو معرفة لا أذمها ، ولا أشكو منها ، وهى وإن لم تبلغ الصداقة لم يشبها دخل ولا انحراف كنا نتقابل لما ، فكنت أقوم بما يجب له ، وكان يقوم بما يجب لى ، اشتركنا مع آخرين فى وضع مناهج كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف ، فأحبته ، وملت إليه ، إذ رأيتنا نتفق فى كثير من الآراء الاصلاحية ، ورأيت صادق النية فيما كنا نعالج من شؤون .

ما كنت أقدر أنه سيأتى يوم اضطر فيه إلى مناقضة آرائه ، والوقوف معه موقف الخصومة ، ولكن هكذا شاء القدر ، وهكذا كان .

قرأت له كتاب - إحياء النحو - فعرفت منه وأنكرت ، وما أنكرت أكثر مما عرفت ، فقد أنكرت منه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها ، ونقدوها ، وأبان خطئها ، فصور النحاة لقارئ كتابه قوما بلها أو ممرورين يقولون ما لا يعقل ، ويفهمون ما لا يفهم ، وأنكرت منه أنه انتحل مذاهبهم ، وهجنهم إذ لم يصلوا إلى ما وصل إليه ، أى إلى مذاهبهم ، وأنكرت منه أنه قعد قواعد فى العربية لو أخذ الناس بها لغيرت من روح العربية ، ولا فضى ذلك إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله على غير وجههما .



وأنكرت منه أنه عم في الطعن ولم يخص ، حتى أدخل سيويه وكتابه وهذا يصرف المتعلمين عن هذه المناهل العذبة ، ويصدم عن هذا الخير الذي ينمى عقولهم ، ويصقل ألسنتهم ، ويفضي بهم إلى سر العربية .

أنكرت ذلك كله ، ورأيت حتما على أن أكتب كتابا أصح به تاريخ العربية الذي أفسده هذا الكتاب ، وأرد به الأمور إلى نصابها ، ولكن تذكرت أنني فقدت قوما من قبل ، فأفسد النقد ما بيني وبينهم ، ولقيت من خصوماتهم عننا وأن هذا التقدرى أن يفسد ما بيني وبين الأستاذ .

تذكرت ذلك فأحجمت عن النقد ، وعولت على أن أترك الأمور تجري مجاريها ، ولكن تمثلت هؤلاء النحاة وهم في أجداثهم يهضمون هذا الهضم ، بعد أن ملأوا الدنيا علما ، ويحاف عليهم هذا الحيف وقد خرس السنتهم الناطقة ، التي كانت تجلجل في الدنيا ، عدا عليهم البلى فأعجزهم عن إقامة الحجة ، ودفع التهمة ، ويارب يوم لورماهم أحد يبطل لدفعوا الشبهة بالحجة ، والباطل بالحق الواضح المبين ،

وإذ قد آلوا إلى ما آلوا إليه ، فقد صار حتما على أبنائهم الذين تخرجوا عليهم ، واغتدوا من علمهم ، ان يقوموا عنهم برد التهم ، ودفع العاديات .

هذا واجب إنساني ، إذ نصرة المظلوم ، والاختد بيد العاجز حق إنساني ، ولو اختلفت الدار ، وشط المزار

وهو واجب الاساتذة على أبنائهم الذين هذبوا عقولهم ، واشتركوا في تثقيفهم وعار على الأبناء أن يظلم الآباء ، ويعتدى عليهم ، ولا يدفعوا عنهم هذا الظلم ، وهذا الاعتداء .

ثم هو واجب للغة العربية ، إذ يجب على أبنائها أن ينفوا عنها تحريف الغالين ، وتأويل المقصرين ، ثم هو واجب للعلم في نفسه ، إذ يجب على العلماء أن يقرأوا الأمور في نصابها ، ويضعوا الأشياء مواضعها

وأخيرا هو واجب علينا لتلاميذنا ، إذ حتم علينا أن نعرفهم الحق من الضلال وأن نسدد خطاهم ، وأن نحكم لهم فيما اختلف الناس فيه .

قامت هذه العوامل كلها في نفسي ، فأثرتها على عامل المعرفة ، وقلت ما قاله أرسطو : إن أفلاطون صديق والحق صديقي ، ولكن إذا تعارضت صداقة أفلاطون وصداقة العلم ، آثرت صداقة العلم على صداقة أفلاطون ،

لأ أكتب القارئ أنني كتبت هذا النقد مرتين ، فقد كتبتة أولا بعد أن قرأت الكتاب بأمان وموازنة ، فرأيت المؤلف يبصر النائي البعيد ، ويتجاهل الداني القريب ، ويدرك الخفي المستور ، ولا يدرك الظاهر المكشوف ، وينقل أعجاز نصوص ليستشهد بها على ما رآه ، ولو نقلها كلها صدورها وأعجازها لدلت على نقيض ما رآه ، فأمنت أنه لم يؤت من جهل ، وأنه مدرك مذاهب النحاة على ما هي عليه من حق وسمو ، وإنما شوهاها ومسحها عن علم ، ونسب للنحاة التقصير عن علم ، وانتحل مذاهبهم عن علم ، وحاربهم بها عن علم بأنها أسلحتهم ، وأفسد ما أفسد من قواعد اللغة عن علم وعن قصد ، وأمنت أن الدكتور طه حسين حينما أثنى على الكتاب كان متآمرا مع المؤلف على إخفاء الحق ، وستر الواقع ، للطعن في ميراث السلف ، والأعلاء من شأن تفكيرهم الحديث

أمنت بهذا ، وذاك ، فكتبت الكتاب بهذه العقيدة ، فقسوت عليهما كل القسوة ، واشتددت عليهما كل الشدة ، ووقفت مواقف عدة ، أبين هذا ومبلغ



صاحبه من الأمانة في العلم ، وخطر هذه الطريقة على التفكير ، وعلى المتعلمين ، وطالما وقفت حائرا لا أدري من أى حاليلهما أعجب ؟ أمن جرأتها على ستر مذاهب النحاة وهي لا خفية ، ولا مستورة ، أم من جرأتها على انتحال هذه المذاهب ، والتزين بها ، وخدعة الناس عن هذه الرواية التمثيلية ، وإيهامهم أنها الواقع ، لا ريب فيه .

كتبت النقد وأنا منطو على هذه العقيدة ، فجاء لاذعا شديدا ، قارسا ، ثم أطلعت صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى على شئ من التدبير في هذا الكتاب ، فغير رأيه في هذا التدبير وقال : انقد الفكرة ، ودع صاحب الفكرة ، وليكن نقدك عفيف اللفظ ، تقي الأسلوب ، وإذا كان الناس قد اعتادوا سماع الهجر والفحش في المساجلات العلمية ، فما أحرأك أن تسمع الناس نوعا آخر من النقد ، تنجلي فيه نزاهة العلماء عن ساقط القول ، ويتجلى فيه صدق اللهجة ، وقوة الحجة ، وعفة الأسلوب ، والعدل في الحكم ، والأ نصاف في الموازنة ، وبدل أن تتصور مخالفيك كما تصورتهم يحسن أن تتصورهم رفقة في سفر انقطع بهم الطريق ، واعتسفوا طرقا مهلكة ، فرأيهم وأنت على الجادة يتخبطون في ليل دامس ، وصحراء مهلكة ، فيجب أن يأخذك من الشفقة والرحمة عليهم ما يأخذ هذا المسافر الذي على الطريق من الرحمة والشفقة على هؤلاء المعتسفين ،

أدب كريم ، وخلق عظيم ، وهدى نبوى ، وسجايا حسان . لا تكون إلا لمن كان مثل الأستاذ الأكبر ، راض نفسه على أن يرى الناس جميعا أبناء وأخوة يسره إصابة المصيب ، ويشفق على المخطئ ، ويدعوله بالهداية والتوفيق ، ويعم الجميع بالمحبة والاحسان

وما سمعت هذه النصائح الغالية حتى شرح الله صدرى لما قال ، فرجعت إلى الكتاب ، فكتبت مرة ثانية ، وأسقطت منه هذه المواقف التي كنت أقفها من صاحب الفكرة ، وجعلت هد في الفكرة ، فما كان في الكتاب من حلم وأدب في المناظرة ، قال الأستاذ الأكبر مرجعه ، وإلى هذه النصيحة مرده ، وما كان فيه من نبو واعتساف ، فمن نزوات النفس ، وجماح الطبع ، وللطبع جموح ، وللنفس نزوات .

محمد عرفة





## ﴿ مقاصد كتاب إحياء النحو ﴾

ما يريد المؤلف من كتابه أمور

أولها - نقد النحويين في قصرهم مباحث النحو على الأعراب والبناء ، دون أن يبحثوا خصائص الكلام ، من التقديم والتأخير والنفي والاستفهام والاثبات والتأكيد والتوقيف

ثانيها - الرد على النحاة في زعمهم أن الأعراب أثر لفظي لا يؤدي معنى ولا أثر له في تصوير المفهوم واثبات أن حركات الأعراب دوال على معان قصدت من الكلام فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، والفتحة علم الخفة ثالثها - نقد النحاة في زعمهم أن الحركات اجتلبها العامل ، واثبات أن المتكلم هو الذي أحدثها

رابعها - اثبات أن التنوين علم التنكير فلك في كل علم الاتنونه وسنناقش المؤلف في هذه المباحث وما تفرع منها ، وسبيلنا أن ننقل كلامه بالنص ونلخصه ونذكر المقصود منه ، ونتبعه بعد ذلك بالرد ، وكنا نود أن نناقش كلامه جملة جملة ولكننا رأينا أن ذلك يطول ، فاقصرنا على مناقشة المقصود من كلامه في كل باب ، والله ولي التوفيق

## ﴿ النحو عند النحويين ﴾

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » أن النحاة عرفوا النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء ويرى أنهم بذلك قصروا النحو على تعرف الحرف الأخير ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الأعراب والبناء

ويرى أن ذلك تضيق لدائرة البحث النحوي ، كما يجب أن يكون ، وذلك أن كل لغة يتكلم بها يحتاج المرء في فهمها إلى شيئين . أولهما تعرف معاني مفرداتها وثانيهما تعرف قوانينها في إفادتها المعاني التركيبية ، والأول قد تكفل به علم اللغة والثاني يجب أن يتكفل به علم النحو ، فالنحويون إذ يقصرون بحث النحو على أواخر الكلام ، من الأعراب والبناء ، قد ضيقوا واسعا ، إذ النحو كما قلنا هو قانون تأليف الكلام ، وقانون تأليف الكلام أوسع من الأعراب والبناء ، فأين من أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء طرق الاثبات والنفي ، والتأكيد والتوقيف ، والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام ؟ فهذه كلها من طرق تأليف الكلام ، وقد مر النحاة بها من غير درس لأنهم قصروا بحثهم على أواخر الكلام من إعراب وبناء ، فهم قد ضيقوا حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة

ثم راح بعد ذلك يبحث عن العلة في هذا القصور ، فرأى أن العرب كان حسهم بالأعراب متيقظا ، ولما تسرب اللحن إلى اللغة العربية فطنوا له فضبطوا أواخر الكلمات بنقط ، فلما هدى النحاة إلى سر الأعراب فرحوا بذلك ، وألهام



ذلك عما عداه من طرق تأليف الكلام ، ومضى النحاة على هذه السبيل لا يتحولون عنها ، وقد شد عنهم اثنان أحدهما أبو عبيدة في كتاب مجاز القرآن وثانيهما عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز ، وأرادا أن يسلكا بالنحو السبيل التي يجب أن تكون ، ولكن لم يقدر لهماذين الأمامين أن ينجحا لأن الناس كانوا مفتونين بنحو سيبويه ، ولأن العقول لم تكن مستعدة لذلك ، وقد نلخص ماأراداه من ذلك فقال :

وإجمال ما في هذا الفصل أن حس العرب بالأعراب ، وإكرامهم له ، دعاهم أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هديهم إلى كشف علل الأعراب ، فكان علم النحو ، وإن اتجههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها ، قد صرفهم عما كان ينبغي لهم أن يدرسوه من سائر نحو اللغة ، وأنه قد كان من - أتمتهم من دلهم على أهدي مما بأيديهم من قواعد الأعراب فأغفلوه وأعرضوا عنه ، موفرين جهدهم على درس الأعراب ، وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سر الأعراب اه

وقد كنت أود أن أكتفي بهذا التلخيص ، وأناقشه بعد ذلك ، ولكنني رأيت أن القارئ لا يطمئن الاطمئنان المرجو الا اذا اطلع على كلام المؤلف نفسه ليرى أنه يطابق هذا التلخيص أم يخالفه ؟ لذلك نريد ان ننقل للقارئ كلام المؤلف في هذا الموضوع قال المؤلف في ص (١)

﴿ حد النحو كما رسمه النحاة ﴾

يقول النحاة في تحديد علم النحو أنه - علم يعرف به أحوال أواخر الكلام اعرابا وبناء - فيقصر على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة

من خواصه وهي الأعراب ، ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعمله

فغاية النحو بيان الأعراب وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الأعراب وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ، فإن النحو - كما نرى ، وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها . وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه ، والكلمات مركبة معنى هو صورة لما في أنفسنا ، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس ، وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها ، لا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه .

والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم ، وعنها يصدر الكلام ، فإذا كشفت ووضعت ودونت فهي علم النحو ولوعرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها ، وبناء جملها ، وذلك هو نحوها

وكثير من اللغات لا إعراب فيها ، ولا تبديل لأخر كلماتها ، ولها مع ذلك نحو نعم : ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الأعراب وتكميل أحكامه ، فقد تسكلموا في وجوب الصدارة لاسماء الاستفهام ، وبعض أدوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه . ولزمهم أن يحصوا من ( ٢ - النحو )



الادوات ما يحجب ما قبله عن العمل فيما بعده ، وبينوا بعض الادوات التي يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الابواب ، تابعة لغيرها ، فلم يستوف درسها ولا أحيط بأحكامها ، فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام ، مختلف الاساليب في العربية ، متعدد الادوات ، ينفي بالحرف وبالفعل وبالاسم ، وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه ، وتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه درس مفردا على أبواب الاعراب ، ممزقا كما ترى .

ا - « ليس » درست في باب كان لأنها تعمل عملها ، على أن كان للاثبات وليس للنفي ، وعلى أن كان للمضى وليس للحال ، ولكن العمل وحده ، وهو الحكم اللفظي ، كان سبب التبويب والتصنيف .

ب - « ما وإن » درست في باب ألحق بكان ، لأنها مماثلانها في العمل أحيانا .

ج - « لا » درست ملحقة بكان ، ثم تابعة لأن ، إذ كانت تماثل الاولى في العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة اخرى ، وهذا الحرف أكثر استعماله أن يكون مهملا ويتصرف إذا في النفي تصرفا واسما ، ولكن النحاة لا يعنون به إلا أن يكون عاملا ، وأن يكون ذا أثر في الاعراب .

د - « غير وإلا وليس » تدرس في باب الاستثناء

هـ - « لن » في نصب الفعل

و - « لم ولما » ، في جزمه

درست هذه الادوات كما ترى متفرقة ، ووجه العناية كلها إلى بيان

ما نحدث من أثر في الاعراب ، وأغفل شر إغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال ، ولو أنها جمعت في باب وقرنت أساليبها ثم ووزن بينها وبين ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال ، وما ينفي الماضي وما يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر لأحطنا بأحكام النفي وفقها أساليبها ، واظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شيء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتبعه ونبينه .

ومثل النفي في ذلك التأكيدي ، يدرسه في باب إن ، ويقرنون بأن المؤكدة إن الواصلة ، وليت المتعمية ، لأنها ادوات تماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينهما في المعنى والغرض . وفي باب الفعل يذكر نونى التوكيد وأحكامهما لأنهما في أعرابه . وفي بحث التوابع يعملون للتوكيد بابا خاصا يذكر نون فيه عددا من الكلمات ، حكمها في الاعراب حكم ما قبلها

ولو جمعت أساليب التوكيد في العربية - ما ذكر هنا وما لم يذكر - وبين ما يكون تنبيها للسامع وما يكون تأكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة السامع أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد ويبين لكل نوع موضعه ، وإن كان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير

والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع ، الماضي والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لأن أحكام الاعراب لا تكلفهم أكثر منه ، ولم يحيطوا بشئ من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليها وهي في العربية أوسع من هذا وأدق



يدل على الزمن بالفعل وبالأسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والأسم ، وبالحرف ولكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه ، وتبين أحكامها ، إلا علم النحو وقد ذكرنا هذه الأمثلة لنبين أن النحاة حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلام قد أخطأوا في العربية من وجهين .

الأول : أنهم حين حددوا النحو وضيقوا بحته ، حرموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة ، فلم نزل نقرأ العربية ونحفظها ، ونرويها ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ، ومن دقائق التصوير بها .  
الثاني : أنهم رسموا للنحو طريقا لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ ، من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى ، يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الأعراب ، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة

على أن هذا السبيل المحدود ، وتلك الغاية القاصرة لم يصل إليها النحاة عرضا ، ولكن كان في مساق التاريخ مارسم الطريق وحدده ، وسنشير إلى شيء من هذا التاريخ لالنعذر عن النحاة فحسب ، ولكن لنهتدي به ، ولنسلك في درس النحو أهدي سبيل وأجداه

وجاهات البحث النحوى .

كان العرب شديدي العناية بالأعراب ، وكان حسهم به دقيقا يقطا ، يعدونه عنوان الثقافة والأدب الرفيع ، والخلق المهذب ، قالوا : اللحن هجنة على الشريف ، وكان الرجل منهم إذا تكلم فلهن سقط من أعينهم ، كان خالد بن صفوان يحسن الكلام ويلحن في الأعراب ، فقال له مرة بلال بن أبي بردة : « تحدثني حديث الخلفاء وتلحن لحن السقاة »

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم ، ويتعمدون الأعراب ، ويحرصون عليه أن يخطئوه ، يروون لعبد الملك بن مروان أنه قال : شيبني ارتقاء المنابر ، وتوقع اللحن - يروون عن الحجاج بن يوسف وهو ما تعلم من الفصاحة وقوة البيان أنه كان يسأل يحيى بن يعمر النحوى : أتراني ألحن ؟ ويشدد عليه أن يبين له ما يسمعه منه من لحن .

أما أبو الأسود الدؤلى الكنتاني فكان يقول : إني لأجد للحن غمرا كغمير اللحم .

فلما وقع اللحن في القرآن كان أثره عليهم أشد ، وكان إليهم أبغض ، فبادروا إلى إعراب القرآن ، وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات ، تدل على حركاتها ، وكان ذلك عمل أبي الأسود في النحو ، وعمل طبقتين من النحاة بعده ، يعربون المصحف أى يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف في الناس يهتدون في القراءة بها ، وتكون لهم اماما . وقد أطلوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها وتجادلوا عندها ، وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها ، هدام إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم ، وهو أن هذه



الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف إعجابا عظيما ، فألخوا في الدرس ، وفي تتبع الاواخر ، والكشف عن أسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا أول الامر - علل الأعراب - أو علل النحو ، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو ، أو الأعراب ولم يمض عليهم زمن طويل مذ هدوا إلى علل الأعراب ، حتى كانوا قد أحاطوا بها ودونوها ، وجمعها سيبويه في كتابه الذي لم يزل من بعده إمام النجاة

وإذا كانت فتنة النجاة بما كشفوا قد دفعتهم إلى التسابق في الكشف ، وإلى التعمق في البحث ، حتى أحاطوا بقواعد الأعراب في سرعة معجزة ، فانها صرقهم عن درس ماسوى الأعراب ، مما في العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل ، وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية ، يتجاوز الأعراب إلى غيره من القواعد العربية ، فالف أبو عبيدة - معمر بن المثنى - المتوفى سنة ٢٠٨ هـ في مجاز القرآن ، حاول أن يبين مافى الجملة العربية من تقديم أو تأخير ، أو حذف أو غيرها ، وكان بابا في النحو جديرا أن يفتح ، وخطوة في درس العربية حريية ان تتبع الخطوة الاولى في الكشف عن علل الأعراب ، ولكن النحاة والناس من ورأيهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ، وفتنوا به كل الفتنة حتى كان الامام أبو عثمان المازني - المتوفى سنة ٢٤٧ - « يقول من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي » ، فلم تتجه عنايتهم إلى شيء مما كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، واهمل الكتاب ونسى ، ووقع بعض الباحثين في ايامنا على اسمه فظنوه كتابا في البلاغة ، وما كانت كلمة والمجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحية من البلاغة ، وما كان استعمال

أبو عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية فانهم سموها بحكمهم النحو ، أى سبيل العرب في القول ، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة . وسمى بحكمه المجاز ، أى طريق التعبير وتناول غير الأعراب من قوانين العبارة العربية ، ولم يكثر ما أكثر سيبويه وجماعته ، ولم يتعمق ما تعمقوا ، ولا أحاط إحاطتهم ، ولكنه دل على سبيل تبصرة ، وانصرف الناس عنها غافلين ، وقد بقي لنا من هذا الكتاب جزء يسير ، ننقل منه ما يبين أسلوب بحثه ، وصدق ما ذهبنا إليه ، من رأى في تقديره .

بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيرا من أنواع المجاز التي يقصد إلى درسها ثم أخذ في تفسير القرآن الكريم كله ، يبين ما في آياته من مجاز على المعنى الذي أراد . . . . .

وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ ورسم في كتابه دلائل الاعجاز طريقا جديدا للبحث النحوي - تجاوز أواخر الكلام وعلامات الأعراب ، وبين أن للكلام « نظما » وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الابانة والافهام - وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه ، ولا دالا على ما يراد منه ، وضرب المثل لذلك بالمطلع المشهور ، وهو :

﴿ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ﴾

لو خولف فيه النظم وعدل به عن سننه وقواعده فقتيل :

نبك قفا حبيب من ومنزل ذكرى

لكان لغوا من الكلام وعيبنا . ثم بين أن هذا النظم يشمل مافى الكلام



من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وفصل ووصل ، وعدول عن اسم إلى فعل ، أو عن صيغة إلى أخرى ، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة ، إذا ألفت مع غيرها لتفهم

ثم بين أنه ليس شئ من هذا النظم إلا وبيانه إلى علم النحو ، قال في ص ٦١ من دلائل الإعجاز : ( واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشئ منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت ، خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج ، إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج . . . . .

وينظر في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، وفي الكلام كله وفي الحذف والتكرار ، والاضمار والظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصيغة وعلى ما ينبغي له . هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ) اهـ

وكرر عبد القاهر بيان هذا المعنى في مواضع من كتابه ، وبالع في الاستدلال له ، وكأنه أحس ذلك من صنيعه ، فقال ( واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي

أعدنا وأبدأنا فيه ، من أنه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلام ، قد بلغت من الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكاف لما لا يحتاج إليه ، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة ) الخ

وفي الحق أن الامام أبا بكر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وفي الاستدلال له وتأنيده وأنه تركه بعد غموض ، وخلى العلماء منه في اضطراب جمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشئ ، وآخرون منهم أخذوا الامثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه ، وتأيداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة ، سموه ( علم المعاني ) وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في انهماك معاني النحو ، فسموا علمهم ( المعاني ) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل كان الذي صرف النحاة عن ( مجاز ) أبي عبيدة فنتهم بنحو سيبويه ، وقرب عهدهم بكشفه ، أما ( نظم ) عبد القاهر فقد كان نصيبه أبخس . وشغل الناس عن فهمه أمران :

الاول : عام يتصل بحال العلم في القرن الخامس ، عصر أبي بكر ، إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد ، حرمت عليها أن تقبل أى ابتداع أو تجديد

الثاني : خاص يعود إلى طبيعة المذهب ، وأن أساسه الذوق ، وتذبه الحس اللغوي لوزنة الاساليب ، ودرك خصائصها ، وقد كانت العجمة اذ ذاك غالبية بغلبة الأعاجم ، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها ، ولا يبلغ بهم الحس



اللغوى أن يذوقوا مذاق عبس القاهر ، ولا أن يدركوا ما أدرك ، فاضطر إلى مضاعفة الجهد في الكشف عن رأيه ، والاحتجاج له ، ثم كتب له أن يخلى رأيه على وضوحه غامضا يعرض عنه قوم وبحرفه آخرون . ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فان من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرير ، وإن الحس اللغوى أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعة اللفظية وسئم زخارفها ،

وإجمال ما فى هذا الفصل أن حس العرب بالاعراب واكرامهم له ، دعاهم أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات فى القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الاعراب ، فكان علم النحو ، وأن اتجههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها قد صرفهم عما كان ينبغى لهم أن يدرسوه ، من سائر نحو اللغة ، وأنه قد كان من نعمتهم من دلم على أهدي مما بأيديهم من قواعد الاعراب ، فأغفلوه وأعرضوا عنه موفرين جهدهم على درس الاعراب .

وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سر الاعراب اه

ونحن نبادر ونقرر أن النحو عند النحاة جميعا ، هو علم قوانين تأليف الكلام فى لغة العرب ، أى بالمعنى الذى يجب أن يكون فى رأى الاستاذ ، وأن ما اختاره فى تحديد النحو هو المعنى الشائع عند النحويين الذى سارت عليه أجيال النحاة ودرجت عليه القرون ، وأن الزعم بأنه عند النحويين علم الأعراب والبناء خاصة ، أو علم الاعراب فقط ، خطأ على النحاة وظلم لهم .

ونبادر ونجعل أدلتنا على ما ندعيه فى أمور :

أولها بحوث النحو التى وضعها النحاة أنفسهم فانها لم تقتصر على الأعراب والبناء ، بل تعدتها إلى وجوه تأليف الكلام المختلفة فى الأمثات والنفي والتأكيد والاستفهام ، والتعريف والتوكيد ، والقسم الخ ، ولم تغادر شيئا مما يجب أن يكون ، ومما يرغب فيه المؤلف إلا أفاضت القول فيه وطولت حواشيه وأطرافه .

وكان ينبغى أن تصد هذه البحوث المؤلف عن رمى القدماء بما رجمهم به ، من قصرهم النحو على الأعراب . ونحن سننقل من كلام النحاة قديمهم وحديثهم بحوثنا فى هذه المواضع التى رأى المؤلف أنهم أغفلوها ، ورغب أن يكونوا بحوثها وأدخلوها فى دائرة النحو ، ليكون ذلك شاهدا على ما ندعيه ، وشاهدا على براءة النحاة من هذا التخصيص المشين

وسننقل من أقدم كتاب فى النحو ، وهو كتاب سيديويه ، ومن المكتتب التى بين ظهرانينا ، ليعلم المؤلف أن هذه المباحث من الذبوع بحيث ما كان ينبغى أن ينساها ، أو يتناساها ، وليعلم أن رميهم بقصور النحو الذى وضعوه ، رمى لهم بما هو واضح فساد ، وظاهر براءتهم منه ، وما على من يريد أن يبرهن من هذه الوصمة ، إلا أن يبسط يده إلى أى كتاب ، ويأتى منه بالقوانين المختلفة فى تأليف الكلام . وكان ينبغى لمن درس هذه الكتب النحوية ، أن يتمثل النحو فى نفسه بصورته الحقيقية الواسعة ، التى تشمل جميع قوانين نظم الكلام وتأليفه فإذا لم يكن قد حد له ، ابتكر له حدا يناسب هذه الصورة ، وإذا كان قد حد له بهذا التعريف الضيق الحدود ، حكم بأن هذا التعريف فاسد وفيه قصور عن أن يكشف عن حقيقة النحو ويبين ماهيته . لان مسائل الفن



إذا علمت وتمثلت في الذهن ، كانت كصورة الانسان في الذهن ، فكل تعريف لا يوافق هذه الصورة بحكم عليه الا انسان بالخلل والفساد ، فاذا سمع المرء في تحديد الانسان أنه حيوان يمشي على أربع ، أو أنه حيوان مستور بالبشرة بالشعر ، وازن هذا التعريف بما في نفسه من صورة الانسان فحكم عليه بالخطأ . كذلك من تمثلت مسائل النحو في نفسه ثم رأى هذا التعريف الذي جاء به المؤلف عن بعض النحويين يرفض هذا التعريف ، وبراء قاصرا عن أن يدل على حقيقة النحو ، ويوضح ماهيته ، كما فعل سائر النحاة كاسندل عليه ، وكما يفعله كل ناظر في النحو . ثانياً - تعاريفهم الأخرى الشاملة الكاملة التي تحدد النحو وترسمه كما هو في نفسه ، وكما يجب أن يكون عليه ، وسند ذكر هنا تعريفا ذكره الأشموني في شرحه للافية ابن مالك ، وشرحه وبينه الصبان في حاشيته على الأشموني ، وإنما اخترنا ذلك لأن المؤلف عند ذكره هذا التعريف الفاسد عزاه لكتاب التعريفات . وقال انظر الصبان على الأشموني قال الأشموني . عند قول ابن مالك : مقاصد النحو بها محوية

النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتملت منها

أهذا التعريف مقصور على أحوال أو آخر الكلام من إعراب وبناء ، أم هو عام لكل قوانين تأليف الكلام المستنبطة من كلام العرب بكل ما تدل عليه كلمة العموم ؟ فكل قانون مستنبط من استقراء كلام العرب ، ويتعرف منه أحكام أجزائه التي ائتملت منها ، فهو من علم النحو ، فاذا استقرأنا كلام العرب . ووجدناها تؤكد بأن ووجدناها تنكسر همزتها بعد القول . كقوله : قال إني عبد الله . أو

كانت في محل حال . كزرتة وإني آمله ، أو كانت بعد فعل علق عن العمل باللام كقولنا : أعلم إنه لحكيم . كانت هذه القوانين من علم النحو ، وكانت موصلة إلى معرفة أحكام أجزائه . وكان لنا أن نستعملها في كلامنا إذا أردنا أن نتصرف تصرفهم في القول وكان لنا أن نفهم بمعونتها كلامهم وكلام القرآن الذي نزل بلغتهم

وكان يجب على المؤلف ، إذ تصدى لبحث هذه المسألة ، ألا يقتصر على النظر في تعريف واحد ، وأن ينظر في تعاريفهم المختلفة ، وأن يتثبت كل التثبت ليكون حكمه أقرب إلى الأنصاف ، وأبعد عن الجور والائتم وكان عليه إذ نظر في جاشية الصبان على الأشموني ، أن ينظر إلى هذا التعريف في شرح الأشموني ، وهو منه قريب ، فقد ذكره الأشموني وشرحه الصبان

ثالثاً : هذا التعريف الذي نقله المؤلف عن النحاة . تعريف معلول تكلم النحاة في بيان قصوره عن أن يشمل جميع قواعد النحو ، التي يبحث فيها ، وكان على المؤلف أن يبحث عن آراء النحاة في هذا التعريف ، ليعلم أهو مرضى عندهم أم غير مرضى . ونحن سنورد هنا بحثاً في هذا التعريف للعالم الكبير الشيخ محمد الأمير ، وهذا البحث في حاشيته على الازهرية ، في الصفحة الأولى منه ، قال في تعريف علم النحو :

« فعلم النحو علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمات العربية إعراباً وبناء » وقولنا بأصول ، يجب هنا أن تكون باؤه للتصوير ، وذلك لأننا نعرف العلم المشروع فيه وهو الأصول ، والقواعد المدونة ، وإن كان العلم يطلق أيضاً على الملكات وعلى الإدراكات الناشئة عنها .



وقولنا : أحوال الكلمات ، هو ما عبر وابه ، وهو اقتصار على الغالب ، وإلا فيعرف به أحوال غير الكلمات ، كالظروف ، والجل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون إنشائية وكذا جملة النعت والخبر .

وقولهم أيضا : إعرابا و بناء - اقتصار على الغالب ، وإلا فيعرف به أحوال الكلام من غير الاعراب والبناء ، كان من جهة كسر همزتها أو فتحه ، وتخفيفها وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ . وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، إلى غير ذلك مما لو استقصى أقصى . وبالجملة هم اقتصروا على بعض الفوائد .

ثم في الحلبي هذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه ، وهو ما تعارفه الناس ، فإن أراد شموله قيل بدل إعرابا و بناء - أفرادا وتركيبا اه فانظر إليه كيف حكم بان قوله الكلمات ، اقتصار على الغالب ، وإلا فانه يعرف به أحوال غير الكلمات كالجل .

وان قوله اعرابا و بناء ، اقتصار على الغالب أيضا ، وإلا فيعرف به أحوال الكلمات من غير الأعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها ، وفتح الخ ، ولم يقتصر ، بل مثل ، وقال : مما لو استقصى أقصى ، وذكر بعد أنه عرفه ببعض فوائده .

رابعها : ما ذكره في حصر علوم العربية ، اذ قالوا ، البحث في لغة العرب ، إما عن المفردات ، وإما عن المركبات ، والأول ، إما من حيث جواهرها ، فاللغة ، أو هيئاتها ، فالصرف ، أو انتساب بعضها إلى بعض ، فالاشتقاق . والثاني ، إما من حيث هيئاتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيتها الأصلية ، فالنحو . اه

وقد ذكر الصبان في حاشيته على الاشتموني ، موضوع علم النحو ، وفائدته ،

وغايته ، بقوله ، فموضوع هذا الفن الكلمات العربية ، من حيث عروض الأحوال لها ، حال أفرادها ، كالأللال والادغام ، والحنف والابدال ، أو حال تركيبها ، كحركات الاعراب والبناء ، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله ، والاحتراز عن الخطأ في الكلام ، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه ،

وقد كتب العلامة الشربيني في تقريره عليه ما يأتي :

( قوله من حيث عروض الاحوال ) اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به أحوال غير الكلمات ، كالجل التي لا محل لها من الاعراب ، والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة ، من حيث العائد و كونها لا تكون انشائية ، وكذا جملة النعت ، والخبر . وقولهم أيضا : إعرابا و بناء ، اقتصار على الغالب ، وإلا فيعرف به أحوال الكلام من غير الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها ، أو فتحه ، وتخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك اه

خامسها - ما ذكره بعض علماء النحو ، فانه يدل على أن النحو يشمل كل المسائل والقوانين ، التي تتبع في نظم الكلام العربي ، قال الزمخشري في مقدمة كتابه المفصل : -

« ولعل الذين يغضون من العربية ، و يضعون من مقدارها ، ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها ، حيث لم يجعل خيرة رسله ، وخير كتبه ، في عجم خلقه ، ولكن في عربيه ، لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج ، وزينا عن سواء المنهج ، والذي يقضى منه العجب ، حال هؤلاء في قلة إنصافهم ، وفرط جورهم واعتسافهم . وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها



وعلمى تفسيرها وأخبارها ، إلا وإفتقاره إلى العربية بين لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنع ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها ، مبنيا على علم الاعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه ، والأخفش ، والكسائي والفراء ، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين ، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقوالهم ، والتثبت بأهداب فسرهم وتأويلهم ، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ، ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم ، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم ، وبه تسطر الصكوك والسجلات حكاهم . فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا ، غير منفكين منها أينما وجهوا ، كل عليها حبث سيروا . ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خصلها ، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، وينهون عن تعلمها وتعليمها ، ويمزقون أديمها ، ويمضغون لحمها ، فهم في ذلك على المثل السائر ، الشعير يؤكل ويذم ، ويدعون الاستغناء فيها وأنهم ليسوا في شق منها ، فان صح ذلك فما بالحلم لا يطلقون اللغة رأسا والاعراب ، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب ، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما ، وينفضوا من أصول الفقه غبارهما ، ولا يتكلموا في الاستثناء ، فانه نحو ، وفي الفرق بين المعرفة والمنكر فانه نحو ، وفي التعريفين ، تعريف الجنس ، وتعريف العهد ، فانهما نحو ، وفي الحروف كالواو والفاء ونم ولام الملك ومن التبويض ونظائرهما . وهلا سفهوا رأى محمد ابن الحسن الشيباني رحمه الله ، فيما أودع كتاب الايمان ومالم لم يتراطنوا في مجالس التدريس ، وحلق المناظرة ، ثم نظروا هل تر كوا للعلم جمالا وأبهة ، وهل أصبحت الخاصة بالعامه مشبهة ، وهل انقلبوا هزاة للساخرين ، وضحكة للناظرين ؟ هذا فان الاعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديد الحصا ، ومن

لم يتق الله في تنزيهه ، فاجترأ على تعاطي تأويله ، وهو غير معرب ، ركب عمياء ، وخبط خبط عشواء ، وقال ما هو تقول وافتراء ، وهراء ، وكلام الله منه براء ، وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان ، المطلع على نكت نظم القرآن ، الكافل بابرار محاسنه ، الموكل بآثاره معادنه ، فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك ، والمريد بموارده أن تعاف وتترك ، ولقد ندبني مابا لمسلمين من الارب إلى معرفة كلام العرب ، ومابى من الشفقة والحذب ، على أشياء من حفدة الادب ، لا نشاء كتاب في الاعراب ، محيط بكافة الابواب ، مرتب ترتيبا يبلغ بهم الامد البعيد باقرب السعى ، ويملا سجالهم بأهون السقى ، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الاعراب ، مقسوما أربعة أقسام ، القسم الأول في الاسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك ، وصنفت كلام من هذه الأقسام تصنيفا ، وفصلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شيء في نصابه ، واستقر في مركزه ، ولم أدر فيها جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ، ونظمت من الفرائد المتناثرة ، مع الأيجاز غير الخجل ، والتأخير غير الملل ، مناسبة لمقتبسيه ... الخ الخ ..

رحمك الله أبا القاسم فكأنما كنت تنظر بلحظ الغيب ، فعلمت أن سيكتب في القرن الرابع عشر ، كتاب أحياء النحو ، وينسب إلى النحاة أنهم قصروا النحو على بحث أواخر الكلام ، وأنهم قصروا في فهم أسرار العربية ، فرددت عليه قوله وعددت أبوابا كثيرة ، مما تتعلق ببيان معاني التركيب ، كأبواب الاستثناء ، وحروف الجر ، ومعاني الشرط ، وأبنت أن جميع ذلك نحو - فالنحو في ذهن الزمخشري ليس مقصورا على أواخر الكلمات ، وعلى إعرابها ، وإنما



يشمل معاني الكلمات التركيبية ، فيعرف معاني الاستثناء ومعاني حروف الجز  
لقد ظلم المؤلف النحاة ، وأسرف في ظلمهم ، لا سيما سيبويه أذ زعم أنهم  
قصرُوا النحو على الأعراب ، وجعلوا الأعراب أثرا لفظيا ، ولم ينظروا إلى غير  
ذلك من أساليب العرب المتنوعة وخصائصها ، ومن ارتباط الكلمة بالكلمة  
في الجملة ، وارتباط الجملة بالجملة .

لقد زعم أن أبا عبيدة ، أراد أن يسلك بالنحو مهيما أوسع : ولكن فتنة  
الناس بنحو سيبويه ، ذلك النحو اللفظي ، صرقهم عما أراد أبو عبيدة ، وكذلك  
فعل عبد القاهر ، فصرف الناس عنه لمثل هذه العلة وغيرها ، يخال القارىء .  
لهذا الكتاب أن النحاة وسيبويه خاصة ، شغفوا بهذه البحوث اللفظية . وأعرضوا  
عن سر العربية وما فيها من ذوق لغوي ، ونحن نزعم للمؤلف والقارئ زعما يؤيده  
الدليل ، وتقوم معه الحجة ، أن النحاة شغلوا بكل ما يريد المؤلف أن يشتغلوا به  
وأنهم لم يقتصرُوا على بحث الأعراب ، بل تعدوه إلى كثير جدا من كل ما يعرض  
للكلمة في التركيب ، ومن كل ما يعرض للجمل في التركيب - وأن الكتاب  
لسيبويه بلغ في ذلك المبالغ التي لم يبلغها أحد في بيان سر العربية ، وخواص  
التركيب . وقد خفت أن يكون المؤلف صاددا عن هذا المنهل العذب  
( الكتاب لسيبويه ) فيحرم الناس بشؤم هذه الكلمات خيرا كثيرا .

لا تجد بحثنا من البحوث التي نقلها عن أبي عبيدة ، إلا وهو في كتب النحو ،  
ولا بحثنا من البحوث التي أراد أن يكون النحو متنا ولا إياها إلا وهو في كتب  
النحو ، على خير وجه وأوفى بيان ، وقد زادوا على ذلك مما سنورد بعضه  
اقتباسا بعد قليل .

وقد أخذ المؤلف على النحاة ، أنهم فرقوا بين حروف النفي ، فذكروا - لا -  
بجانب - إن - ، لأنها تعمل عملها ، وذكروا - ما - ولا - ولات - وان ، بجانب  
ليس ، وذكروا - لن ، في حروف النواصب المضارع وكان عمدتهم ، الاتحاد  
في العمل ، وقد جمعوا بين - إن وأن ولكن وكان وليت ولعل - في باب واحد ،  
مع بعد ما بين معانيها ، لأنها تتفق في العمل اه ما خلا .

وليس في هذا بأس ، لأن الأشياء قد تتشابه في معان مختلفة ، وقد يشبه  
هذا ذاك من وجه ، ولا يشبهه من وجه آخر ، في حين أنه يشبه ثالثا من هذا  
الوجه الأخير ، فالمؤلفون الذين شأنهم التصنيف ، وضم الشيء إلى ما يشاكله ،  
وجمع الأفراد المختلفة تحت أنواعها ، ربما اختاروا نوعا من المشابهة في جمع الشبيه  
إلى شبيهه ، وضموا ما كانت فيه هذه المشابهة بعضه إلى بعض ، غير غافلين عن  
ذكر المشابهات الأخرى ، وتوضيحها عند ذكرها ، وإنما يفعلون ذلك لغرض من  
الأغراض ترجح عندهم .

حروف النفي تشترك في أنها للنفي ، وتختلف في عملها ، وهذه الحروف ،  
بعضها يشترك مع حروف أخرى ، أو أفعال أخرى في العمل ،

فاختار النحاة أن يضموا ما اتفق عمله بعضه إلى بعض ، وإن اختلف معناه  
شارحين ما يتعلق بالمعنى عند ذكر كل أداة في بابها ، لأنهم رأوا أن الغلط في  
مقتضى العوامل أكثر ، وهم عليه أحرص ، وليس عليهم في ذلك عيب ، إنما  
يكون عليهم العيب إذا أغفلوا الكلام على ما عدا العمل

ومن شاء أن يختار نوعا آخر من الترتيب والتصنيف ، فليعمل ولا عليه  
أن يخالف هذا الترتيب المعروف ، والتصنيف المشهور ، فإذا أراد أن يصنف



على حسب المعاني ، فيجمع حروف النفي بعضها إلى بعض ، فليفعل ، بشرط ألا يخل بذكر عملها وشرطه ، ونرجو أن تكثر الأنماط في التأليف ، فان في ذلك تظاهرا على تثبيت العلم . وها نحن أولاء نفى بما وعدنا به ، من اقتباس أقوال النحاة الدالة على أنهم بحثوا المواضيع التي يرجو المؤلف أن يكونوا قد توافروا على بحثها ، وبحثوا مازن أن أبا عبيدة اختص به ، والدالة أيضا على أن النحاة تجاوزوا بحث أواخر الكلمات إلى بحث مواضع التقديم والتأخير ، والحذف ، ومعاني التراكيب المختلفة وسبيل العرب في بيانهم قال سيديويه في ج ١ ص ٤٨٢ .

( هذا باب أم وأو ) أما أم ، فلا يكون الكلام بها الاستفهام ، ويقع الكلام بها في الاستفهام ، على وجهين ، على معنى أيهم وأيهما ، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول ، وأما أو ، فأنما يثبت بها بعض الأشياء ، وتكون في الخبر ، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد ، وسأبين لك وجوهه إن شاء الله تعالى

( هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم ) وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا ، فانت الآن مدع أن عنده أحدهما لأنك إذا قلت أيهما عندك ، وأيهما لقيت ، فانت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما ، لاتدرى أيهما هو والدليل على أن قولك أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك أيهما عندك ، أنك لو قلت أزيد عندك أم بشر فقال المسئول لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال أيهما عندك فقال لا فقد أحال . واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لاتسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لاتدرى أيهما هو ، فبدأت

بالاسم ، لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار الذي لاتسأل عنه بينهما ، ولو قلت ألقيت زيدا أم عمرا كان جازا حسنا ، ولو قلت أعندك زيد أم عمرو ، كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجوز للأخر إلا أن يكون مؤخرا لأنه قصد قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعده بالثاني ، ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيد ألقيت أم عمرا وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سويتا لأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت أزيد عندك أم عمرو فجري هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم اللهم اغفر لنا أيها العصابة ، وإنما لزم أم ههنا لأنك تريد معنى أيهما ، ألا ترى أنك تقول ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان ، فالمعنى واحد وأي ههنا تحسن ويجوز ، كما جازت في المسئلة ، ومثل ذلك ما أدرى أزيد أم عمرو وليت شعري أزيد عندك أم عمرو ، فانما أوقعت أم ههنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذا يجري على حرف الاستفهام ، حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول ، ألا ترى أنك تقول ليت شعري أيهما أم ، وما أدرى أيهما أم ، فيجوز أيهما ويحسن كما جاز في قولك أيهما أم ، وتقول أضربت زيدا أم قتلته ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن لأنك إنما تسأل عن أحدهما ، لاتدرى أيهما كان ، ولم تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثم أحسن فيما ذكرنا ، كأنك قلت أي ذاك كان بزيد ، وتقول : أضربت أم قتلت زيدا لأنك مدع أحد



الفعولين ولا تدري أيهما هو ، كأنك قلت أي ذاك كان يزيد ، وتقول ما أدري أقام أم قعد إذا أردت ما أدري أي ذاك كان . وتقول ما أدري أقام أو قعد إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء ، كأنه قال لأدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود ، أي لم أعد قيامه قياما ولم يستن لي قعوده بعد قيامه ، وهو كقول الرجل تكلم ولم يتكلم

( هذا باب أم منقطعة ) وذلك قولك أعمر و عندك أم عندك زيد ، فهو ليس بمنزلة أيهما عندك ، ألا ترى أنك لو قلت أيهما عندك عندك ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد ، ويدللك على أن هذا الآخر منقطع من الأول ، قول الرجل إنها لأبل أم شاء ياقوم ، فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك نجى بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين قال أعمر و عندك ، فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه ، ومثل ذلك إنها لأبل أم شاء إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين ، وبمنزلة أم ههنا قوله عز وجل ، ( أم أنزل الكتاب لأريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراء ) ، فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم ، ومثل ذلك ( أليس لي ملك مصر ، وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون . أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ) . كأن فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ، فقوله أم أنا خير من هذا ، بمنزلة أم أنتم بصراء لأنهم لو قالوا أنت خير منه ، كان بمنزلة قولهم نحن بصراء ، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال أم أنتم بصراء ، ومثل ذلك قوله تعالى ( أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين ) ، فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم ، ألا ترى أن الرجل يقول للرجل

آ السعادة أحب إليك أم الشقاء ، وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء ، وأن المسؤول يقول السعادة ، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه ، ومن ذلك أيضا أعندك زيد أم لا ، كأنه حيث قال أعندك زيد ، كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده ، فقال أم لا وزعم الخليل أن قول الأخطل كذبتك عينك أم رأيت بواسط \* غلس الظلام من الرباب خيالا

كقولك إنها لأبل أم شاء ، ومثل ذلك لكثير عزة أليس أبي بالنضر أم ليس والدي \* لكل نجيب من خزاعة أزهرها ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام . ، ويحذف الألف قال للميمى ( الأسود بن يعفر )

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا \* شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر وقال عمر بن أبي ربيعة

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا \* بسبع رمين الجمر أم بنان ( هذا باب أو ) تقول أيهم تضرب أو تقتل ، تعمل أحدهما ومن يأتيك أو يحدتك أو يكرمك ، لا يكون ههنا إلا أو من قبل أنك إنما تستفهم عن الاسم المفعول ، وإنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول فلان ، وعلى هذا الحد يجري . ما ومتى وكم وأين وكيف ، وتقول هل عندك شعير أوبر أو تمر ، وهل تأتينا أو تحدثنا ، لا يكون إلا ههنا ، وذلك أن هل ليست نكرة ألف الاستفهام ، لأنك إذا قلت هل تضرب زيدا ، فلا يكون أن تدعى أن تضرب واقع ، وقد تقول أتضرب زيدا فأنت تدعى أن تضرب واقع ، ومما يدل على أن الألف ليست بمنزلة أنك تقول أطربا وأنت قنصري



فقد علمت أنه قد طرب ، ولكن قلت لتوبخه أو تقرره ولا تقول هذا بعد  
هل ، وإن شئت قلت هل تأتيني أم تحدثني : وهل عندك بر أم شعير ، على  
كلامين ، وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا ، وعلى هذا قالوا هل تأتينا  
أم هل تحدثنا ، وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني \* على القتل أم هل لامني لك لأم

وكذلك سمعناه من العرب ، فأما الذين قالوا أم هل لامني لك لأم ، فأنما  
قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه ، وأما الذين قالوا أو هل ،  
فأنهم جعلوه كلاما واحدا ، وتقول ما أدرى هل تأتينا أو تحدثنا ، وليت شعري  
هل تأتينا أو تحدثنا ، فهل ههنا بمنزلة هل في الاستفهام ، إذا قلت هل تأتينا ،  
وإنما أدخلت هل ههنا لأنك إنما تقول أعلمني ، كما أردت ذلك حين قلت هل  
تأتينا أو تحدثنا فجري هذا مجرى قوله عز وجل ( هل يسمعونكم إذ تدعون أو  
ينفعونكم أو يضرون ) وقال الشاعر زهير :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى \* من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا

وقال مالك بن الريب

ألا ليت شعري هل تغيرت الرِّحَا \* رِحا الحزن أو أضحت بفلج كاهيا

فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب ، وقال أناس أم أضحت على كلامين  
كما قال علقمة بن عبدة

هل ما علمت وما استودعت مكتوم \* أم جبلها إذ نأتك اليوم مصرور

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته \* أثر الأحبة يوم البين مشكور

( هذا باب آخر من أبواب أو ) تقول ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا ، أو

تقول أعندك زيد أو خالد أو عمرو ، كأنك قلت أعندك أحد من هؤلاء ، وذلك  
لأنك لما قلت : أعندك أحد هؤلاء ، لم تدع أن أحدا منهم ثم ، ألا ترى أنه  
إذا أجابك قال لا ، كما يقول إذا قلت أعندك أحد من هؤلاء . واعلم أنك إذا  
أردت هذا المعنى فتأخير الأسماء أحسن ، لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع ،  
ولو قلت أزيداً ألقيت أو عمرا أو خالداً ، وأزيد عندك أو عمرو أو خالد ، كان هذا  
في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما ، فإذا قلت أزيد أفضل  
أم خالد ، لم يجوز ههنا إلا أم لأنك إنما تسأل عن صاحب الفضل ، ألا ترى أنك  
لو قلت أزيد أفضل لم يجوز ، كما يجوز أضربت زيدا ، فذلك يدل أن معناه معنى  
أيهما لأنك إذا سألت عن الفعل استغنى بول اسم ، ومثل ذلك ما أدرى أزيد  
أفضل أم عمرو ، وليت شعري أزيد أفضل أم عمرو ، فهذا كله على معنى أيهما  
أفضل ، وتقول ليت شعري ألقيت زيدا أو عمرا ، وما أدرى أعندك زيد أو عمرو ،  
فهذا يجري مجرى ألقيت زيدا أو عمرا وأعندك زيد أو عمرو ، وإن شئت قلت  
ما أدرى أزيد عندك أو عمرو فكان جائزا حسنا كما جاز أزيد عندك أم بشر ،  
وتقديم الاسمين جميعا مثله وهو مؤخر ، فأما إذا قلت ما أبالي أضربت زيدا أم  
عمرا ، فإنه لا يكون إلا أم ، لأنه لا يجوز لك السكوت على أول الاسمين ، فلا  
يجئ هذا إلا على معنى أيهما ، وتقديم الاسم ههنا أحسن وتقول أنجلس أو تذهب  
أو تحدثنا ، وذلك إذا أردت هل يكون شيء من هذه الأفعال ، فأما إذا ادعيت  
أحدها ، فليس إلا أنجلس أم تذهب أم تأكل ، كأنك قلت أي هذه الأفعال  
يكون منك ، وتقول أنضرب زيدا أم تشتم عمرا أم تكلم خالدا ، ومثل ذلك  
أنضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا ، إذا أردت هل يكون شيء من



ضرب واحد من هؤلاء ، وإن أردت أى ضرب هؤلاء يكون ، قلت أم ، ومثل ذلك قول الشاعر :

ما أبالي أنبّ بالحزن تيس \* أم لحاني يظهر غيب لثيم  
كأنه قال ما أبالي أى الفعلين كان ، وتقول زيدا أو عمرا رأيت أم بشرا ، وذلك أنك لم ترد أن تجعل عمرا عديلا لزيد حتى يصير بمنزلة أبيهما ، ولكنك أردت أن يكون حشوا فكأنك قلت أحد هذين رأيت أم بشرا ، ومثل ذلك قول أم الزبير

كيف رأيت زبرا \* أأقطا أو تمرا \* أم قرشيا صقرا  
وذلك أنها لم ترد أن تجعل التمر عديلا للأقط ، لأن المسؤول عندها لم يكن ممن قال هو إما تمر وإما أقط وإما قرشى ، ولكنها قالت أهو طعام أم قرشى فكأنها قالت شيئا من هذين الشيئين رأيت أم قرشيا ، وتقول أعنيك زيدا أو عنديك عمر أو عنديك خالد ، كأنك قلت هل عنديك من هذه الكينونات شئ ، فصار هذا كقولك ألتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا ، ومثل ذلك ألتضرب زيدا أو عمرا أو خالدا ، وتقول أعقل عمرو أو عالم ، وتقول ألتضرب عمرا أو تشتمه ، تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ، لأنك قد أثبت عمرا لأحد الفعلين ، كما أثبت الفعل هناك لأحد الاسمين ، ادعيت أحدهما كما ادعيت ثم أحد الاسمين ، وإن قدمت الاسم فعربي حسن ، فأما إذا قلت ألتضرب أو تحبس زيدا ، فهو بمنزلة أريدا أو عمرا ضربت ، قال الشاعر :-

أثعلبة الفؤارس أورياحا \* عدات بهم طهية والخشبا

وأن قلت أريدا تضرب أو تقتل ، كان كقولك أقتل زيدا أو عمرا . وأم في كل هذا جيد ، وإذا قال ألتجلس أم تذهب ، فأم وأو فيه سواء ، لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمر ، فتجعل لأو حالا سوى حال أم ، وكذلك ألتضرب زيدا ، أو تقتل خالدا ، لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد

( هذا باب أو في غير الاستفهام ) تقول جالس عمرا أو خالدا أو بشرا ، كأنك قلت جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانا بعينه ، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس ، كأنك قلت جالس هذا الضرب ، وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا ، كأنك قلت كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة الذى قبله ، وإن نفيت هذا قلت لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا ، كأنه قال لا تأكل شيئا من هذه الأشياء ، ونظير ذلك قوله عز وجل ( ولا تطع منهم آثما أو كفورا ) أى لا تطع أحدا من هؤلاء وتقول كل خبزا أو تمرا أى لا تجمعها ، ومثل ذلك أن تقول ادخل على زيد أو عمرو أو خالد أى لا تدخل على أكثر من واحد من هؤلاء ، وإن شئت جئت به على معنى ادخل على هذا الضرب ، وتقول خذ بما عز أو هان ، كأنه قال خذ بهذا أو بهذا ، أى لا يفوتك على حال ، ومن العرب من يقول خذ بما عز وهان ، أى خذ بالعز والهين ، وكل واحدة منهما تجزئ عن اختها ، وتقول لأضربنه ذهب أو مكث ، كأنه قال لأضربنه ذاهبا أو ما كذا ، ولأضربنه إن ذهب أو مكث ، وقال زياد بن زيد العنري :

إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده \* أطال فأملى أو تناهى فأقصرا  
وقال :

ولست أبالي بعد يوم مطرف \* حتوف المنايا أكرت أو أقلت



وزعم الخليل أنه يجوز لأضربنه أذهب أم مكث ، وقال الدليل على ذلك أنك تقول لأضربنك أى ذلك كان ، وإنما فارق هذا سواء ، وما أبالي ، لأنك إذا قلت سواء على أذهب أم مكث فهذا الكلام فى موضع سواء على هذان ، وإن قلت ما أبالي أذهب أم مكث ، فهو فى موضع ما أبالي واحدا من هذين ، وأنت لا تريد أن تقول فى الأول لأضربن هذين ، ولا تريد أن تقول تناهيت هذين ولكنك إنما تريد أن تقول إن الأمر يقع على إحدى الحالين ، ولو قلت لأضربنه أذهب أم مكث ، لم يجز لأنك لو أردت معنى أيهما قلت أم مكث ، ولا يجوز لأضربنه أم مكث ، فلهذا لا يجوز لأضربنه أذهب أم مكث ، كما يجوز ما أدرى أقام زيد أو قعد ، ألا ترى أنك تقول ما أدرى أقام كما تقول أذهب ، وكما تقول اعلم أقام زيد ، ولا يجوز أن تقول لأضربنه أذهب ، وتقول وكل حق لها سميناها فى كتابنا أو لم نسمه ، كأنه قال وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك كل حق هو لها داخل فيها أو خارج منها ، كأنه قال إن كان داخلا أو خارجا ، وإن شاء أدخل انواو ، كما قال بما عز وهان ، وقد تدخل أم فى علمناه أو جهلناه وسميناها أو لم نسمه ، كما دخلت فى أذهب أم مكث ، وتدخل أو على وجهين ، على أنه يكون صفة للحق وعلى أن يكون حالا ، كما قلت لأضربنه ذهب أم مكث ، أى لأضربنه كائنا ما كان ، فبعدت أم ههنا حيث كان خبراً فى موضع ما ينتصب حالا ، وفى موضع الصفة اه سيويوه .

ونريد أن نذكر خلاصة وجيزة لبعض القواعد التى ذكرها سيويوه فى باب أم وأو ، إذ يصعب على المطلع أن يأخذ هذه الأحكام منه ما لم يكن قد درب بأسلوبه ، وممن على أخذ الأحكام منه

تقول العرب

- ١ أزيد جاءك أم عمرو
- ٢ أجاءك زيد أو عمرو

قد يظن القارئ لأول وهلة أن المعنى فى المثالين واحد ، وليس كذلك إذ المعنى فى الأول أيهما جاءك ، فالسائل يعتقد أنه كان مجئ ، ولكنه لا يدري من أيهما كان ، فهو يطلب التعيين تعيين الجائى ، أما الثانى فالمعنى فيه أجاءك أحدهما ، فالشك فى المجئ ، والسؤال عنه متعلتا بأحدهما ، وفرق بين أن يكون المجئ متيقنا غير مسؤل عنه ، وبين أن يكون مشكوكا فيه مسؤلا عنه ، يدل على ذلك اختلاف الجواب ، فالجواب فى الأول يكون بأحد الاسمين زيد أو عمرو ، ولا يصح فى الجواب أن يقال نعم أولا والجواب فى الثانى يكون بنعم أولا

وتقول العرب

- ١ أتجلس أو تذهب أو نحدثنا
- ٢ أتجلس أم تذهب أم نحدثنا

والمعنى فى الأول هل يكون شئ من هذه الأفعال ، والجواب نعم مثلا . والمعنى فى الثانى أى هذه الأفعال يكون منك ، فأنت موقن أن أحدها يكون ولكنك لا تدري تعيينا ، والجواب بالتعيين كأجلس مثلا

وقالت أم الزبير

كيف رأيت زبرا \* أقطا أو تمرا \* أم فرشيا صقرا  
لم تقل أقطا أم تمرا ، لأنها لم ترد أن تجعل التمر معادلا للأقط ، وإنما تريد





أحد هذين الطعامين رأيته أم قرشيا ، أو أطعما ما رأيته أم قرشيا  
لأن المسؤول لم يكن عندها ممن قال هو إما تمر وإما أقط وإما قرشى ، بل  
المسؤول عندها من قال هو إما طعام وإما قرشى ، والمعنى كيف رأيته أسهلا  
كالطعام ، أم صعبا ،

فهذا بعض أسرار العربية يبين لنا الفرق بين أم وأو ، ويبين أن أحدهما  
لا تغنى عن الأخرى ، وأن هذه تراد لمعنى وتلك تراد لمعنى آخر ، والجاهل  
بأساليب العرب يظن أن المعنى فى الاثنين واحد لا يختلف ، فيضع أحدهما  
موضع الأخرى ، وتقول العرب

أعمر وعندك أم زيد

أعمر وعندك أم عندك زيد

والمعنى مختلف ، فالمعنى فى الأول أيهما عندك ، فأم فيه متصلة ، والمعنى فى  
الثانى أنه ظن أن عمرا عنده فسأل عنه ، ثم أدركه مثل هذا الظن فى زيد فسأل  
عنه ، فتكون منقطعة ومعناها الأضراب والاستفهام ، فهى مثل إنها لأبل أم  
شاء ، جرى كلامه على اليقين ثم أدركه الشك فأضرب وقال بل أهى شاء  
وتقول العرب .

هل زيد عندك أو عمرو

لا يكون إلا أو ولا يجوز أم لأن أم تقتضى أن كونه عندك غير مسؤول ، وإنما  
المراد تعيين من عنده ، وهل لا تقتضى ذلك بل هى لطلب التصديق ، فالمعنى  
أعندك أحدهما ، وإذا سمع ذلك فعلى كلامين وتكون أم منقطعة كما تقدم

١ وإذا كان السؤال عن الفعل أوليته الهمزة

٢ وإذا كان السؤال عن الاسم أوليته الهمزة

تقول أأكرمت زيدا أم أهنته فى الأول

وتقول أزيدا أم كرمته أم عمرا فى الثانى

وهذا هو الأحسن فى لغة العرب

هذه خصائص فى لغة العرب وأساليبها لا تتعلق بالأعراب ولا بأواخر  
الكلمات ، وإنما تتعلق بخصائص الكلمات والتراكيب وفروق ما بينها ، وقد  
عرض لها سيديويه وأدركها أتم إدراك ، وأبان عنها أحسن إبانة ، فهل يصح بعد  
ذلك أن يقال إن النحويين لاسيما سيديويه شغلوا بأمر لفظى ولم يفقهوا العربية  
ولا خصائص التراكيب ؟ اللهم إن هذا نجن على هؤلاء المحسنين إلى لغة  
العرب ، وإلى الناطقين بها من بعدهم ، لقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى آخر من  
نفكر أن يكون منه مثل هذا التجنى

ونريد أن نرجع إلى الاقتباس من كلام سيديويه أيضا لندل على أن النحو  
عنده كان أوسع من نظرية الأعراب والبناء فهو يشمل كل قوانين العرب فى  
كلامهم حتى التجوز بالحذف . قال سيديويه فى هذا الباب

( هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى ) لا تساعدهم فى الكلام  
والأيجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ، وكم  
غير ظرف لما ذكرت لك فى الاتساع والأيجاز فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما  
المعنى صيد عليه الوحش فى يومين ، ولكنه اتسع واختصر ، ولذلك أيضا وضع  
السائل كم غير ظرف ، ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ، فيقول ستون عاما ، فالمعنى  
ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاما ، ولكنه اتسع وأوجز ، ومثل ذلك أن



تقول : كم سير عليه ، وكم غير ظرف فيقول يوم الجمعة ، ويومان ، فكم ههنا بمنزلة قوله ما صيد عليه ، وما ولد له ، من الدهر والأيام ، فليس كم ظرفا ، كما أن مالمس بظرف ، ومن ذلك أن يقول : كم ضرب به ، فتقول ضرب به ضربتان ، وضرب به ضرب كثير ، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى ( واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ) ، إنما يريد أهل القرية ، فاختصر وعمل الفعل في القرية ، كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا ، ومثله ( بل مكر الليل والنهار ) ، وإنما المعنى بل مكرهم في الليل والنهار ، وقال تعالى : ( ولكن البر من آمن بالله ) إنما هو والكن البر بر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل : ( ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ) ، فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والأيجاز ، لعلم المخاطب بالمعنى ، ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وإنما يطؤهم أهل الطريق ، وقالوا : صدنا قنوين وإنما يريد صدنا بقنوين ، أو صدنا وحش قنوين ، وإنما قنوان اسم أرض ، ومثله في السعة أنت أكرم على من أن أضربك ، وأنت أنكد من أن تتركه ، وإنما تريد أنت أكرم على من صاحب الضرب ، وأنت أنكد من صاحب تركه ، لأن قولك ان أضربك وان تتركه هو الضرب والتترك ، لأن أن اسم وتتركه وأضربك من صلته ، كما تقول يسوءني أن أضربك أي يسوءني ضربك ، وليس يريد أكرم على من الضرب ولكن أكرم على من الذي أوقع به الضرب ، وقال الجعدي

كأن عذيرهم بجنوب سلى \* نعام قاقى في بلد قفار

وقال عامر بن الطفيل : -

ولأبغينكم قنا وعوارضا \* ولأقبلن الخيل لابة ضرعد  
إنما يريد بقنا ، ولكنه حذف وأوصل الفعل  
ومن ذلك قول ساعدة

لدن بهز السكف يعسل متنه \* فيه كما عسل الطريق الثعلب  
يريد في الطريق ، ومن ذلك قولهم : أكلت بلدة كذا وكذا ، وأكلت أرض كذا وكذا ، وإنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب وأصاب من خيرها ، وهذا أكثر من أن يحصى ومنه قولهم ، هذه الظهر ، أو العصر ، أو المغرب ، إنما يريد صلاة هذا الوقت ، واجتمع القيط ، يريد اجتماع الناس في القيط ، وقال الخطيبه  
وشر المنايا ميت وسط أهله \* كهلك الفتى قد أسلم الحى حاضره  
يريد منية ميت وقال الجعدي

وكيف تواصل من أصبحت \* خلالتة كأبي مرحب  
يريد كخلالة أبي مرحب . اهسيبويه ج ١ ص ١٠٨

وقال سيبويه في ج ١ ص ٢٦٠ « هذا باب نفي الفعل »  
(إذا قال : فعل ، فإن نفيه لم يفعل ، وإذا قال : قد فعل ، فإن نفيه ، لما يفعل ، وإذا قال لقد فعل ، فإن نفيه ما فعل لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل ، وإذا قال هو يفعل ، أي هو في حال فعل ، فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ، فنفيه لا يفعل ، وإذا قال ليفعلن ، فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن ، فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل ) ، اه



هذا قليل من كثير ، وغيض من فيض ، مما في الكتاب لسيبويه ، وسيبويه في هذا الفصل الوجيز بين ما هو نفي للماضي غير المؤكد ، وما هو نفي للماضي المؤكد ، وما هو نفي للحال ، وما هو نفي للمستقبل ، المؤكد منه وغير المؤكد ، وما هو نفي للمستقبل الواقع بعد التسوية .

فهل يسوغ للمؤلف وهذا بعض بيان سيبويه في النفي ، أن يقول : وأغفل شر إغفال درس معانيها - أدوات النفي - وخاصة كل أداة في النفي ، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال ، ولو أنها جمعت في باب وقرنت أساليبها ، ثم ووزن بينها ، وبين منها ما ينفي الحال ، وما ينفي الاستقبال ، وما ينفي الماضي ، وما يكون نفيا لمفرد - كذا - وما يخص الاسم وما يخص الفعل وما يتكرر ، لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها ، واظهر لنا من خصائص العربية ، ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتبعه ونبينه ، اهـ

لقد أطلت الاقتباس من الكتاب لسيبويه ، وفسرت بعض ما اقتبسته ، ولى من ذلك أغراض أولها . . أن أبين للناس أن كتب النحو القديمة التي رمت بأنهم لم تتعرض إلا للأعراب والبناء وأواخر الكلمات ، وأنها قصرت النحو عليهما ، ولم تجعله شاملا لما عداهما ، من الكشف عن خصائص العربية وفهم أساليبها المختلفة ، أقول أبين للناس أنها تجاوزت الأعراب والبناء إلى الكشف عن سر العربية ، وبيان مزايا الأساليب المختلفة ، وهذه الفصول التي نقلتها توضح ذلك ، فالعطف بأم وبأو سواء من جهة الأعراب ، والاختلاف إنما هو في المعاني ، وقد وضح هذه المعاني في الأساليب المختلفة أوضح بيان ، وكذلك الاستفهام بالهمزة والاستفهام بهل سواء من جهة أن كليهما لا تعلمان ، والفرق

إنما هو في المعنى ، وقد رأيت مما سلف فرق ما بين موضع كليهما ، ولعل ذلك رد قول القائلين : إن النحو عند المتقدمين قاصر ، وكان عليهم أن يجعلوه شاملا لكل الطرق التي تؤدي بها المعاني المختلفة

ثانيا - أن الكتاب لسيبويه لقي في هذا العصر ظلما كثيرا ، ولعل الاقتباس الذي اقتبسناه يبين للناس قيمة الكتاب لسيبويه ، فيرفع عنه هذا الظلم

اقترحت في لجنة المناهج لأكاديمية اللغة العربية أن يقرر الكتاب لسيبويه ولو مطالعة ليعلم طلاب كلية اللغة أساليب المتقدمين وعلمهم ، ليسهل عليهم مراجعتها والأخذ عنها ، فرد على الأستاذ الشيخ علام سلامه وقال : مالك بتمسك بالكتاب لسيبويه ؟ هذا كتاب ولد فمات ، فهل تريد أن نحياه في القرن العشرين ؟

فقلت له : غيرك من يقول إن الكتاب لسيبويه ولد فمات ، أما مدرس الأدب العربي ، والعارف بأطواره المختلفة ، فلا يقول هذا . إن الكتاب لسيبويه لم يمت يوم ولد بل سار مسير الشمس في جميع الأقطار الإسلامية ، واشتغل الناس به درسا وتمحيصا وفهما وشرحا واختصارا ، أمات يوم ولد ذلك الكتاب الذي بلغ من شهرته أنه إذا أطلق اسم الكتاب لا ينصرف إلا إليه فصار علما بالعلبة عليه ؟ .

إنه لم يخدم كتاب في العربية مثل ما خدم الكتاب لسيبويه ، ولم يوضع على كتاب من الشروح والخواشي وتفسير الشواهد مثل ما وضع على الكتاب . وقد كان العلماء المتقدمون لا يرونه يعلم النحو فقط ، وإنما يعلم الابتكار والاستنتاج أيضا ، يقول بعض العلماء : كنت محدثا حسب قبل أن أقرأ



الكتاب لسيبويه ، فلما قرأته صرت فقيها مستنبطا ، وقد كانوا يستكثرون على قدرة عالم واحد أن يفتح مثل الكتاب ، فنحلوه لاثنتين وأربعين عالما . قال ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنتان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ، فقال : إن ما تقوله من كثرة الشروح والحواشي عليه دليل على أنه لا يصح تقريره ، إذ لم يحتاج إلى الشروح والحواشي إلا وهو مغلق يحتاج للشرح والتحصيص . فقلت : إن هذا دليل العناية والحياة ، فما كانت عناية المسلمين بكتاب الله ووضع التفاسير المختلفة عليه دليلا على إغلاقه وانهمامه وإنما كانت دليلا على إكباره والعناية به

وأخيرا رجحت نظرية الأستاذ علام سلامه عند اللجنة ، ولم يقرر الكتاب لسيبويه

إن الكتاب لسيبويه طبع في ألمانيا قبل أن يطبع في مصر ، ولما طبع في مصر لم يجد ما يستحقه من العناية ، فاضطر طابعه إلى أن يبيعه لباعة الأشتات بالآفة لتكون أوراقه وقاية لما يبيعهونه

ولعل قائل يقول : أنت حين استشهدت على أن النحو بحث في غير الأعراب من خصائص العربية لم تستشهد إلا بالكتاب لسيبويه ، فلعل المتقدمين من النحاة كان النحو عندهم متسعا مثل هذه المباحث ، فلما جاء المتأخرون ضيقوا حدوده الواسعة ، وقصروه على الأعراب والبناء فنقول إن مؤلف إحياء النحو عم في الطعن ولم يخص ، وذكرك الكتاب لسيبويه ، وجعله الفتنه التي فتنت الناس ، وصدتهم عن النحو الذي يبحث في غير الأعراب والبناء ، من العربية ، فكان واجبا علينا أن نستشهد من هذا الكتاب الذي أضفى عليه

المؤلف هذه النعوت ، على أنكم لو تنزلتم عن دعواكم إلى ما ذكرتم استشهدنا لكم من أقوال المتأخرين من النحاة ما يدل على أن النحو عندهم يعم المباحث الأخرى غير الأعراب والبناء ، وسنقل من كلام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك قال في باب المبتدأ والخبر ( ص ٢٢ - ٢٥ )

( فصل ) وللخبر ثلاث حالات

( إحداها ) التأخر وهو الأصل كزيد قائم ويجب في أربع مسائل ، إحداها أن يخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين أو متساويين ولا قرينة ، نحو زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، بخلاف رجل صالح حاضر ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وقوله بنونا بنو أبنائنا ، أي بنو أبنائنا مثل بنينا ،

( الثانية ) أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو زيد قام ، بخلاف زيد قائم أو قام أبوه وأخوك قاما

( الثالثة ) أن يقتربن بالآ ، معنى ، نحو إنما أنت نذير أو لفظا نحو وما محمد إلا رسول ، فأما قوله - وهل إلا عليك المعول - فضرورة .

( الرابعة ) أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه ، نحو ما أحسن زيدا ومن في الدار ، ومن يقيم أقم معه ، وكم عبيد لزيد . أو بغيره إما متقدما عليه نحو لزيد قائم ، وأما قوله - أم الحليس لعجوز شهر به - فالتقدير لحي عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء . أو متأخرا عنه نحو غلام من في الدار ، وغلام من يقيم أقم معه ، ومال كم رجل عندك . أو مشبها به ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، فان المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سببا ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب .



( الحالة الثانية ) التقدم ويجب في أربع مسائل ،

إحداها أن يقع تأخير في لبس ظاهر ، نحو في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل ، وعندى أنك فاضل ، فإن تأخير الخبر في هذا المثال يقع في إلباس أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بالتي بمعنى لعل ، ولهذا يجوز تأخيرها بعد أما ، كقوله

وأما أنى جزع \* يوم النوى فلو جد كاد يبرنى

لأن إن المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا ، وتأخره في الأمثلة الأول يقع في إلباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو وأجل مسمى عنده ، لأن التمرة قد وصفت بمسمى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لصفة . الثانية - أن يقرن المبتدأ - بال - لفظاً ، نحو ومالنا إلا اتباع أحداً ، أو معنى ،

نحو إنما عندك زيد

- الثالثة - أن يكون لازم الصدرية نحو أين زيد ؟ أو مضافاً إلى ملازمها نحو صبيحة أى يوم سفرك ؟

- الرابعة - أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى ( أم على قلوب أقفالها ) وقول الشاعر - ولكن ملء عين حبيبها .

( الحالة الثالثة ) جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فقد فيه موجهما ، كقولك زيد قائم ، فيترجح تأخيرها على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع

( فصل ) وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وقد يجب ، فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو : من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دنف ، التقدير فعله لنفسه ، وإساءته عليها ، وهو دنف . وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد ، أو ذم نحو

أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين ، أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين ، أو بمصدر جئ به بدلاً من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، وقوله فقالت - حنان ما أنى بك ههنا - التقدير أمرى حنان ، وأمرى سمع وطاعة ، أو بمخصوص ، بمعنى نعم أو بئس ، مؤخر عنهما ، نحو نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، إذا قدرا خبرين ، فإن كان مقدماً نحو زيد نعم الرجل ، فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم : من أنت ؟ زيد ، أى المذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيئويه كلامك زيد ، وقولهم في ذمتي لأفعلن ، أى في ذمتي ميثاق أو عهد .

وأما حذف الخبر جوازاً ، فنحو خرجت فاذا الأسد ، أى حاضر ، ونحو أكلها دائماً وظلها أى كذلك ، ويقال من عندك فتقول زيد : أى عندي ، وأما حذفه وجوباً ففي مسائل

- إحداها - أن يكون كونا مطلقاً والمبتدأ بعدلولا ، نحو لولا زيد لأكرمتك أى لولا زيد موجود ، فلو كان كونا مقيداً وجب ذكره إن فقد دليله ، كقوله : لولا زيد سالمتنا مسلم ، وفي الحديث « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم » وجاز الوجهان إن وجد الدليل ، نحو لولا أنصار زيد حموه مسلم ، ومنه قول أبي العلاء المعرى - فلو لا الغمد بمسكه لسالا - وقال الجمهور - لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مسألة زيد إيانا ، أى موجودة ، ولحنوا المعرى وقالوا : الحديث مروي بالمعنى

- الثانية - أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم ، نحو لعمرك لأفعلن ، وإيمان الله لأفعلن ، أى لعمرك قسمي ، وإيمان الله يميني . فإن قلت : عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو



لعمرك لأفعان ، أن يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدأ

« الثالثة » أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية ، نحو كل رجل وضيعته ، وكل صانع وما صنع ، ولو قلت : زيد وعمرو ، وأردت الأخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره ، قال - وكل امرئ والموت يلتقيان - وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته ، مستثنى عن تقدير الخبر لأن معناه مع ضيعته ( الرابعة ) أن يكون المبتدأ إما مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو ضربني زيدا قائما ، أو مضافا للمصدر المذكور ، نحو أكثر شربي السويق ملتوتا ، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ، نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ، وخبر ذلك مقدر باذكان ، أو إذا كان عند جمهور البصريين ، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم فيقدر في ضربني زيدا قائما . ضربه قائما ، ولا يجوز ضربني زيدا شديدا لصلاحيته الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وشذ قولهم حكك مسمطا ، أي حكك لك مثبتا اه لعل القارئ قد اقتنع معنا بأن النحو يبحث في غير الأعراب فهذه مسائل تتعلق بوجوب تقديم الكلمة وتأخيرها ، وحذفها ،

لقد أردت أن أكتب فصلا أبين فيه بيانا لاشبهة فيه أن النحو لم تقصر أبحاثه على الأعراب ، بل تعدته إلى القوانين الأخرى التي يحتاج إليها المتكلم بالعربية ، ليفيد على النهج العربي ، ويحتاج إليها السامع ليفهم على النهج العربي . فلم أر أبين في هذا الموضوع من أن أبين بعض الأحكام الفقهية التي بناها علماء الفقه على علم النحو ، وعلى قواعد النحاة التي استنبطوها من كلام العرب .

١ إن دخلت الدار فأنت طالق

٢ كلما دخلت الدار فأنت طالق

قال الفقهاء إذا قال الرجل لزوجته الصيغة الأولى ، طلقت إن دخلت الدار وإن تكرر دخولها لم يتكرر الطلاق ، فلا تقع إلا واحدة ، وإن قال الصيغة الثانية : يتكرر الطلاق بتكرر دخول الدار ، فلو دخلت الدار ثلاث مرات وقت ثلاث تطلقات ، وهذا بناء على ما قرره النحاة من أن - كلما - تقتضي التكرار ، و - إن - لا تقتضي التكرار .

١ إن لم أطلقك فأنت طالق

٢ متى لم أطلقك فأنت طالق

تطلق امرأته في المثال الثاني بمجرد مرور زمان يمكنه إيقاع الطلاق فيه ، وتمكث في الأول بدون طلاق إلى موت أحدهما ، وقد بنوا ذلك على ما قرره بالنحاة من أن - متى - للزمان مع الشرط ، و - إن - لمجرد الشرط

١ أنت طالق إن دخلت الدار

٢ أنت طالق أن دخلت الدار

قال الفقهاء : إنها لا تطلق في الأولى إلا إذا دخلت الدار ، أما إذا قال العبارة الثانية فتطلق بمجرد التلفظ . ذاك مبني على ما قرره النحو من أن - إن - المكسورة للتعليل ، فلا تطلق إلا إذا حصل المعلق عليه ، وإن - أن - المفتوحة في هذا المثال تكون مصدرية ، فالمعنى أنت طالق لدخولك الدار ، فهو هنا ليس يعلق وإنما يعمل فتطلق في الحال

١ إن دخلت دارا فأنت طالق

٢ إن دخلت الدار فأنت طالق



تطلق في الأول بدخولها أي دار، ولا تطلق في الثاني بذلك، بل بدخول الدار المعينة، وبنوا هذا على ما قرره النحاة في باب التعريف والتكثير، من أن - أَل - للتعريف، فإذا دخلت على منكر عرفته، فدار نكرة، فإذا علق الطلاق على دخول دار طلقت بدخولها أي دار، وإذا علق طلاقها على دخول الدار لم تطلق إلا بدخول الدار المعينة

١ إن تزينت وأكلت السمك فأنت طالق

٢ إن تزينت فأكلت السمك فأنت طالق

لا تطاق بالتزين وحده، ولا بأكل السمك وحده، ولا تطلق إلا بفعلهما في المثالين. لكنها في المثال الأول تطلق بفعلهما، سواء أتزينت أولا، أم أكلت السمك أولا - أما في المثال الثاني فلا تطلق إلا بفعلهما على الترتيب، التزين أولا وأكل السمك ثانيا، فإذا عكست فأكلت السمك ثم تزينت لم تطلق وهذا التفريق بناء على ما قرره النحويون أن - الواو - لمطلق الجمع، فهي لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا، أما - الفاء - فهي للجمع مع الترتيب والتعقيب، أهذه بحوث في الأعراب والبناء، أم هذه بحوث في غير الأعراب والبناء من أساليب العربية؟

إنها لم تعرض لرفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، وبالجملة لأواخر الكلمات إنما عرضت لمعاني الحروف، ومعنى الأسلوب إذا تضمن هذا الحرف، ومعناه إذا تضمن الحرف الآخر.

فهل يسوغ للمؤلف بعد هذا وبعد ما نقلناه عن سيديويه في معنى - أو وأم من حروف العطف أن يقول: إن النحاة أغفلوا البحث عن معاني حروف العطف؟

والذي جعل المؤلف وغير المؤلف يظنون أن النحاة لم يعرضوا لغير الأعراب أن النحاة يختصرون في العبارة فيقولون مثلا: إن إن حرف شرط جازم، ومتى اسم زمان ضمن معنى الشرط.

ولو توسعوا في العبارة وقالوا: من أساليب العرب أن يقولوا: إن أكرممتي أكرمتك، ومتى أكرممتي أكرمتك.

والمعنى في الأول تعليق الأكرام على الأكرام، وفي الثاني تعليق الأكرام على زمان يقع فيه الأكرام. فتي تدل على الزمان بدليل أنه إذا قيل متى أجيئك؟ صح أن يقال في الجواب: متى أكرممتي، ولا يصح أن يقال إن أكرممتي، لأن أن لا تدل على الزمان والسؤال عن الزمان. وإنما يصح أن يجاب بها إذا سئل عن الفعل فقول هل أجيئك؟

لقد أدرك الفقهاء علم النحو وفهموه حق فهمه. فلم يروا أنه مقصور على الأعراب والبناء، بل رأوه بحرا واسما، يشمل جميع الفروق التي في الأساليب العربية، وقد أخذوا عن النحو هذه الفروق وخالفوا في الأحكام لاختلاف الأساليب

وأما ما زعمه المؤلف من أن عبد القاهر الجرجاني أراد أن يسلك بالنحوسبيلا أهدي مما سلكه به سيديويه، وأنه كان يرى النحو ناقصا، وأنه حاول أن يكمله فلم تسعفه الأيام بطلبته فسئول في مناقشة هذا الزعم، وهو فصل عظيم الخطر إذ هو يتعلق بوجهة كتاب يعد أصلا من أصول البلاغة وبالغرض منه، فإن فهم على وجهه فهم هذا الفن على وجهه، وإن انحرف فهم الغرض يمنة ويسرة انحرف المرء في فهمه البلاغة يمنة ويسرة، واعتسف مهاوى مضلة،



وسبلا ملتوية ،

يرى المؤلف أن الأمام عبد القاهر الجرجاني جاء فوجد النحو مقصوراً على قواعد الأعراب ، وأن النحاة لا يعرضون لما عدا ذلك من خواص العربية وأساليب الكلام المختلفة ، فأراد أن يضمهم على الجادة ، وعقد مباحث النظم التي تكررت في الكتاب ، لأفهام الناس أن النحو أوسع آمداً ، وأبعد حدوداً مما يظنون .

ونحن نخالف المؤلف في كل ذلك ، ونرى أن عبد القاهر الجرجاني كان يعتقد في النحو الذي ألف فيه سيوييه الكتاب ، ووصل إليه ، أنه متسع الرقعة ، متباعد الأطراف ، وأنه مستوف خصائص اللغة العربية ، وأنه بين مواضع التقديم ومواضع التأخير ، وفروق ما بين التنكير والتعريف والحذف والذكر ، الخ . لم يقصر في شيء من ذلك ، وإنما كان الذي يعنيه ، ويجاهد في إثباته ، بيان ماهي البلاغة ؟ وما مرجعها ؟ أترجع إلى اللفظ أم إلى المعنى ؟ وأخذ يثبت أنها ترجع إلى المعنى ، ويرد على القائلين إنها ترجع إلى اللفظ ، وقد كان من شبههم أن البلغاء عنوا بالنظم ، وجعلوا مرجع البلاغة إليه ، فقالوا نظم موق ، ونظم منضد .

وهل يتصور أن يكون نظم إلا بين الألفاظ ؟ إذاً البلاغة مرجعها إلى اللفظ ، وهذه شبهتهم ، فعمل عبد القاهر على إزالة هذه الشبهة ، واحتال لذلك وتأنق في الحيلة . وأول ما فعل أنه أبان أنه لا يتصور نظم بين الألفاظ من حيث أجزائها وحروفها ، فليس لفظ من هذه الجهة أولى من لفظ بالتقديم والتأخير ، واستحقاق موضع دون موضع .

ثم أتى فأبان أن النظم للألفاظ من حيث علاقة بعضها ببعض في التركيب ،

كأن يكون هذا فاعلاً لهذا الفعل ، وهذا مفعولاً له . وهذا حالاً من الفاعل أو المفعول أو وصفاً . الخ . إذاً فليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، لأن علم النحو هو الذي تكفل ببيان علاقة الألفاظ ببعضها ببعض في التركيب ، وبيان الخصائص التي تكون للتركيب المختلفة . إذاً فالبلاغة مرجعها إلى المعنى .

لم يكن كون النحو باحثاً عن أسرار التراكيب ، واختلاف ما بينها من المعنى إذا اختلفت هذه التراكيب ، موضع خلاف بين عبد القاهر وبين أحد ، بل هو بمثابة المقدمات المسلمة التي يراد استخدامها للتوصل منها إلى الأمر المختلف فيه ، وهو مرجع البلاغة ، فجعلها المؤلف أمراً مختلفاً فيه ، بل أمراً لم يفتن النحاة المتقدمون إليه ، وعبد القاهر هو الذي كشف عنه وهدى إليه ، والفصول التي استشهد بها المؤلف من كلام عبد القاهر أو لى أن تكون عليه لاله ، وكانت حرية أن تهدي المؤلف إلى الصواب ، ولو تأمل فيها ، ورواً في معانيها ، فقول عبد القاهر - واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، - عمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها - يفيد أن الأمر الذي يراد إثباته هو أن النظم أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو - أما أن علم النحو له مقتضيات وقد بحث عنها واستوفها وتعرف خصائص التراكيب ، فهذا مالا خلاف فيه ، ولا حاجة به إلى إثباته ، ويزيد ذلك وضوحاً اعترافه بعد - أن له مناهج نهجت ، ورسوماً رسمت ، وأنه ليس على المتكلم إلا أن يتبعها فلا يزيغ عنها ، ويراعيها فلا يخل بشيء منها -



وسأنقل للقارىء فصلا من دلائل الأعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، يدل على أنه كان يرى النحو جامعا لما يحتاج إليه من يريد النظر في معاني الكلام ، ومن يفسر كلام الله ، وأنه لا غنى للمفسر عن النظر فيه والألمام به ، وأنه لا يكفيه علم قواعده الأولى ، حتى يتغلغل فيه ويعلم خفيه ، كما يعلم ظاهره ، وأن علم النحو أعظم بركة على المفسر من تفاريق العصا . وهذا هو الفصل . ص ٢٨

وأما زهدهم في النحو ، واحتقارهم له ، وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذاك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الأعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كاملة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ولم ير أن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه بالنقص والكمال لما معرض ، وآثر الغيبة وهو يجد إلى الربح سبيلا .

فإن قالوا : إنا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرت موهبها ، وفضول قول تكلفت موهبا ، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعايوا بها الحاضرين ، قيل لهم خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول ، وعويص لا يعود بظائل ، ما هو ؟ فإن بدؤا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها

النحويون للرياضة واضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم : ما وزن عزويت ؟ وما وزن أرونان ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم ؟ وأشبه ذلك وقالوا أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كد الفكر وإضاعة الوقت ، ؟

قلنا لهم : أما هذا الجنس فلسنا نعييبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به ، وليس يهيننا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم ، فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة ، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطردت عليها ، وذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه ، كالقول في المعتل وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي - الواو والياء والألف - من التغير بالابدال والحذف والإسكان ، أو ككلامنا مثلا على التثنية وجمع السلامة ، لم كان إعرابها على خلاف إعراب الواحد ؟ ولم تبع النصب فيهما الجر ؟ وفي النون أنه عوض عن الحركة والتنوين في حال ، وعن الحركة وحدها في حال ، والكلام على ما ينصرف وما لا ينصرف ، ولم كان منعه الصرف ؟ وبيان العلة فيه ، والقول على الأسباب التسعة ، وإنها كلها ثوان لأصول ، وأنه إذا حصل منها اثنان في اسم أو تكرر سبب صار بذلك ثانيا من جهتين ، وإذا صار كذلك أشبه الفعل لأن الفعل ثان للاسم ، والاسم المقدم والأول ، وكل ما جرى هذا المجرى -

قلنا إنا نسكت عنكم في هذا الضرب أيضا ونعذركم فيه ، ونسألكم ، على علم منا بأن قد أسأتم الاختيار ، ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم ، ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة ، وعلى العلوم الجملة ، فدعوا ذلك وانظروا في الذي



اعترقتم بصحته ، وبال حاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وهل أحطتم بحقايقه ؟ وهل وفيتم كل باب منه حقه وأحكمتموه إحكاما يؤمنكم الخطأ فيه ؟ إذا أنتم خضتم في التفسير ، وتعاطيتم علم التأويل ، ووازنتم بين بعض الأقوال وبعض وأردتم أن تعرفوا الصحيح من السقيم ، وعدتم في ذلك وبدأنتم ، وزدتم ونقصتم ، وهل رأيتم إذ قد عرقت صورة المبتدأ والخبر وأن إعرابهما الرفع أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره ، فتعلموا أنه يكون مفردا وجملة ، وأن المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضمير له ، وإلى ما لا يحتمل الضمير ، وأن الجملة على أربعة أضرب ، وأنه لا بد لكل جملة وقعت خبرا لمبتدأ من أن يكون فيها ذكر يعود إلى المبتدأ ، وأن هذا الذكر ربما حذف لفظا وأريد معنى ، وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه إلى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة ، والفوائد الجميلة التي لا بد منها ، وإذا نظرتم في الصفة مثلا فعرقتم أنها تتبع الموصوف ، وأن مثالها ، قولك ، جاءني رجل ظريف ، ومررت بزيد الظريف هل ظننتم أن وراء ذلك علما ، وأن ههنا صفة تخصص ، وصفة توضح وتبين ؟ وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ؟ كأن فائدة الشياخ غير فائدة الأبهام ، وأن من الصفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ، ولكن يؤتى بها مؤكدة كقولهم ( أمس الدابر ) وكقوله تعالى ( فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ) - وصفة يراد بها المدح والثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده ، وهل عرقتم الفرق بين الصفة والخبر ؟ وبين كل واحد منها وبين الحال ؟ وهل عرقتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافةا لثبوت المعنى للشيء ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت ؟ وهكذا ينبغي أن تعرض عليهم الأبواب كلها واحدا واحدا ، ويسألوا

عنها بابا بابا ، ثم يقال : ليس إلا أحد أمرين ، إما أن تقتحموا التي لا يرضاها العاقل فتسكروا أن يكون بكم حاجة في كتاب الله تعالى ، وفي خبر رسول الله ﷺ ، وفي معرفة الكلام جملة إلى شيء من ذلك ، وتزعموا أنكم إذا عرقتم مثلا أن الفاعل رفع ، لم يبق عليكم في باب الفاعل ما تحتاجون إلى معرفته ، وإذا نظرتم إلى قولنا ، زيد منطلق لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر ، وحتى تزعموا مثلا أنكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وجه الرفع في « الصابئون » من سورة المائدة إلى ما قاله العلماء فيه ، وإلى استشهادهم بقول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم \* بغاة ما بقينا في شقاق

وحتى كان المشكل على الجميع غير مشكل عندكم ، وحتى كأنكم قد أوتيتم أن تستنبطوا من المسألة الواحدة من كل باب مسائله كلها ، فتخرجوا إلى فن من التجاهل لا يبقى معه كلام ، وإما أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر هذا العلم ، وظننتم ما ظننتم فيه ، فترجعوا إلى الحق ، وتسلموا الفضل لأهله ، وتدعوا الذي يزرى بكم ، ويفتح باب العيب عليكم ، ويطيل لسان القادح فيكم وبالله التوفيق .

هذا - ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة ، وإذا زعموا أن قدر المفتقر إليه القليل منه ، اقتصروا على ذلك القليل فلم يأخذوا أنفسهم بالتقوى فيه والتصرف فيما لم يتعلموا منه ، ولم يخوضوا في التفسير ولم يتعاطوا التأويل ، لكان البلاء واحدا ، ولكانوا إذا لم يبنوا لم يهدموا ، وإذا لم يصلحوا لم يكونوا سببا للفساد ، ولكنهم لم يفعلوا ، فجلبوا من الداء ما أعيا الطبيب ، وحير اللبيب ، وانتهى التخليط بما أتوه فيه ، إلى حد يئس من تلا فيه ، فلم يبق للعارف الذي يكره الشغب



إلا التعجب والسكوت اهـ

والذى أوقع المؤلف فى هذا الغلط ، - نسبة القصور إلى النحو - أمران أولهما اعتماده على أقوال المستشرقين ، فقد قالوا فى مادة إعراب فى دائرة المعارف الإسلامية -

ويرى نحاة العرب أن الأعراب لا بد له من عامل موجب له . . . ويبدو لنا أن العامل والأعراب هما المحور الذى تدور حوله نظرية النحو عند نحاة العرب - العدد الخامس من المجلد الثانى من دائرة المعارف الإسلامية ثانيهما - هذا التعريف الأثير المشؤوم ، وهذا التعريف أيضا هو سبب الغلط عند المستشرقين ، وللمصنف والمستشرقين العذر فى هذا الغلط ، فان التعريف كما ترونه ناقص ، وهو يفيد قصر النحو على الأعراب والبناء ، وليس يعرف قصوره إلا من استقصى كلام المؤلفين ، ورأى مارموا به التعريف من عيب ، أو من اطلع على تعاريف أخرى فرآها وافية تامة ، تكشف عن حقيقة النحو كما هى ، أو قرأ النحو فتمثلت فى نفسه حقيقة ، فعرّفها ورمى بالتعاريف الأخرى عرض الحائط ، وليس ذلك فى مكنة كل إنسان ، ولم يقتصر ضرر هذا التعريف على المؤلف والمستشرقين بل تعداه إلى كثير ممن يدرسون النحو ، فهم يفجّون أول دراستهم بهذا التعريف الناقص ، فيتمثل النحو فى ذهنهم ناقصا ، وقلما تزول هذه الصورة الناقصة بعد ، فإن كثيرا من الناس يصدقون المسموع أكثر مما يصدقون ما يجول فى أنفسهم ، ويسمعون ما يلقى إليهم أكثر مما يجتهدون فى المسائل ، ولا أكون مبالغا إذا قلت إن ضرر هذا التعريف بعيد المدى ، فقد تعدى إلى بعض المؤلفين فى النحو من المتأخرين

وللإفادة هذا الضرر كتبت هذا الكتاب ، وبينت فيه هذا البيان ، وهو عظيم الجدوى فى هذا الباب ، فأتانا أوصى الدارسى النحو بقراءته وتأمله ، وإنعام النظر فيه

### خلاصة البحث

خلاصة هذا الفصل أن المؤلف زعم أن النحاة قصروا النحو على الأعراب والبناء ، وأنهم تركوا ماعدا ذلك من سر العربية وخصائص الأساليب ، ودليله على ذلك أن النحاة عرفوا النحو بأنه - علم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء - ، وأن أبا عبيدة وعبد القاهر أرادا أن يسلكا بالنحو سبيله التى يجب أن تكون ، فلم يتابعهما الناس على ذلك ، لضعف العقل ، ولفتنة الناس بنحو سيديويه

ومناقشتنا إياه تنحصر فيما يأتى

١ إن النحو عند النحاة عام شامل للأعراب والبناء ، وخصائص العربية ولكل حالة تكون عليها الكلمة فى الجملة ، ولكل حالة تكون عليها الجملة فى الجمل ، وهذا التعريف الذى نسبته للنحاة هو المتأخرين منهم لا المتقدمين ، لأنه لا يشمل الصرف . وقد كان النحو عند المتقدمين يشمل الصرف أيضا ، وأنت ترى سيديويه جمع فى كتابه بين كل ذلك ، وكذلك بقية المتقدمين فلا يمكن أن يكون هذا التعريف لهم وهو لا يشمل الصرف .

وهذا التعريف المتأخر قد رماه النحاة أنفسهم بالقصور ، لأنه ذكر الكلمة ، والنحو يبحث فى الجمل أيضا ، وذكر إعرابا وبناء ، والنحو يبحث فى غير ذلك من كسر همزة إن وجوبا ، وفتحها وجوبا ، فهذا التعريف مزيف مردود ، وقد غيروه



إلى أفرادا وتركيبا، بدل - إعرابا و بناء - وهذا شامل تام أو كما يقولون ، جامع مانع ، وللناس تعاريف أخرى منها ما ذكره الأستاذون نقلا عن صاحب المقرب ٢ إن النحاة أنفسهم صرحوا بأن النحو يشمل قواعد الأعراب وغيره من المباحث التي تتعلق بالتقديم والتأخير ، ومركز الكلمة في الجملة ، ومركز الجملة مع الجمل ، كما أشار إلى ذلك الزمخشري في كتاب المفصل

٣ إن النحو الذي بأيدينا واسع الأطراف ، مترامي الجهات ، مباحثه كما تتعلق بالأعراب والبناء ، تتعلق بخواص التراكيب ، واختلاف معانيها ، وبيان معاني حروف العطف وحروف الجر ، والاستثناء ، والتقديم والتأخير الخ ، وقد نقلنا من الشواهد ما يدل على ذلك

٤ إن ما فهمه المؤلف من عبد القاهر ليس كما فهمه ، فما كان عبد القاهر يرى بالنحو قصورا ، أو تقصيرا ، وإنما كان يراه تاما شاملا ، إنما يريد أن يبين أن البلاغة مرجعها إلى المعنى ، وأن النظم الذي وصفه الناس بأنه معجب ومطرب ، ليس هو إلا توخي معاني النحوي في الكلمات ، وهو في كثير من أبوابه يجعل نصوص سيبويه هي الأصل الذي يبنى عليه ويفرغ عنه

هذه خلاصة وجيزة لهذا الفصل ، قد جمعنا بها أشداته ، وضممنا متفرقه ، وقرنا متشعبه ، وهي واضحة بيّنة ، فمن شاء أن يناقشها ، ويبين ضعفها فيها ، فقد سهلنا له جمعها وأعناؤه على تعرف أصول هذا الفصل ، وليس لنا من غرض إلا خدمة العلم ، وإحقاق الحق ، والله يسدد خطانا إنه ولي التوفيق

منهجنا في هذا البحث ومنهج المؤلف

رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى رسما للنحو ذكر في كتب المتأخرين من النحاة ،

فاعتقد أنه يعبر عن حقيقة النحو عند النحاة ، ثم رأى هذه الحقيقة التي يبنى عليها التعريف أقصر مما ينبغي أن يكون عليه النحو ، فحكم أن النحو عند النحاة قاصر وأنه ضيق الحدود ، وأنه ينبغي أن يكون أوسع من ذلك ، ثم ذهب يلتبس العلل والأسباب لهذا القصور أو التقصير

أما نحن فلم يعجبنا هذا المنهج ، ورأينا أنه لا يؤدي إلى علم ، ولا إلى شبه علم ، وأن فيه نواحي مظلمة ، كان ينبغي أن يرسل عليها ضوء لتتضح وتكشف الحقيقة التي يعبر عنها التعريف قاصرة ، ولا تمثل النحو - كما يجب أن يكون - هذا ما لا شك فيه ، ولكن بقي أن يقال : أهذا التعريف مترجم عن حقيقة النحو عند النحاة حقا ؟ ، فإذا كان تمت عيب فهو في حقيقة النحو عند النحاة ، أم هذا التعريف لا يترجم عن حقيقة النحو عند النحاة ، والنحو عند النحاة أوسع مما يبنى عنه التعريف وأشمل ؟ فالعيب إذن في التعريف ، فيكون مثله كتعريف الإنسان بأنه حيوان زنجي ، فالعيب في التعريف ، إذ هو غير جامع وشامل لجميع أفراد الإنسان ، والتعاريف المعيبة كثيرة ، وهي أكثر من أن نحصى لما قام عندنا هذا الاحتمال لم نشأ أن نجزم بأحد الاحتمالين إلا ببينة ، وبعد قيام الدليل ، فذهبنا نلتبس ترجيح أحد الاحتمالين ، وكان أمامنا عدة طرق للوصول إلى ما نريد .

١ - أن نعرف النحو نفسه من درس مسائله ، فإذا تمثلت لنا حقيقته ، وازنا بينها وبين التعريف ، فأن توازنا علمنا أن القصور في النحو ، وإن كانت صورة النحو أوسع آمادا ، وأبعد حدودا ، علمنا أن القصور في التعريف . وقد درسنا هذه الدراسة ، فبان لنا الثاني ، وأيقنا بأن القصور في التعريف .



٢ أن ننظر في تعاريف أخرى للنحو، لنرى أيها متفقة معه أم هي أوسع منه؟ وقد وجدنا التعاريف الأخرى أوسع منه، وأن القصور فيه لا فيها

٣ أن نبحث في أقوال الكتابين على هذا التعريف لنرى رأيهم فيه، وقد بحثنا هذا البحث، فرأيناهم يذكرونه، ويرهونه بالقصور من الجهة التي رميناه بها

٤ أن نقرأ في كلام علماء العربية، لنأخذ صورة النحو من بين شذراتهم التي يقولونها، وقد فعلنا، فرأيناهم يرون النحو شاملاً لكل الأبواب التي كان يخرجها التعريف، والتي ينبغي أن تدخل في النحو

تضافرت هذه الطرق جميعها على أن النحو لا عيب فيه، وليس قاصراً، وإنما القصور في التعريف الذي عجز عن أن يمثل حقيقة عند النحاة، فأبعدنا الاحتمال القائل إن العيب في حقيقة النحو كما تصورها النحاة وطرحناه، واصطفينا الاحتمال الآخر، وهو أنه لا عيب في حقيقة النحو كما تصورها النحاة. إنما العيب في التعريف وأظن أن المنهج الذي اصطنعناه في هذا البحث أشد استقصاءً، وأبعد عن الحيف، وأدنى إلى العدل والأنصاف، وطريق البحث إن تركت فيه ثغرة لم تسد، دخل منها الغلط، ولكنه إذا سدت ثغوره، أمن الباحث من السقط والغلط

— فهم النصوص —

كان شيوخنا في الأزهر - رحمهم الله - يعنون في دروسهم بفهم نصوص الكتب، وكانوا يجعلون لها حظاً كبيراً من الزمن، ربما طغى على حظ العلم نفسه، وكنا إذا حاولناهم في ذلك قالوا: إن صناعة فهم النصوص تجدى عليكم عند استقلالكم بالعمل، وتجعلكم تقفون على أرجلكم، وتأخذون العلوم من معادنها، ولكننا إذا حفظناكم العلوم دون أن نعلمكم هذه الصناعة، بقيتم عاجزين عن أن تأخذوا

العلم إلا من معلم، ولم تقدرُوا على الاستقلال بأنفسكم، وكسب العلم دون الاستعانة بأحد، وكانوا يجدون وينجد معهم في سبيل ذلك عنتاً ومشقة، ولا كنا ما لبثنا أن وجدنا جدوى ذلك في أنفسنا، إذ صرنا نحصل العلوم من الكتب بأنفسنا، ولا تقتصر من العلوم على ما يدرس بالأزهر، بل جاوزناه إلى علوم قديمة، وأخرى حديثة، كان فيها إرضاء لنفسنا العلمية، وحاجتنا الفكرية، ولا كن لم ينجل فضل هذه الطريقة أتم انجلاء، إلا بعد أن قرأت هذا الفصل للأستاذ إبراهيم مصطفى، ها هو ذا قد قرأ نصوصاً كثيرة، وها هو ذا قد قرأ دلائل الأعجاز، وها هو ذا قد استغله واستشهد به على آرائه وأفكاره، ولكنه ينقصه فهم النصوص على وجهها، والأحسان في استخراج المعاني من أصدافها، ولما نقصه ذلك، فهم الشيء على غير وجهه، ومتى عثر الإنسان لج به العثار، فاستشهد به في غير موضعه وتراكت أغلاط فوق أغلاط

إن فهم النصوص توفر الزمن، وتعين في البحث، وتسدد المرء في بحثه واستنتاجه. قرأت في الأهرام إعلاناً عن محاضرة عنوانها علم الأصوات عندنا وعند سيبويه، لمستشرق في الجامعة المصرية، قد أنسيت اسمه، لأن ذلك كان في سنة ١٩٣٠ أو سنة ١٩٣١ تقريباً، فذهبت لسماعها، فرأيت يشرح ما قاله سيبويه في مخارج الحروف وصفاتها، ثم ذكر تعريف سيبويه لبعض أنواع الحروف بأنه الحرف الذي إذا وقفت عليه تولد منه حرف، وأخذ يشرح التعريف فقال: لقد أعياني فهم هذا التعريف إذ لم أجد مدلوله فيما بقي من لغات العرب، ولقد مكثت عشرين سنة أبحث في لهجات العرب الباقية، حتى وجدت ما يوضح لنا هذا التعريف، إذ قد وجدت في بعض لغات اليمن أنها عند الوقف تقول انقص أنف - فأنفجتلب همزة عند الوقف



فهذا تأويل ما قاله سيبويه ، فلما انتهت المحاضرة ، قابلني من يعرفني ويعرف المحاضر  
فعرفني به ، وعرفه بي ، فشكرت له محاضرتيه واشتأذنته في أن أبدى له ملاحظة ، هي  
أنني عند ما قرأت هذا الموضع من سيبويه ، لم أفهم أن الحرف الذي يتولد حرف أجنبي  
بل هو من جنس الحرف الموقوف عليه ، فهو في مثل انقص من جنس الصاد ، وفي  
مثل اف من جنس الفاء ، وهذا يشاهد بالحس ، وقد شرح ذلك ابن جني في  
كتاب الخصائص فقال : أن وقفت على الحرف ظهر ذلك الصوت جليا فان  
سكنته ووصلت ضعف قليلا ، فان حركته مات ألبته ، فقال سنتقابل في وقت  
أوسع لتحقيق المسألة ، وأحب أن تعرفني عنوانك ، فعرفته العنوان ، ولم  
نتقابل بعد .

رحم الله شيوخ الأزهر ، فقد كانوا أعلم بما يحتاج إليه الباحث في حياته العلمية  
وأعلم بأن فهم النصوص هو الأمر الذي يجب أن يبدأ به الباحث ، وهو أول  
خطوة يجب أن يخطوها ، فان لم تكن هذه الخطوة متجهة نحو الغرض ، ضل ضلالا  
بعيدا ، وهذه الواقعة تبين لنا قيمة فهم النصوص ، فلو كان المحاضر ممن درب  
بفهم أقوال العلماء لما أضاع عشرين سنة في تعرف هذا الحرف وتبينه ، ولما  
تكلف التنقل في بلاد العرب ، وتصفح لهجاتها المختلفة ، لعله يعثر بذلك الحرف  
في بعض بقايا اللهجات التي عنها سيبويه ، ولما كان أقرب إلى الصواب ، وأبعد  
عن الانحراف إذ هذه العشرون سنة التي قضاه في البحث ، وهذا السير في  
بلاد العرب ، والتتبع للهجاتهم ، لم تغنه شيئا عن ملكة فهم النصوص ، فقد  
بذل ما بذل من جهد ووقت ، ولم يوفق إلى ما أراد ، وقد كانت هذه الملكة تعطيه  
طلبته ، وهو وادع هادئ ، لم يتجشم سفرا ، ولم يتكلف تعباً

و بعد فالحديث ذو شجون ، وقد يذكر الشيء الشيء ، ليس من موضوعه  
ولا متصلا به ، وقد أذكرني هذا الحديث حديثا آخر أحب أن أقول فيه  
كلمة وجيزة

الأمن مبلغ الجامعة المصرية ، أن علم الأصوات عندنا وعند سيبويه هو  
علم التجويد ، إذ المحاضر لم يعد ما قاله علماء التجويد من بيان مخارج الحروف  
وبيان مجاورها ، ومهموسها وشديدها ، ورخوها ، وما إلى ذلك من صفات الحروف ،  
وهذا قد تكفل به علم التجويد ، وأن هذا العلم ليس من الندر في مصر ، أو ليس من  
جهل المصريين به بحيث يستقدم له العلماء الغربيون ليعلموه في مصر ، بل هو من  
الذبوع والشيوع بحيث يعلمه تلاميذ الكتاتيب المصرية وطلبة القسم الابتدائي  
في الأزهر والمعاهد الدينية ، وطلبة المعلمين الأولية ، وأن الشرق لم يبلغ من  
الانحطاط إلى حد أن يعلمه الغرب لغته وآثار أسلافه ، فيما دونوه من قواعد ،  
واستخرجوه من قوانين ، وأنه ليس من العدل أن يحال بين علماء هذا الشأن من  
المصريين وبين أبناء الجامعة المصرية ، فلا يعلموهم هذه العلوم ، ويباح لغير المصريين  
أن يعلموا في مصر ما هو أمس بالمصريين من لغة العرب ، وعلم العرب

أحرام على بلبله الد \* وح حلال للطير من كل جنس

كل دار أحق بالآف الا \* في خبيث من المذاهب رجس

أفهم أن يكون الشرق عالة على علماء الغرب في العلوم الطبيعية ، أو الرياضية ، أو  
علوم النفس ، والاجتماع ، ولما كنت لا أفهم أن يكون عالة عليهم في تعرف لغة  
آبائهم وأجدادهم ، اللغة العربية ، وعلوم آبائهم وأجدادهم من نحو ، وصرف ، وعلم  
مخارج الحروف وصفاتها .



ان احتاج العرب واولاد العرب الى الغرب ليعلمهم لغتهم وعلمومها ، فبطن الأرض خير لهم من ظهرها .

وأحب أن أنقل هنا الموضوع الذى لخصته من كتاب الخصائص لابن جنى

قال فى ص ٥٧

إن الحرف الساكن ، ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده ، كحاله لو وقفت عليه ، وذلك لأن من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقتها صوت مامن بعدها ، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت ، وتضاءل للحس ، نحو قولك : أج ، أص ، أث ، أف ، أخ ، أك ، فإذا قلت يجرى ، ويصبر ، ويسلم ، وينرد ويفتح ، ويخرج ، خفى ذلك الصوت وقل ، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه ، وقد تقدم قول سيبويه فى هذا المعنى ، بما هو معلوم واضح وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ، ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده ، تلبثت عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه ، فقد رت بتلك اللبنة على اتباع ذلك الصوت أياه ، فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وماتتهيات له ، ونشمت فيه ، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التى يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفا من الصوت الذى كان الوقف يقره عليه ، ويسوغك إمدادك أياه به

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلا من العرب بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحج ، فلما شرب بعضه كده الأمر ، فقال : كبش أملح ، فقليل له : بما هذا ؟ تنحنجت ، فقال من تنحنج ، فلا أفلح ، فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ، ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كده وتكاهده ، ... ألا نرى

أن حر كته تنقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم ، فحركة الحرف تسلبه الصوت الذى يسبقه الوقف به ، كما أن تأهيك لا نطق بما بعده يستهلك بعضه ، فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فتقول أص ، فإن أنت أدرجته ، انتقصته بعضه ، فقلت اصبر ، فإن أنت حر كته اخترمت الصوت ألبته ، وذلك قولك صبر ، فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت ألبته ، والوقوف عليه يكتنه فيه ، وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه ، فعلت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوبه ، لحال أول الحرف وآخره ، اه المقصود منه

- العامل -

قال فى إحياء النحو ص ٢٢

أكب النجاة على درس الأعراب وقواعده ، فوق ألف عام ، لا يعدلون به شيئا ، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه ، وألفوا فيه الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليمه وفلسفته ، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفات فلسفة وجدلا . فماذا بلغوا من كشف سر الأعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن « الأعراب أثر بجايه العامل » فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته ، إنما نجى تبعاً للعامل فى الجملة - إن لم يكن مذكورا ملفوظا . فهو مقدر ملحوظ ويطيلون فى شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تمكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله .

أليس النحو هو الأعراب ، والأعراب أثر العامل ؟ ! فلم يبق إذا للنحو إلا



أن يتتبع هذه العوامل ، يستقرها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ،  
فذلك كل النحو .

وعلى هذا ألفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان « العوامل » فألف الأمام  
أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ كتاب العوامل ومختصره ، وألف الشيخ  
عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ كتاب « العوامل المائة » وهو باق بأيدينا  
محيط بقواعد النحو ، جعل منها جالا للتعليم زمنا ، وتوفر الناس على درسه وشرحه ،  
كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا العهد .

ودونوا للعامل شروطا وأحكاما هي عندهم فلسفة النحو ، وسر العربية ،

ونال في ص ٣١

منشأ هذه الفلسفة

والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة  
بينهم ، غالبية على تفكيرهم ، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها .

رأوا أن الأعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب ،  
على نظام فيه شيء من الاطراد ، فقالوا : عرض حادث لا بدله من محدث ، وأثر  
لا بدله من مؤثر ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر ، لأنه ليس حرافيه  
يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا ، وعلة موجبة . وبحثوا عنها في  
الكلام فعددوا هذه العوامل ، ورسوموا قوانينها :

ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد ،  
واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال ،  
وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا مثلاً ، ولا يجتمع الضدان في محل ،

ومنه نخرجهم أن تتبادل الكلماتان العمل ، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم ،  
والمعمول حقه التأخير ، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة ، وهو محال .

فانظر كيف تصوروا « عوامل » الأعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة ،  
وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه . قال الامام الرضى : « والنحاة يجرون  
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » اهـ

عرض المؤلف إلى مسألة العامل عند النحاة ، وقد خرج بنتيجة وهي أن النحاة  
رأوا أن هذه الحركات التي تجيء في أواخر الكلمات ، آثار لا بد لها من مؤثر  
وفاعل ، وأبوا أن يكون المتكلم هو الفاعل الموجد لهذه الحركات ، لأنه ليس حرا  
في إحداثها ، فذهبوا إلى أن العامل هو الفعل وما أشبهه إلى آخره ، وقد شنع  
عليهم في هذه النتيجة تشنيعاً كثيراً ، وذهب يبحث عن منشأ هذه الفلسفة .

ونحن كنا قد درسنا فيما مضى من الدهر مسألة العامل ، وخرجنا من هذه  
الدراسة بنتيجة غير النتيجة التي خرج بها المؤلف ، بل نقيضها ، والنتيجة التي  
خرجنا بها ليست مما يغض من شأن النحاة الأقدمين ، بل هي مما تعلل شأنهم  
وتكبر تفكيرهم

ونحن سندكر بحثنا ، وخلاصة ما وصلنا إليه ، ونقارن بينه ، وبين ما وصل  
إليه المؤلف ، وستعلم أيهما يعززه الدليل وينصره ، وأيهما يعوزه الدليل ويخذله  
نظرنا في قول النحاة إن الفاعل مرفوع بالفعل ، والمفعول منصوب به ، وأن

المجرور مجرور بالحرف ، أو الأضافة ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وأن الفعل يعمل  
الرفع والنصب ، وأن الحرف يعمل الرفع والنصب والجراح ، فعرضت لنا الشكوك الاتية  
(١) أن هذه الألفاظ لو كانت عوامل عملت الرفع والنصب والجرح والجزم ،



لكانت إما فاعلة بالأرادة كالأ نسان ، أو بالطبيعة كالنار

لا جاز أن تكون فاعلة بالأرادة ، لأننا نعلم أنها لا إرادة لها إذ لا حياة فيها ، والفاعل بالأرادة من شرطه الحياة ، ولا جاز أن تكون فاعلة بالطبيعة ، لأن الفاعل بالطبيعة لا يتخلف أثره ، فالنار مهما وجدت أحرقت ، وهذه ليست كذلك ، إذ يتخلف عن هذه الألفاظ عملها كما في لغة العوام الذين يلحنون ، فتراهم ينصبون الفاعل ويرفعون المفعول وينصبون المجرور . وكما في العالم بلغة العرب إذا تعمد اللحن أوسها عن مراعاة القواعد ، فلو كانت هذه الألفاظ فاعلة بطبيعتها لما وجد لحن أصلا ، ولكن كما وجد الفعل ، رفع الفاعل ونصب المفعول ، ولم يقدر أحد على مخالفة ذلك ، كما أنه إذا وجدت النار كان الأ حراق ، وإذا وجدت الحرارة في الماء كان البخر ، وإذا وجدت البرودة له كان التجمد ، ولا يقدر أحد على أن يمنعها فعلها ، ولأن يتخلف عنها أثرها ، وليس الأمر كذلك فيما يسميه النحاة عوامل ومعمولاتها (٢) أننا نرجع إلى مشاهداتنا ، فنعلم أن المتكلم هو الذي يحدث هذه الحركات ، فهو الذي يرفع وينصب ويحذف ويجزم ، وهو الذي إن شاء فعل ذلك وإن شاء لم يفعله ، فكما أنه هو المحدث للأصوات والحروف والكلمات ، كذلك هو المحدث لهيئاتها وحركاتها ، سواء أكانت في وسط الكلمات ، أم في أواخرها ، وكونه ليس حرا صناعة فيما يختار من الحركات ، بل هو يأتي بها على حسب قوانين ، لا يمنع أن يكون هو الفاعل . غاية ما يثبت ذلك أن يثبت أنه فاعل على نظام مخصوص ، وقوانين مخصوصة . فكما أن المصلي يفعل صلاته على قوانين مخصوصة شرعها الشارع ، ولا يضر ذلك في نسبة الفعل إليه ، كذلك ما هنا ، وكما أن الموسيقى يوقع على نظام وقواعد ، ولا يضر تقيده بالقواعد في نسبة الفعل إليه ،

كذلك ما هنا

إذا كان الأمر كذلك ، فلم جعل النحاة هذه عوامل ، وأنوا من العمل بما يفهم منه أنها مؤثرات حقيقية ؟

نيت شعري أخطأ النحاة جميعا جادة الصواب ، أم أن في الأمر سرا يكشف عنه البحث ، والاستقصاء ، والروية ، والأناة ؟

كان في المستطاع أن نقنع بتلك النظرة العجلى ، وأن نخدع بذلك الدليل الذي قام على فساد نظرية النحاة ، ونذهب فنشيع في المساء فساد نظر ينهم ، وأننا أدركنا ما لم يدركوا ، ووقعنا على ما لم يقعوا عليه ، وما لنا لا نفعل ذلك ، والدليل حاضر ، والشبهة قائمة

ولكن الأنصاف لهؤلاء النحاة ، والأمانة في العلم ، يقضيان بالثبوت ، والتروى ، والتعمق في البحث ، والشك فيما يجيئ به أول خاطر ، وهكذا فعلنا فعاودنا البحث على الصورة الآتية .

ولا يظن ظان أن هذه البحوث كانت متسلسلة ، وبهذه السرعة التي يشعر بها القارئ حين يقرأ هذا الكتاب ، كلا ، لم يكن الأمر كذلك ، فقد كنا نبدى ونعيد ، ونهتدى ونضل ، ونسير على الجادة أحيانا ، ونعتسف أحيانا ، وإذا وجدنا شيئا من الضوء مشينا ، وإذا أظلم علينا الأمر وقفنا ، وربما طال بنا الوقوف سنين معدودة ، وربما بدلنا سراب نخلناه ماء ، وفرحنا الفرح كله ، فلما قربنا منه وتبينناه بد الناحداعه ، وعادل فرحنا بجلاء الحقيقة حزنا على فوات المطلوب ، ولكننا جمعنا هنا ما القارئ بحاجة إليه ولم نشأ أن نصف خطواتنا خطوة خطوة ، لأن ذلك - وإن كنا نعتقد فائدته - يطول المسافة على القارئ ،



ونحن نريد مبادئه بالفائدة وتعجيل ما هو الأهم له.

لما عاودنا البحث من جديد بدالنا أن هذه الأشياء التي يسميها النحاة عوامل ، ولم نراض أن تكون هي العوامل ، وإنما رأينا أن العاملين هم المتكلمون ، نقول بدالنا أنها ليست أجنبية من هذا العمل ، بل هي قريبة الأواصر إليه ، ولما دخل فيه ، وتحديد هذا الدخل ربما أفادنا في تفهم ما يقوله النحاة من أنها عوامل إننا إذا استقصينا البحث ، وجدنا العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني التي تتعاور على الأسماء بالحركات ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الأضافة ، فالباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته ، وإلباسه النصب دليل مفعوليته ، وإلباسه الجر دليل إضافته ، فالمتكلم يأتي بالرفع لفاعلية الاسم والنصب لمفعوليته ، والجر لأضافته ، فالفا علية ، والمفعولية ، والأضافة ، علل لأن رفع المتكلم الكلمة ، أو نصبها ، أو جرها ،

هذه المعاني التي هي الفاعلية ، والمفعولية ، والأضافة ، ليست تحدث في الكلمة اعتبارا ، ولا بالتحكم ، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ، ومن مر كرها فيها ، فمحمد ومحمود مثلا ، ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية ، قبل أن يدخل في التركيب ، وإنما يدلان على المعنيين الذين وضعاهما ، وهما مسمييهما ، فإذا دخل في التركيب ، وقيل قتل محمد محمودا ، حدثت فيهما هذه المعاني ، وإذا نظرنا ما الذي أحدث هذه المعاني في التركيب ، وجدناها حدثت من الفعل الذي هو قتل ، فارتباطه بمحمد على جهة الوقوع على مسماه أحمد في المفعولية ، فالفعل الذي هو قتل أحدث الفاعلية في محمد والمفعولية في محمود ، والفاعلية تقتضي المتكلم أن يحدث رفعاً في محمد ، وأن يحدث

نصبا في محمود ، وعلى هذا القياس - فيمكننا أن نقول : إن ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذي اقتضى الأعراب ، وقد عرف النحاة العامل بذلك فقالوا : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب

إلى هنا وصلنا إلى أن الفاعلية مثلاً علة غائية للمتكلم من رفع الفاعل ، والفاعلية الذي أحدثها هو الفعل

وعلى ضوء هذا نقول : قد قالت الحكماء إن العلل الغائية علل فاعلية في الواقع ، لأنها علة فاعلة في فاعلية الفاعل ، فالنجار الفاعل للسريير لعله غائية وهي الجلوس عليه ، الذي بعثه على العمل هو الغاية منه ، وهو الجلوس ، فالجلوس علة فاعلية في فاعلية النجار ، وإذا كانت هي التي جعلت النجار يفعل السريير فهي فاعلة في السريير بواسطة.

وكذلك هنا الفاعل للرفع هو المتكلم لغاية وهي قصد الفاعلية ، والفاعلية. أثرت في المتكلم وجعلته يفعل الرفع ، فهي علة فاعلة في فاعلية المتكلم الرفع ، فهي فاعلة الرفع بواسطة ، فمن هذا الوجه ينسب إليها الفعل فيقال : عامل الرفع الفاعلية . وسر الأمر أن عامل الرفع المتكلم لباعث ، وهو الفاعلية ، والعلامة الباعثة علة فاعلة بواسطة ، فالفاعلية فاعلة الرفع بواسطة ، والفاعلية المقوم لها هو العامل ، فالعامل فاعل لها ، وفاعل الفاعل لشيء فاعل لذلك الشيء بواسطة ، لذلك صح نسبة عمل الرفع إليها . وعلى هذا القياس فيصح نسبة الرفع والنصب لهذه العوامل التي سماها النحاة عوامل من الأسماء والأفعال والحروف - وهذا نظر فلسفي يعلمه كل من له إلمام بالفلسفة

وإذا أوغلنا في البحث ، وجدنا المتكلم يحدث الرفع ، والفاعلية بآلة ، وهي ( ٦ - النحو )



هذه العوامل ، فهذه الموامل هي آلات في هذا الأحداث ، ومن سنة العرب أن ينسبوا الفعل إلى آله ، كما ينسبونه إلى فاعله ، تقول قطعت السكين ، كما تقول قطعت بالسكين .

قال الراغب في كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة :

أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده إليها عشرة أشياء ، فاعل يصدر عنه كالنجار ، وعنصر يعمل فيه كالخشب ، وعمل كالنجار ، ومكان ، وزمان يعمل فيهما ، وإلى آلة يعمل بها كالنجار ، وإلى غرض قريب كالنجار الباب ، وإلى غرض بعيد كتحصين البيت به ، وإلى مثال يعمل عليه ويهتدى به ، وإلى مرشد يرشده ، وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه ، فتقول أعطاني زيد ، وأعطاني الله ، قال الله تعالى : الله يتوفى الأنفس حين موتها ، وقال تعالى : قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم ، فأسنده إلى الأمر وإلى المباشر ، وقال الشاعر : وألبسنيه الهالكى ، وقال \* كساهم محرق \* فنسب الفعل لعاملها وفي الثاني لمستعملها ، وقيل يداك أو كتنا ، وفوك نفخ ، فنسب إلى الآلة كما يقال سيف قاطع ، ويقال ضرب فيصل ، فنسب إلى الحدث ، وعيشة راضية ، فنسب إلى المفعول ، وقال تعالى ، حرما آمنا ، فنسب إلى المكان ، وقيل يوم صائم ، وليل ساهر ، فلما كانت أفعالنا كذلك ، صح في الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة ، وينتفى أخرى ، بنظرين مختلفين ، وعليه قول الشاعر

أعطيت من لم تعطه ولو انقضى \* حسن اللقاء حرمت من لم تحرم

فأثبت له الفعل ، ونفاه بنظرين ، وتقول هذا الخشب قطعه أنا لا السكين وقطعه السكين لا أنا . واعلم أنه من أجل ما قدمناه ، قال قوم من المحصلين ،

لا شيء من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى ، لاستغناء فاعله عن الزمان ، والمكان ، والمادة ، والآلة ، وغيرها ، ولهذا لا يصح أن ينسب الأبداع إلى غيره تعالى ، لاحقيقة ولا مجازاً . اهـ

وكان أول ما جال بخاطري ، أن هذه العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه وإنما هي عوامل في وجوب الرفع ، فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت ، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات ، الرفع ، والنصب ، والجر ، وهذا الأيجاب أثرها ، ولا يتخلف عنها ، وهو أثرها بالمواضعة ، والاصطلاح ، والمتكلم إن عرف ما يقتضيه هذه العوامل وراعه ، أتى به ، وإلا أدركه الخطأ ، والنحاة قد توسعوا فأطلقوا الرفع ، وأرادوا وجوب الرفع ، والنصب ، وأرادوا وجوب النصب ، والجر ، وأرادوا وجوب الجر ، ومثل ذلك ، مثل قوم تواضعوا على وجوب أن يلبس رجال الدين المسوح ، ورجال الجيش شارة على شكل هلال ، ورجال الحكم شارة صولجان ، وكان ذلك قانوناً ، فكون المرء من رجال الدين ، موجب للباس المسوح ، وكونه من رجال الجيش ، عامل في وجوب لبس الشارة المخصوصة وفاعل لبس المسوح نفسه هو اللابس ، وهو رجل الدين ، وفاعل التحلي بالشارة هو المتحلي ، وهو رجل الجيش .

فكذلك هذه العوامل ، عملت فأثرت وجوب الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، والمتكلم هو الذي رفع أو نصب أو جر ، وقول النحاة : إن هذه العوامل عملت الرفع ، من باب الاتساع في العبارة ، والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف مضاف ، كقول الله ، واسأل القرية ، أي أهل القرية .

وفي هذا جمع بين ما يقتضيه النظر ، وما قاله النحاة ، وكونها موجبة للرفع



أو النصب ، ليس إلا بالمواضعة والاصطلاح ، كجعل الشارع زوال الشمس سببا لوجوب صلاة الظهر ، وهذا كله بحسب الظاهر ، وفي الحقيقة فاعل الوجوب في كل ذلك هم المتواضعون ، والمصطلحون ، والشارع .

ولعل قائلين يقولون ، إن ما ذكرته تصحيح لأقوال النحاة من عندك ، وهو اعتذار عنهم ، وتأويل لكلامهم على وجه مقبول ، أمهم فلم يقولوا ذلك ، ولكنك لما حسنت الظن بهم ، أخذت تعتذر عنهم ، وتأويل كلامهم بما لم يخطر لهم ببال ، ولا جال لهم بخاطر ، فأنهم لم ينسبوا العمل إلا إلى هذه العوامل ، وجرت عليهم على هذا الأصل ، ولو كانوا يعنون ما تقول ، لصرخوا بذلك في بعض ما يتكلمون به في الدهر الأطول ، ولشم من كلامهم ، ولعرجوا عليه في بعض تعليقاتهم ،

فنجيبهم بأننا جال بخاطرنا ما جال بخاطرهم ، ففتشنا أقوال النحاة ، فرأينا المتفقهين منهم يصرحون بقريب مما نقول ، وأدركنا السبب في أنهم أجروا الكلام على نوع من التساهل ، وهو أنهم رأوا عقول المتعلمين قاصرة عن إدراك هذا التعمق الفلسفي ، فأجروا الكلام على ما يسهل على المتعلمين ، وهم يعنون ما ذكرناه ، ثم هم خوف الالتباس يصرحون في كتبهم الموسعة بما هو الحقيقة ، وما يقصدون من تأويل كلامهم ، وسيعجب القراء حينما نورد لهم نصوص العلماء ، وتصريحهم بما هو الحقيقة ، في مسألة العامل في الأعراب ، وسيعلمون أن العلم له مداخل خفية ، وسرايب ضيقة ، وأنه يقتضي من المرء ، العمق في البحث ، والعكوف على الدرس ، ومراجعة ما كتب الأوائل ، وسعة الاطلاع ، ولا يكفي ذلك أيضاً بل لابد أن يكون له طبع موات ، وبصر بما يرد عليه من الآراء والحجج .

وأول ما أورد عليهم من ذلك ، فصل قاله أبو عثمان بن جني في كتابه الخصائص في ص ١١٤

باب في مقاييس العربية : - وهي ضربان أحدهما معنوي ، والآخر لفظي وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما ، هو القياس المعنوي ، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة ، واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً ، نحو أحمد ويرمع وتنضب ، وإئتم ، وأبلم ، وبقم ، وإستبرق ، والثمانية الباقية كلها معنوية ، كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك ، فهذا دليل ، ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جمعراً ، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء ، على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ، وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي . ليرى أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع ، والنصب والجزم ، والجزم ، إنما هو المتكلم نفسه ، لا شيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح . اهـ



وإذا لم يكتب القراء بذلك ذكرنا لهم ما قاله الامام الرضى فى شرح الكافية

ج ١ ص ١٨

إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لآلة ، ولهذا سموه عاملا .

وقال فى ج ١ ص ٢١

ثم اعلم أن محدث هذه المعانى ، فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب إحداث هذه العلامات ، إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسمى عاملا ، لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقبل العامل فى الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزئى الكلام .

وقال فى ج ١ ص ٢٢

ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ، ما ألزما فى ترفع المبتدأ والخبر ، من أنه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر ، لأنه يجب تقدم العامل على المعمول ، فيلزم تقدم الشئ على نفسه ، لأن المتقدم على المتقدم على الشئ ، متقدم على ذلك الشئ ، وإنما لم يلزمهما ذلك ، لأن العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة ، حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة كما مر اه .

وقد أدرك بعض النحاة ، عدم تأثير هذه العوامل التى جعلها النحاة عوامل فجعلها علامات يرفع الرفع عندها ، وينصب عندها ، ويجر عندها ، فالتكلم هو العامل ، وهذه علامات نصبت له ، وهذا الخلاف مشهور فى كتب النحاة . ومن ذكر هذا الخلاف ابن يعيش فى شرح كتاب المفصل .

قال ابن يعيش فى شرح المفصل ج ١ ص ٨٤

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الخبر إليه ، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك ، أن التعرى لا يصح أن يكون سببا ، ولا جزءا من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملا ، والعدم لا يوجب عملا ، إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، فإن قيل العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا ، كالأحراق للنار ، والبرد والبل للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ، والأماراة قد تكون بعدم الشئ كما تكون بوجوده ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ، وصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر ، فكذلك ههنا ، قيل هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعرى عامل أنه معرف للعامل ، إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى . اه

ولعل قائلا يقول : إن ابن يعيش قد اختار المذهب الذى يدفعه الدليل ، وهو أن هذه عوامل . ولم يختار المذهب الذى يؤيده الحس والدليل ، فهل له مستند يلجأ إليه فيما اختار

قلنا : لعلك تذكر حين بحثنا صالة هذه الألفاظ التى جعلها النحاة عوامل بالرفع والنصب والجر ، أن النظر قد أدانا إلى أن المعانى التى هى الفاعلية والمفعولية والأضافة . هى فاعلة فى فاعلية المتكلم الرفع والنصب والجر ، فهى



فاعلة للرفع والنصب والجر بواسطة ، وأن هذه الأفعال والأسماء والحروف التي يسميها النحاة عوامل هي التي قومت هذه المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والأضافة ، وأوجدتها في الأسماء ، وموجد الموجد لشيء يسمى موجدًا لذلك الشيء بواسطة فلماذا سميت عوامل ، ولعل الذين اختاروا أنها عوامل ، ومنهم ابن يعيش ، اختاروه لهذا النظر

وقلنا بعد ، إن التعمق في النظر يبين لنا أن المتكلم هو الذي أوجد الحركات والمعاني كالفاعلية الخ في الكلمة بآلة وهي العوامل ، فلذلك نسب العمل إليها ، كما ينسب العمل إلى الآلة والسبب

وأملك تذكر أيضا أننا كنا قبل ذلك قد رأينا أن هذه العوامل ، عوامل في وجوب الرفع ، لأن العرب تواضعوا على أن يرفعوا الفاعل وينصبوا المفعول ويجروا المضاف إليه ، فالفاعلية موجبة للرفع ، والمفعولية موجبة للنصب ، والذي أوجد الفاعلية والمفعولية والأضافة هي هذه الألفاظ المسماة عوامل ، فهي من هذه الجهة تسمى عوامل في وجوب الرفع ، والمتكلم يرفع عند ما يجب الرفع ، وما يسمى عوامل هو المعرف للمتكلم ، فهي معرفة للعامل ، فمن نظر هذا النظر اختار أنها معارف للعامل ، ولأنها علامات سميت عوامل ، فتلخص مما تقدم .

(١) أن النحاة المتقدمين ، قد اختلفوا في عامل الأعراب ، - فمنهم من قال إن العامل المتكلم ، وما يسمى عوامل هي علامات على النصب والرفع والجر .  
(ب) أن العامل هو المتكلم ، وما يسميه النحاة عوامل هي آلات في العمل ، وقد نسب الفعل إليها ، لأن من لغة العرب أن تنسب الفعل إلى الآلة تقول قطعت السكين كما تقول قطعت بالسكين

(ج) حذاق النحاة الذين يصرحون بأن الأفعال ، والأسماء ، والحروف ، عوامل الأعراب ، يصرحون أيضا بموضع من كتبهم ، أن المتكلم هو العامل ، وأن هذه ألفاظ ، لا يصح أن ينسب إليها العمل ،

الأترونني بعد ذلك أنني كنت أعني ما أقول حينما قلت ، إنني خرجت من هذا البحث ، بتيعة تناقض النتيجة التي خرج بها المؤلف ، فقد ذهب المؤلف إلى أن النحاة يذهبون إلى أنها عوامل على الحقيقة ، ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل . أما أنا فالبحت تأدى بي إلى أن النحاة ، يرون أن المتكلم هو العامل ، أما الأفعال ، والحروف ، والأسماء ، التي تسمى عوامل ، فهي إما علامات وإما آلات في العمل ، وأحب أن ألاحظ هنا أن المؤلف ، نقل عن الرضى في معرض الاستشهاد ، على أن النحاة تصوروا عوامل الأعراب ، كأنما هي موجودات فاعلة - قوله ( والنحاة يجرون عوامل الأعراب كالمؤثرات الحقيقية )

وهذه صدر عبارة وعجزها ( وإن كانت علامة لا علة ، ولهذا جعلوها عاملا . ) فترك المؤلف عجزها الذي بجانبها واستشهد بصدرها . فهل لنا أن نفهم أن المؤلف رأى ذكر العجز يدل على أن النحاة ذهبوا إلى المذهب الذي زعم أنه اخترعه ، وهدى إليه ، وأنهم قالوا من قبله به ، ورأى أن ذكر العجز ، ينقض ما نحلته النحاة ، فطواه ولم يذكره ، واستشهد بصدر الجملة ، وطوى عجزها .

وقد كنا نود أن يكون المؤلف قد أنكر الحق جهلا به ، . وأنه لم يطلع على أقوال النحاة في هذا الموضوع ، وكان ذلك أحسن الأمرين به ، ولـكننا رأينا نقل صدر عبارة ، عجزها وما يسبقها ، يبين أن النحاة يرون أن ما يسمى عوامل علامات لا علل ، وأنه لهذا الارتباط ، وهو ارتباط العلمية ، جعل عاملا ،



فاضطربنا إلى أن نفهم أن المؤلف قد علم مذهب النحاة ، كما علمناه ، وأنه اطلع على ما اطلعنا عليه ، ولكنه أخفى ذلك كله ، ونحلهم ما ليس مذهبهم ، وانتحل مذهبهم ، وأخذ يرد عليهم به ، ويتزبد بما ليس له ، لعله ذهبنا نتعرفها فخلناها أولاً حب الظهور بالا بتسكار ، وخلناها ثانياً الخط من شأن السلف المتقدم ، وخلناها غير ذلك ، وخلناها كل ذلك مجتمعا ، ولكننا مع قيام الدليل على هذه التهمة ، ووضوحه لم نجزم بها ، لأن ذلك ليس خلق العلماء ، فخلق العلماء الأمانة والضبط ، وأن التحريف وقلب الحقائق والتويه ، والدعوى الباطلة ، إن جازت على غير العلماء ، فهي أبعد الأشياء عن العلماء وأخلاقهم

ثم نقد المؤلف مذهب النحاة في العامل ، بتأخذ خمسة ، وهذه المآخذ الخمسة مبنية على الأصول التي نحلها المؤلف النحاة ، ويمكن تلخيص هذه الأصول فيما يلي

- ١ إن حركات الأعراب عند النحاة لا أثر لها في المعنى ، ولا في تصوير المفهوم
- ٢ العامل من الفعل والاسم والحرف ، هو الذي عملها وأحدثها ، لا لغرض سوى إطفاء غلة العامل من العمل ، فكأن العامل في نظرهم نيران يحرق روما لالنفع ، ولا لفائدة ، سوى إرضاء شهوته

٣ أن النحاة إذا لم يجدوه قدره في الكلام ، لتتم لهم نظريتهم في العامل دون أن يحتاج إليه المعنى .

ولما نحل النحاة هذه الأصول ، تسنى له أن يؤاخذهم بتلك المآخذ الخمسة ولكنه قد عرفت مما شرحناه لك ، أن نظرية النحاة في العامل ، تخالف ذلك ، ويمكن إجمال ما تقدم فيما يأتي .

١ أن النحاة علموا من استقراء كلام العرب ، أنهم تواضعوا على أن تكون

الضمة علم الفاعلية وما أخق بها ، والفتحة علم المفعولية وما ألحق بها ، والكسرة علم الأضافة

٢ أن هذه المعاني لم توضع لها الكلم ، وإنما هي معان تطرأ وتزول بحسب التراكيب ، فالاسم قد يكون فاعلا في تركيب ، ومفعولا في تركيب ثان ، ومضافا إليه في تركيب ثالث

٣ أن الذي يوجد هذه المعاني للكلمة ، ويجعلها قائمة بها كما يقوم السواد بالجسم هي العوامل من الأفعال ، والأسماء والحروف ، وارتباط تلك العوامل بها ، فزيد من حيث وضعه ، علم المسمى فحسب ، وليس فيه من حيث الوضع فاعلية ، ولا مفعولية ، ولا إضافة ، ولكنه إذا وجد في التراكيب اكتسب معنى من هذه المعاني ، وقامت به ، فإذا قلت : قام زيد ، قام به معنى الفاعلية ، والذي أحدثها هو العامل ، والارتباط الواقع بينه وبينه على جهة إسناد له ، أو إن شئت قلت أحدثها المتكلم بسبب هذه العوامل ويدل لذلك قول النحاة ، العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب ، ومعنى يتقوم ، يوجد ويقوم بالاسم قيام العرض بالذات ، وأنه لذلك سمي عاملا .

٤ إنه إذا كان مركز العامل ماذكر ، كان البحث عن عامل الكلمة بحثنا عن معنى الكلمة التركيبي ، من فاعلية ومفعولية ، وما ألحق بهما ، ومن إضافة ، وكان سواء أن يقال معنى الكلمة التركيبي في هذه الجملة الفاعلية ، وأن يقال عمل فيها جاء مثلا الرفع .

وعلى ضوء هذه القواعد يمكن القارئ أن يرد مآخذ المؤلف ، التي أخذها النحاة ، وكنا نود أن نترك ذلك للقارئ ، ليكون في ذلك مران له ، ولندع له



فضلا من المعنى يبحث عنه ، ويهتدى إليه ، ويلد باستخراجه

ولكن رأينا أنه لا بأس أن نعرض بشئ من التفصيل لهذه المأخذ ، قال في

صفحة ٣٤ من إحياء النحو

١ لقد اضطررنا في سبيل تسوية مذهبهم ، وطردهم قواعدهم إلى ( التقدير ) ، وأكثرنا منه ، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه ، فيمدحهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ما يقدرون

أ زيدا رأيت : يقولون هو - رأيت زيدا رأيت .

ب وإن أحد من المشركين استجارك : - إن استجارك أحد من المشركين استجارك

ج لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى : - لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربى .  
د وأما نمود فهديناهم : وأما نمود فهدينا هديناهم .

ه إياك والأسد ، أحذر الأسد .

و ويقطع النعت في مثل : الحمد لله رب العالمين .

فتنصب كلمة رب ، وترفع ، فيقدرون هو رب أو أمدح رب . هذه أمثلة لها نظائر كثيرة متعددة ، تملأ أبواب النحو ، ولولا طول إلينا لها في دراسة النحو ، لما استسغناها ، ولأيناها لغواً وعبثاً ، ولكن عليها بنى النحو ، وأقيمت فصوله إذ أقيمت على نظرية العامل ،

والمقدر في الكلام نوعان ، ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول ، فترى المحذوف جزءاً من المعنى ، كأنك نطقت به ، وإنما تخففت بحذفه . وآثرت الإيجاز بتركه ، وهذا أمر سائع في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر .

لميلها إلى الإيجاز ، وإلى التخفيف بحذف ما يفهم ،

ولكن التقدير الذى نعيه ، هو نظير ما قدمنا لك من الأمثلة : كلمات تجتلب لتصحيح الأعراب ، ولتكمّل نظرية العامل ، ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير ، بالتقدير الصناعى ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الأعراب ١٠ ه  
زعم المؤلف أن التقدير فى الأمثلة التى ذكرها لتسوية مذهبهم ، وطردهم قواعدهم ، فاضطررنا إليه اضطراراً - ونحن نرى أن التقدير فى أكثر هذه الأمثلة لينتج المعنى .

فمثلاً إياك والأسد ، عاب النحاة بتقديرهم أحذر وأحذر الأسد ، وجعل ذلك لتسوية مذاهبهم ، وطردهم قواعدهم فى الأعراب ، والتقدير هنا ضرورى للمعنى ، فلو قدر أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية ، تدل على المعانى التركيبية ، لوجب التقدير ليستوى المعنى ويستقيم ، فأن إياك ضمير يدل وضعاً على المخاطب المفرد المذكور ، والأسد يدل وضعاً على ذلك الحيوان ذى اللبد المقترس ، وليس فيهما دلالة على المعانى التركيبية ، وقولنا إياك والأسد ، بحسب المعانى الوضعية ، لا يدل إلا على ما ذكرناه ، وليس يفهم ذلك المعنى التركيبى ، وهو تحذيره من الأسد ، إلا بتقدير لفظ أحذر وأحذرير تبطان بهما ارتباطاً على جهة الوقوع عليهما ، ولولا ذلك لما دل التركيب على معنى ،

أنظر كيف رأيت أن المعنى هو الذى اقتضى هذا التقدير ، حتى على تقدير أن ليس فى اللغة العربية إعراب .

وأما اعتراضه بزيدا رأيت ، وتقدير النحاة رأيت زيدا رأيت ، فجوابه مثل ما مر ، فإن رأيت ارتبطت بالضمير ، على أنها واقعة عليه الرؤية ، فبقى زيدا



منصوبا ، غير مرتبط بشيء يدل على المعنى التركيبي ، ولا يجوز أن ترتبط به رأيت الموجودة ، لأنها ارتبطت بالضمير كما تقدم ، الارتباط الذي كان يكون بين زيد ورأيت ، فوجب أن نقدر رأيت أخرى ، ليرتبط بها زيد ، أما تركها هكذا بدون ربط ، فلا يحصل معنى ولا يؤدي إلى مفهوم

وقد رأى الكوفيون لها نوعا آخر من الارتباط ، وذلك أنهم جعلوا زيدا بدلا من الضمير في رأيت ، بناء على جواز تقدم البدل على المبدل منه ، - أنظر الانصاف في أسباب الخلاف ، لابن الأنباري - وهذا لا تقدير فيه ، فان أعجب هذا المذهب من مذاهب النحاة المؤلف ، فهو وما يختار

ومثل ذلك قوله : وأما نمود فهديناهم ، التقدير فهدينا هديناهم لمثل ذلك ، وهي وما تقدم من واد واحد ، ولا فائدة من التكرار إلا التكرار بزيادة الأمثلة . وأما المثالان « وإن أحد من المشركين استجارك » « ولو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » فأنما قدر النحاة فعلا واليا لأداة الشرط ، ولم يقبلوا أن يكون الاسم هو الوالى ، من أجل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أن يوجد ، وأن لا يوجد ، والأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها .

وهذا هو السر في أن العرب التزمت الفعل بعدها ، تقول إن جئتني أكرمك فقد شرط الأكرام بالجيء ، والجيء ليس موجودا الآن ، وقت التكلم ، ويحتمل أن يوجد وألا يوجد

وقد رأى النحويون أن العرب لاتأتى بعد أدوات الشرط بجملة اسمية ، فلا يقولون إن زيد أبيض فأكرمه ، وذلك لأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ، وقد

علمنا أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود وقد شاهدوا في إن ، ولو ، أن يأتى بعدهما اسم بعده فعل ، فحملوا هذا على الكثير الغالب ، وقدروا فعلا مضمرا إلى أداة الشرط ، ليوافق عاداتهم في استعمالهم ، وما قام عليه الدليل ، من أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود وهو الفعل .

ويشهد لهم على أن العرب قالت : إن زيد جاءك فأكرمه ، ونيتها أن يليها فعل مضمرة قول الشاعر :

صعدة نابتة في حائر \* أينما الريح تميلها تمل

فجزم الفعل وهو تميلها ، وذلك لا يكون إلا على أنه مفسر لفعل الشرط فجزم ، ولو ذهبنا إلى رأى المؤلف لكان الريح مبتدأ ، وتميلها خبرا ، فلا يكون ثم مقتضى لجزمه .

وذهب الفراء من الكوفيين ، إلى أن الاسم من نحو إن امرؤ هلك ، وإن أحد من المشركين استجارك ، مبتدأ كما يود المؤلف ، وقد نقل ذلك ابن يعيش في ص ١٠ من الجزء التاسع من شرح المفصل

فإن شاء أن يأخذ به أخذ ، ولا داعى إلى التشنيع على جميع النحويين فمنهم من لم يقدر ، وجعل الجملة مكتفية بنفسها ، وإنما أجاز ذلك الفراء ، لأنه رأى أن الخبر هو محل الفائدة ، وأنه إذا كان فعلا فقد حقق المطلوب في التعليق ، وهو أنه لا يكون إلا بما ليس في الوجود .

قال المؤلف في ص ٣٥ من إحياء النحو

٢ بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة





وقولا باتا ، وكثروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الاعراب ، يقدرون العامل رافعا فيرفعون ، ويقدرونه ناصبا فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ، ولا تبديل في المفهوم .

كان الكسائي يقرأ يوما بحضرة الرشيد أبيات أفنون التغلبي ومنها :

أبلغ حبيبيا وخلل في سرائهم

أن الفؤاد انطوى منهم على حزن

أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم

أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

ففتح نون رئمان ، وكان الأصمى حاضراً ، فقال : هى رئمان بضم النون ، فأقبل عليه الكسائي وقال له : أسكت ما أنت وهذا ، يجوز رئمان ورئمان ورئمان قالوا : ولم يكن الأصمى صاحب نظر في النحو ، ولا معرفة بالعربية ، ومادام التقدير بمدهم بما شاءوا ، فلمهم أن يوجهوا الكلام كل جهة ، ثم لا تعجزهم الحجة ، ولا يعوزهم التقدير .

سأل يوماً عضد الدولة فنا خسرو البويهى الأمام أبا على الفارسي ، لماذا ينصب المستثنى في نحو قام القوم إلا زيدا ؟ قال : بتقدير أستثنى زيدا ، فقال عضد الدولة - وكان فاضلاً - لم قدرت أستثنى ؟ هلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ فلم يجر الفارسي جواباً ، وقال : هذا الذى ذكرته لك جواب ميداني ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح اه

يرى في هذا الاعتراض ، أنهم أضاعوا حنكم النحو ، بهذا التقدير ولم يجعلوا له كلمة حاسمة ، فيرفعون وينصبون ، ويجرون ، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ، ولا تبديل في المفهوم .

وهذا ليس بصحيح ، فإن كل اختلاف في الحركات والعوامل ، يتبعه حتماً اختلاف في المعنى ، وكل معنى يناسب موضوع الكلام ، فالتقدير الذى يؤديه أولى ، والبيت الذى استشهد به اختلاف الحركات فيه أوجب اختلاف المعانى ، وقد ذكرت ذلك كتب العربية ، ونقل ذلك عنها زميلنا الأستاذ محمد الطنيجي بكاية اللغة العربية في رسالته في النحو ، ونحن ننقل عنه ، فيبين كيف اختلف المعنى اختلافاً كبيراً ، باختلاف الحركات الثلاث ، وكيف أثبت ذلك النحاة .

قال في ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣

( لطيفة ) قال الزجاجي في أماليه : أنشد الكسائي وهو الأمام النحوى المعروف - أنى جزوا عامراً سو أى بفعلهم \* البيتين بمجلس هارون الرشيد ، وبحضرة الأصمى فرفع رئمان فردده عليه الأصمى ، وقال إنه بالنصب ، فقال له الكسائي : أسكت ما أنت وهذا ؟ أى لا علاقة لك بمباحث النحو ، إنما أنت رجل لغوى تعرف المفردات اللغوية ومعناها ، ثم قال يجوز الرفع والنصب والجراه

أما الرفع فيجوز كما قل أبو على الفارسي في البغداديات من وجهين

(١) أنه بدل كل من ما ، وما اسم موصول بمعنى الذى فاعل ينفع ، ويعطى مضمناً معنى تسمح وتجد ، بدليل مقابلته بالضم في قوله : ضن باللبن ، ولكونه مضمناً معنى تسمح عدى بالياء في قوله به ، ولولا هذا التضمن لقال تعطيه ، والهاء في به عائد على ما ، والمعنى ما ينفع الشيء الذى تسمح به العلوق الذى هو ( ٧ - النحو )



رثمان أنف، وعطفها به في حين أنها تضن باللين ، فرثمان كما ترى بدل كل من ما، بمعنى الشيء ، وقد ضرب به الشاعر مثلاً لقومه إذ أطمعوه ولم يعطوه أى ماذا يفيدنى أن أعطفوا على عطفاً ظاهرياً ، وتمنعونى رفدكم

(٢) أنه خبر لمبتدأ محذوف كأنه لما قال : أم كيف ينفع ما تعطى العلق به ، قيل له : وما تعطى العلق ؟ فقال : رثمان أنف أى هو رثمان أنف ، فيكون على طريقة قوله تعالى ( قل أفأنبئكم بشر من ذلكم . النار ) أى هو النار ، وأما النصب فعلى أنه مفعول ثانٍ لتعطى من غير تضمين له ، والهاء من به عائد على ما ، والباء للسببية ، أو للاستعانة ، والمعنى ماذا ينفع الشيء الذى تعطى العلق بسببه ، أو مستعينة به البو رثمان أنف ، فالبو مفعول أول ، ورثمان مفعول ثانٍ ، ويدل على المفعول الأول كلمة العلق ، لأن العلق الناقة التى تعطف على غير ولدها وهو البو ، والشيء الذى تعطى العلق بسببه أو مستعينة به البو هو أنفها ، وأما الجر فعلى أنه بدل من ضمير به على تضمين تعطى معنى تجود وتسمح ، والمعنى ما ينفع الشيء الذى تجود العلق به برثمان أنف ، وما على كل الوجوه ، بمعنى الذى واقعة على الشيء فاعل ينفع ،

وقال ابن الشجرى فى أماليه : ما بمعنى الذى واقعة على البو فاعل ينفع ، وإنكار الأصمى لرفعه إنكار فى موضعه ، وذلك لأن رثمان العلق للبو بأنفها هو عطيتها له ، وليس لها عطية سواء ، فإذا رفع رثمان على البدل ، كان بدل اشتغال من ما الواقعة على البو ، فيحتاج إلى تقدير ضمير ليربط البدل بالبدل منه من جهة ، ومن جهة أخرى لا يسلط عليه تعطى ، فيخلو من مفعول لفظاً وتقديراً فلا يبقى للعلق عطية ، أى لأنه يصير المعنى : أم كيف ينفع بورثمان

أنف له تعطى العلق به ؟ وظاهر أنه لاعطية لها على هذا ، مع أن الغرض إثبات عطية لها ، لا وصفها بالأعطاء فقط ، وجر رثمان أقرب إلى الصحيح قليلاً ، أى لأن رثمان يصير مفعولاً لتعطى بواسطة أنه بدل من الضمير فى به ، المفعول لتعطى بواسطة حرف الجر ، وتعطى على هذا مضمن معنى تسمح ، وحينئذ تكون العطية مذكورة فى البيت ، قال وإعطاء الكلام حقه من المعنى والأعراب إنما هو بنصب رثمان ، أى على أنه مفعول ثانٍ لتعطى ، ومفعوله الأول محذوف ، والمعنى كيف ينفع البو الذى تعطيه العلق به رثمان أنف وتضن باللين ؟ والذى أوقع ابن الشجرى فى هذا أنه جعل ماعبارة عن البو ، ولوجعلها اسماً موصولاً بمعنى الشيء كما بيناه سابقاً ، كانت الوجوه الثلاثة مستقيمة فى المعنى والأعراب اهـ

فأنت ترى من هذا أن النحاة المتقدمين ، يرون فى البيت الذى زعم المؤلف أنهم يرفعون - رثمان - فيه وينصبونها ويجرونها ، ولا يرون أن المعنى يختلف نقول إنهم يرون أن المعنى يختلف فيه باختلاف رفع - رثمان - ونصبها ، وجرها فهل يصح بعد هذا أن يقول : يتقدرون العامل رافعاً ، فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ولا تبديل فى المفهوم .

قال فى ص ٣٧ من إحياء النحو .

٣ إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة ، من ذلك قولهم فى باب المفعول معه : إن مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على العطف ، ثم يرون الوجه الثانى أولى ، ويضعفون الأول ، لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملاً فى المفعول معه ، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر . تقول : كيف أنت



وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما؟ فالعبارةتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل

ويقولون في مثل صدق وآمن المسلمون: أن الصحيح صدقوا وآمن المسلمون أو صدق وآمنوا المسلمون، ولا يقبلون صدق وآمن المسلمون، وهو عربي سائغ مقبول، سمع من العرب في مثل:

تعفق بالأرطى لها وأرادها

رجال فبزت نبلهم وكليب.

ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد، وهو محال. اهـ

لم يستدل المؤلف على أن النحاة أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة، بالتزامهم أصول فلسفتهم إلا بمسألة المفعول معه، وإجازتهم النصب والعطف في بعض أمثله

ومن غريب الأمر أن ما أورده من اعتراض ليس من عنده، وإنما هو من عند النحويين أنفسهم، فقد اعترضوا بهذا الاعتراض ورأوا أنه لا معنى لجواز الأمرين، العطف والنصب، بل النظر إلى المعنى، كما قال المؤلف، فأخذ المؤلف علمهم، وطعنهم به، وزعمهم جميعا مخطئين، وكان الأ نصاف في العلم أن يحكي القولين عن النحاة، وأن يرجح ما يريد ترجيحه، لا أن يجعل النحويين على قول واحد، هو المعيب عنده، ويعمم جميعا بسخطه، ونحن سنورد من كلام النحاة ما يدل على أنهم سبقوه وقررر وأما قرره، أو

على الأقل فطنوا لما فطن له

قال الخضرى في حاشيته على ابن عقيل في باب المفعول معه عند الكلام على جواز الأمرين الرفع والنصب:

واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب، لأن النصب نص في المعية، والرفع مطلق الجمع، كما هو شأن الواو العاطفة، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟ فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية نصا، فالنصب، أو بقاء الاحتمال والأبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران، ولعل هذا الأخير محل كلامهم، اهـ دماميني -

فأنت ترى أن الدماميني عاب على من يجوز الأمرين بالنظر إلى اللفظ ولم ينظر إلى المعنى، وأوجب أن يجعل الكلام تابعا للمعنى فإن قصد النص على المعية وجب النصب، وإن قصد عدم النص على المعية وبقاء الاحتمال فيها وفي عدمها وجب الرفع، وإن لم يقصد شيء جاز الأمران اهـ

وهذا هو ما ذهب إليه المؤلف، فأنت تراه قد أخذ منهم، وباعهم ما أخذ منهم، وغالى في الثمن، وأنكر أن يكون قد اشتراه، وزعم أنهم لم يعرفوه، وأنهم أجهل الناس به، والمسألة أصلها للدماميني، ونقلها عنه الخضرى في حاشيته على ابن عقيل.

ونلاحظ هنا شيئا يدل على خلق العلماء، وكرمهم، ونبلهم، وهو أن الدماميني وهو صاحب الفكرة في الاعتراض على النحاة، لم يشأ أن يقطع بخطتهم بل التمس لهم العذر، وحمل كلامهم على محمل صحيح، كما يفعل الكرام، إذ يقلون العثرات، ولا يخطئون ما وجدوا إلى الصواب سبيلا، فحمل قولهم بجواز



الأمرين على الحالة التي لم يقصد فيها المتكلم شيئاً من النص على المعية ، أو بقاء الاحتمال

والمؤلف وهو تابع للدمامي في الفكرة ، لم يتابعه في التماس وجه العذر بل قطع بخطهم ، وأغفل ذلك الوجه الذي رآه صاحب الفكرة ، لحمل كلامهم على محمل صحيح ، تجاهله كأن لم يكن . وليته اقتصر على ذلك ، وجعل إضاعتهم العناية بمعاني الكلام متصورة على هذه المسألة في باب المفعول معه ، بل جعل ذلك حكماً كلياً ، وهذا مثال من جزئيات ذلك الحكم الكلي . وهذا نجح على النجاة ما بعده نجح ، ولقد كنا نحتمل له هذا التجنى لو كان هو صاحب الفكرة

ولي تخرج آخر أراه قريباً كنت أفهم به مماثل هذا الموضع من كلام النجاة وسيأتي ذكره في موضع آخر ، وهو أن معنى قولهم في هذا وأمثاله : يجوز الأمران ، الرفع والنصب ، أنه لا مانع لفظياً من الرفع والنصب ، فأنت في سعة من أن تنص على المعية فتنصب إذ لا مانع منه لفظاً ، أو تريد بقاء الاحتمال فترفع إذ لا مانع منه لفظاً ، فكأنهم يقولون لك : لا مانع لفظاً من الرفع والنصب ، وأنت ومعناك وأما قوله إن النجاة لا يقبلون صدق وآمن المسلمون ، للعلة التي ذكرها ، فأقول قد قبله الكسائي وقدر في الأول ضميراً محذوفاً للدلالة عليه ، وتمسك بالبيت الذي نقله المؤلف . تعفق بالأرطى . وقبله الفراء على أن العمل لهما ولا إضمار ، ولم يخش ما نسبته المؤلف إلى النجاة من اجتماع مؤثرين على أثر واحد

والذين أبوا ذلك لهذه العلة من متأخري النجاة لم يجعلوها مؤثرات ، بل كالمؤثرات ، وقد صرح بذلك الصبان في حاشيته على الأشموني في باب الاشتغال ، فقال : وأورد عليه أي على الفراء أن العوامل كالمؤثرات ، فلا يجوز اجتماع عاملين

على معمول واحد ، إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمر وقائمان ، وفيه نظر للفرق بأن كلام الفاعلين يستقل برفع زيد ، وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر ، فليتأمل اهـ

والغرض أن نبين أن بعض النجاة أجازها كالفراء والكسائي ، وأن من منعه واعترض على الفراء صرح بأن العوامل كالمؤثرات ، ففي مذاهب النجاة سعة فمن لم يعجبه مذهب فليعدل إلى مذهب آخر ، ولا يعمهم بالطعن والتشهير

وحقيقة الأمر أن مثل صدق وآمن المسلمون ، إذا ارتبط المسلمون بصدق احتاج آمن إلى ما يرتبط به ، وإذا ارتبط بآمن احتاج صدق إلى ما يرتبط به من ضمير ، والعلامة التي جعلت للدلالة على الفاعلية لا تدل إلا على فاعلية واحدة لا على فاعليتين لفاعلين ، لذلك منع جمهور النجاة مثل هذا . والفراء يرى أنه بمعونة المقام يمكن أن يفهم من مثل هذا ، الدلالة على فاعليتين ، إحداهما لصدق والثانية لآمن ، وإذا فهم الغرض فلا مانع من مثله

قال في ص ٣٩ من كتاب إحياء النحو .

(٤) كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه ، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدته قد بدى بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو ؟

(١) فالمفعول ما عامل النصب فيه ؟

الفعل أو شبهه ، وهو رأى جمهور البصريين .

أو الفاعل وحده وهو رأى هشام الكوفي .

أو الفعل والفاعل وهو رأى الفراء .

أو معنى المفعولية وهو مذهب خلف .



ب عامل المفعول معه ما هو ؟

ما تقدمه من فعل ونحوه ، وهو رأى الجمهور .

أو ناصبه الواو ، وهو رأى الجرجاني .

أو فعل مضارع بعد الواو ، وهو رأى الزجاج

أو الخلاف ، وهو رأى الكوفيين

ج واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولاً : حتى صار

أكثر الخلاف بين النحويين وأشدّ جدالهم هو في العامل ما هو ، ولو أنهم وضعوا

نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم . اهـ

هذا الخلاف الذي نجده هو لتعيين الشيء الذي تقوم به المعنى المقضى

للأعراب ، وسنذكر ذلك في المفعول به لتقيس عليه غيره .

من قال ان العامل في المفعول به الفعل أو شبهه يرى أنه هو الذي تقوم به المعنى

المقضى للأعراب ، ومن رأى أنه الفاعل فكذلك .

والذي رأى أنه الفعل والفاعل رأى أنه لولا الفعل والفاعل وارتباطهما

بالمفعول به على جهة وقوع الفعل عليه ، لما قام به معنى المفعولية المقضى لنصبه .

قال في ص ٤٠ من احياء النحو .

هـ إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم أو لم تف نظريتهم بكل حاجاتهم في

الأعراب ، لأنهم بعد ما شرطوا أن يكون العامل متكافئاً به ، أو مقدراً في الكلام

اضطروا الى الاعتراف بالعامل المعنوي ، فالبصريون يجعلون الرفع للمبتدأ هو

الابتداء ، وهو عامل معنوي ، والكوفيون يثبتون عاملاً معنوياً آخر يسمونه الخلاف

يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً ، نحو زيد عندك ، وفي الفعل المضارع

بعد فاء السببية أو واو والمعية . والأخفش يعد التبعية عاملاً معنوياً ، أمافي باب التمييز

فقالوا إن الاسم نصب عن تمام الكلام ولم يذكر وا عاملاً لفظياً ولا معنوياً . فهذه

الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل ، أو تنقصها على الأقل ، وهي مناقشة

لكلامهم بمثل أصولهم وبحكم قواعدهم التي التزموا اهـ

زعم المؤلف أن النحاة أوجبوا أن يكون العامل لفظاً فإن وجد فذاك وإلا

فيقدر ، ثم اعترض عليهم بالعوامل المعنوية ولا أدري كيف يعترض عليهم

بذلك ، والمذهب الرسمي هو الاعتراف بالعوامل المعنوية ، ألا تراهم في الأعراب

يقولون في مثل محمد قائم : محمد مبتدأ مرفوع بالابتداء - والابتداء عامل معنوي ،

على أن حذاق النحاة كابن جني يرون أن العامل المعنوي أغلب ، والعوامل اللفظية

مرجعها إلى عوامل معنوية وإنما قسموها إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية ،

ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كررت بزيد ، وبعضه يأتي

عازياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه

موقع الاسم .

وقد نقلنا من كلام ابن جني فيما سبق ما يدل على ذلك

توضيح وتسهيل

هذا الفصل الذي تقدم فيه دقة وغموض ، أو قل فيه دقة تولد عنها شيء

كثير من الغموض ، ونحن معاشر الأزهريين نحب الدقة ، ونكاف بها ، ونسرف

فيها إسرافاً ، وهذا الأسراف في الدقة أضربنا كما نفعلنا ، فقد بغضنا إلى قوم لم

يفهمونا ، وأتعبناهم في الوصول إلينا ، وألقينا اليهم شغلاً طويلاً ، فهم إذا تحدثوا

إلينا وجدوا منا ما يكدر خاطر ، وما يعرق منه الجبين ، وهؤلاء كانوا ينتظرون .



منالذمة ومتمعة ، فإذا لم يجدوها وجدوا ذلك الضيق والتعب ملوا قراءتنا ، وأبغضوا  
التحدث إلينا

وهو قد حبيننا إلى قوم آخرين راضوا أنفسهم على الدقة والبحث ، وهم  
يكرهون التفكير السطحي ، ولا يحبون من الأنتاج إلا ما كان ثقيلا الوزن ،  
غالي القيمة .

وقد كنت أردت أن أكون واضحاً مفهوماً غير غامض ولا ملتو ، ولو تجاوزت  
في سبيل ذلك عن شيء من الدقة ، ولكن هذا البحث يستدعي كثيراً من الدقة  
ولا يفهم إلا مع هذا العمق ، فأردت أن أوفى البحث حقه من الدقة والعمق ،  
ولو أدى ذلك إلى شيء من الغموض ، وقصدى من ذلك أن أعود من يجب أن  
يعتاد الدقة والعمق ، لأنني أرى الأمم لا تمتاز بفهم الروايات ومتابعة القصص ،  
وإنما تمتاز بفهم الغامض ، وإدراك البعيد ، وحل المستغلق ، وذلك لا يكون  
إلا بتعويد المرء على شيء من الصعاب ، ليمرن عقله على حل ما يماثلها  
وكما أن المرء الرياضي لا يكون قويا على حمل الأثقال إلا بالتعود على حمل  
أحمال ثقيلة متدرجا في ذلك ، كذلك لا يكون عقله قادرا على حل الصعاب إلا  
إذا عود عقله على حل مسائل عويصة متدرجا في ذلك

فمن أعجبه منا ذلك التدبير الذي أردناه له ، وتلك الطريقة التي أخذناها  
لأنفسنا ولمن هم علينا مثل أنفسنا ، فليقرأ هذا البحث وليطل إنعام النظر فيه ،  
والتفهم له .

ومن ثقلت عليه هذه الطريقة فسنبكتب له فصلا نذكر فيه الواضح البين  
ونبعد الخفي المشكل فنقول

إن المؤلف يريدنا أن نفهم أن النحاة اعتقدوا أن هذه العوامل من الأفعال  
والأسماء والحروف ، عوامل طبيعية ، للرفع والنصب والجر ، فهي التي رفعت ونصبت  
وجرت ، ولم يرتضوا أن يكون المتكلمون هم الذين رفعوا ونصبوا وجرّوا ، فيكونوا  
هم العاملين دون العوامل ، لأن المتكلم ليس حرا في إحداث الرفع والنصب والجر  
وله على ذلك حجة ، وهي أنهم مموها عوامل ، وينسبون إليها العمل ،  
ويذكرون في أوائل الأبواب والفصول عامل المترجم له ، فيسألون عن عامل  
المفعول معه أهو الفعل وما في معناه ؟ أم الواو ؟ الخ

يريدنا المؤلف على ذلك ، ولا يبالي بما يلحق النحاة من فضيحة وعار  
النحاة إذن قوم بله ممرورون ، قد أصابهم عتبه أو بهم جنة ، يأتون إلى  
الفاظ هي أعراض وينسبون إليها أنها هي التي رفعت ، وهي التي نصبت وهي  
التي جرت

ينكرون المشاهدة ، ويتركون ما يحسه كل منا إذ نحن المتكلمون فنحن  
الذين أحدثوا الكلام ، وأحدثوا حروفه وحرركاته ، سواء أكانت في أواخر الكلمات  
أم في أواسطها أم في أوائلها

ينكرون هذا الظاهر الواضح البديهي ، وينسبون العمل إلى ماتقضى بديهية  
العقل أنه ليس له

وماذا يضيرنا نحن إذا نسبنا إلى النحاة ذلك ، ونسبنا إلى أنفسنا أننا هديناهم  
من ضلال ، وأخرجناهم من حيرة ، لقد درس النحاة النحو والقوة إلى من بعدهم ،  
وتعاقبت على درسه الأجيال والقرون ، وقد وضعه النحاة باطلا ، وتدارس الناس  
هذا الباطل مدة ألف سنة ، ولم يتنبه أحد إلى ما فيه من ضعف ، ظلت الأجيال



والقرون تتدارسه وهم لا يفرقون بين جيد و رديئه ، وحقه وباطله ، كل ذلك ليس فيه بئس عند كلية الآداب ، ما دامت كلية الآداب هي التي لها الفضل في حماية الناس من هذا الضلال ، وإيقادهم من هذه الخيرة

إن المعاهد التي ظلمت تدرس النحو ولا تفتن لباطله طوال ألف سنة كالأزهر أو قرابة ستين سنة كدار العلوم ، لا تستحق البقاء ، وأن المعهد الذي فطن لباطله وهو وليد لأجدد البقاء

كل هذا وأمثاله لا يضير المؤلف ، ولا كلية الآداب ، بل ربما كان غرضاً من أغراضه ، والكتاب ينطق لسان حاله بكل ما تقدم

ولكن ليسمح لنا المؤلف الأنوافة على ما قال لأنه لا يرضينا ، وهو لا يرضينا لأنه يخالف الحق ، وهو يخالف الحق لأن نصوص النحويين تنطق بخلافه فيها هو ذا ابن جني وبيننا وبينه قرابة ألف سنة ، يقول أن الألفاظ لا تعمل وإنما المتكلم هو العامل

والرضى يقول : إن محدث المعاني ومحدث العلامات هو المتكلم ، بآلة هي ما يسميه النحاة عوامل ، ولذلك نسب العمل إليها

من حسن الحظ أن الحكم في الخلاف الذي بيننا وبين المؤلف في هذه المسألة لا يستطيع أحد فيه المكابرة ، لأن دليله ملزم ومفهم ، وهو من البداهة بحيث لا يستطيع أحد إنكاره ، وهو من القوة بحيث لا يقدر الخصم على الأفلات منه والخروج من مقتضاه ، وهو من البساطة بحيث لا يحتاج إلا إلى كلمتين اثنتين إحداهما تلخص الدعوى ، والثانية تلخص الرد

الدعوى : النحاة أبوا أن يكون المتكلم هو محدث الأعراب ، وقالوا إن

محدثه هو العوامل

الرد : النحاة أبوا أن يكون ما يسمى عوامل هو محدث الأعراب ، وقالوا إن محدثه هو المتكلم ، إنما العوامل آلات أو علامات ، والنصوص التي نعتمد عليها في كتب مطبوعة يتدارسها الناس ، وقد نقلنا نصوصها ، وبيننا مواضعها وأرقام الصحف التي نقلنا منها هذه النصوص ، ليرجع إليها من يريد اليقين ليس وراء هذه الحجة غاية في الوضوح والجلال ، وليس بعدها زيادة لمستزيد

إعجاب المؤلف بنقد نظرية العامل

لقد أعجب المؤلف بنقد نظرية العامل أيما إعجاب ، واعتبط بها كل الاعتباط ، وقد وقف في آخر كتابه موقف الظافر المنتصر يقول

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها ، أو يبشروا بها ، فلن يستطيع النحاة من بعد أن بركنوا إلى نظريتهم العتيقة السابقة ، « نظرية العامل » وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو ، واستقرت قواعده ، وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد ، وهلات مآت من الكتب النحوية ، خلافاً وفلسفة وجدلاً ، بل تمثلت لها فلسفة خاصة ، أفردت بالتأليف ، وتستطيع أن تقرأها في كتاب أصول النحو وجدل الأعراب ، للأمام أبي بكر بن الأنباري .

لن نجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ، ولا سحرها لعقول النحاة ، ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلملة ، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والأغراء ، أو الاختصاص والنداء ، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء

تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندى خير كثير ، وغاية تقصد



ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة ، بعد ما انحرف عنها آماداً ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ، ومزية في التصوير .

لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث ، تجمع أطرافها ، وتنظم أجزائها وتحيط بنواحيها ، ولكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم ، لتعد في زاويتها من متحف تاريخي اه

وفي الحق أن نظرية العامل لو كانت عند النحاة كما ظنها المؤلف لكانت هنذا يجب حماية العلم منه ، وحقاً يجب أن يظهر العقل من التفكير بمثله ، فليس من جد القول أن نقول إن هذه الألفاظ لها قدرة على الرفع والنصب والجر ، لأنها ألفاظ ليست فيها هذه القدرة ، وليست لها هذه الطبيعة ، وليس من جد القول أيضاً أن نقول إن المتكلم ليس هو موجد الحركات في أواخر الكلام ، من رفع ونصب وجر وجزم ، ونحن نشاهد أنه هو الموجد لحروف الكلمة وهيئتها وحركاتها ، وليس من العقل أن نرى أن هذه الحركات الأعرابية اجتلبها العامل لا لغرض ولا أثر لها في المعنى ، ولا في تصوير المفهوم ، وأن نعتقد أن بحثنا عن العوامل وتقديرها ليس لتصحيح المعنى ، وإنما هو لتصحيح نظرية العامل ، والحرص على ما قرر من أنه لا عامل إلا هذه الكلمات ، فإن وجدت فذاك وإلا قدرناها كل ذلك هوس وتخليط ، وهذيان شر من هذيان المحموم

وإذا كانت نظرية العامل عند النحاة : هي ما ذكر فمن الواجب الختم أن تتخلص منها ، وأن من بخلصنا منها يكون أمن الناس على هذا العالم العربي ، وعلى دارس لغتهم أما إذا كانت نظرية العامل عند النحاة ليست كذلك ، وهي تتلخص فيما يأتي

إن حركات الأعراب دوال على معانٍ تركيبية ، وأن هذه المعاني لا تدخلها إلا في التركيب ، وتعلق بعض الكلمات ببعض ، فالكلمة التي بارتباطها وجدت هذه المعاني تسمى عوامل في الحركات ، لأنها أوجدت المعنى الذي استحققت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة ، أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها ، وينصب إذا وجد بعضها ، ويجر إذا وجد بعضها ، وأنه لا يكون معنى تركيبياً إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداها بالأخرى على جهة الأسناد ، وما بقي من كلمات إذا وجد يكون من متعلقات هاتين الكلمتين ، وأنه إذا لم يوجد ذلك قدر ليستقيم المعنى

وأنه ليس من قائل من النحاة أن العوامل مؤثرة دون المتكلم ، وأنها تقدر لتمام نظرية العامل دون التفات إلى المعنى ، نقول : أما إذا كانت نظرية العامل كذلك فهي أحق بالبقاء ، وستبقى ما بقيت اللغة العربية ، وما بقي علم العربية ، لأنها حق ، إذ هي قانون من قوانين اللغة العربية ، لا ميل فيه ولا اعوجاج

ستجد هذه النظرية دائماً سحرها ، وسيطرتها على العقول ، وستكون أبداً قوية لا تهافت فيها ، ولا هلهلة ، وسيلجأ المرء دائماً إذا لم يجد أحد جزئي الكلام الذي يتم به الأسناد إلى تقديره ، مناسباً للمعنى الحاصل وسيفعل ذلك في التحذير والأغراء ، وغير التحذير والأغراء ، ومن يفعل ذلك لا يخذل نفسه ، لأنه يبحث عن شيء يحتاج إليه المعنى ولا يتم بدونه - أما من يرى أنه لا تقدير في التحذير والأغراء ، فستخذل نفسه حين يعلم أن جزئي الأسناد لم يتما ، وأنه لا بد من تقدير ليكمل جزء الأسناد ، وستخذل نفسه حين يعلم أن هذا التقدير لاقتضاء المعنى إليه ، لا لإيجاد العامل الذي حكم النحاة أنه لا عمل إلا له ، فإذا رأينا أثره ولم تجده



لجأنا إلى تقديره ، إذ لو كان الأمر كذلك لتقدر النحاة أى عامل فى مثل إياك والأسد كقبيل أو داعب أو عائق ، إذ هذه كلها تصح أن تنصب الأسد ، فلو كان الغرض من التقدير الأتيان بالعامل الذى كان أثره النصب ولم يكن المعنى هو الذى اقتضى هذا التقدير ، لكان تقدير أحد ما ذكرنا محرراً المقصود ، فلما رأيناهم يأتون بتقدير شئ مما ذكر ولا يقبلون إلا تقدير احذر ، وما فى معناها ، ولا يصح إلا ذاك ، علمنا أن التقدير لأن المعنى اقتضاء .

سنقدر دائماً ، وسيقدر الناس دائماً فى مثل الكلاب على البقر ، أرسل ، ومماثلها لأن المعنى اقتضاء ، وحاجة المعنى أولى الحاجات بالاستجابة إليها ،  
- معانى الأعراب -

يرى المؤلف أن بينه وبين من تقدم من النحاة خلافاً فى حركات الأعراب فهم يرون أن هذه الحركات اجتلبها العامل ، وليست تدل على شئ من المعانى ، فالأعراب حكم لفظى خالص يتبع لفظ العامل وأثره ، وليس فى علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثر لها فى تصوير المفهوم

أما هو فيرى أن حركات الأعراب دالة على معان ، وأنه قد استكشف أصلاً عظيماً ، وهو أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى ، وأنه رأى أن الضمة علم الأسناد ، وأن الكسرة علم الأضافة ، وأما الفتحة فهى الحركة الخفيفة عند العرب ، يلجئون إليها إذا لم تكن بهم حاجة إلى أن يبينوا أن الكلمة مسند إليها أو مضافة

ونحن ننقل لك من الكتاب ما يبين هذا رأى

قال صاحب إحياء النحو فى ص ٢٢

## « أصل الأعراب »

أكب النحاة على درس الأعراب وقواعده فوق ألف عام لا يعدلون به شيئاً ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه ، وألفوا فيه الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليله وفلسفته ، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة وجدلاً ، فماذا بلغوا من كشف سر الأعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن [ الأعراب أثر يجلبه العامل ] فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجب تبعاً لعامل فى الجملة - إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ - ويطيلون فى شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله ، أليس النحو هو الأعراب : والأعراب أثر العامل ؟ فلم يبق إذن للنحو إلا أن يتبع هذه العوامل ليستقرها ويبين مواضع عملها وشرط هذا العمل فذلك كل النحو

وقال فى صحيفة ٤١

على أن أكبر ما يعنيننا فى نقد نظريتهم أنهم جعلوا الأعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا فى علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً فى تصوير مفهوم أو إلقاء ظل على صورته . . . . .

ونحن نحاول أن نبحث عن معانى هذه العلامات الأعرابية وعن أثرها فى تصوير المعنى فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة وحكما يفصل فى خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ولكن ماذا تشير إليه من معنى

( ٨ - النحو )



ومعاني هذه العلامات الأعرابية ستكون بحثنا في الفصل التالي .

وقال في صحيفة ٤٨

« معاني الأعراب »

في مناقشتنا لرأى المستشرقين بينا أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني فإذا استهدينا بهذا الأصل ، ومن الحق أن نستهدى به ، وجب أن نرى في هذه العلامات الأعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال عليها

وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً ، وأنت تعلم أن العربية لغة الأيجاز وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل ، يحدفون الكلمة إذا فهمت والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها كالتاء . علم التأنيث . يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناء عنها كما في : أيم ، وظئر ، ومرضع وحركة الأعراب قد يعاملونها هذه المعاملة : فلا يلتزمونها إذا أمن اللبس قال ابن مالك

ورفع مفعول به لا يلتبس \* ونصب فاعل أجز ولا تقس

قال ابن الطراوة من علماء الأندلس

بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم (فتلقى آدم من ربه كلمات) فابن كثير وهو القارئ المسكي من القراء السبعة ينصب آدم ويرفع كلمات وإذا وجب أن ندرس علامات الأعراب على أنها دوال على معان : وأن نبحث في ثنايا

الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام وهو ما نراه

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك جملة لنحسن تصويره معاً ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً .

فأما الضمة فأنها علم الأسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها وأما الكسرة فأنها علم الأضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في كتاب محمد ، وكتاب محمد

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتيان

أما الفتحة فليست علامة إعراب . ولادالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة

فللأعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من متطوع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام فهذا جوهر الرأي عندنا وخلاصة ما نسعى بعد في تفصيله وتأييده ونستعين بالله وقال في صحيفة ١٩٤

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها أو يبشروا بها فلن نستطيع النجاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة ( نظرية العامل ) وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو واستقرت قواعده وشغلت النحاة ألف عام



أوزيد، وملأت مئات من الكتب النحوية خلافاً وفلسفة وجدلاً، بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف تستطيع أن تقرأها في كتابي [ أصول النحو وجدل الأعراب ] للأمام أبي بكر بن الأباري اه ماأردنا أن نستشهد به من كتاب إحياء النحو

المؤلف وضح طريقه وهو أن المتقدمين جعلوا الأعراب حكماً لفظياً، وأن علاماته، لاتدل على معنى، وأنه قد هدى إلى معان لعلامات الأعراب خفيت على النحويين وهذا عمل جليل وابتكار وإبداع لو تم له

مشايعة المؤلف على هذا الرأي ظلم عظيم للنحاة المتقدمين منهم والمتأخرين وأن من غمط النحاة حقهم، ومن ظلم تاريخ النحو، أن نسب إلى النحاة أنهم كانوا يرون أن علامات الأعراب لاتدل على معنى، ولا تؤثر في تصوير المفهوم، وأتينا إذا شايئنا المؤلف على هذه الفكرة رأى سكان الأقطار العربية ومن يأتون بعدنا أننا لم نفهم النحو، وأن مصر تدرس النحو وتقرؤه في كتب المتقدمين والمتأخرين ولا تفهم أقوالهم الواضحة، فتعزو إليهم ما لم يقولوه. تنتحل أقوالهم المكررة ومعانيهم التي لا يخلو منها كتاب وتزعم أنهم أخطؤوها وأنها اهتدت إليها ووقعت عليها وأنا أبادر الآن إلى بيان رأى النحاة في علامات الأعراب وأقرر أنهم جميعاً - لامستنياً أحداً - يرون أن الحركات علامات على معان تركيبية، وأنهم قرروا أن الضمة علم الناعلية، وأن الفتحة علم المفعولية وأن الجر علم الأضافة، وأنه لافرق بين ماذهب إليه الأستاذ من أن الحركات أعلام على معان، وماذهب إليه النحاة وأنا أوكد للأستاذ المؤلف وللناس جميعاً، أنه مامن نحوى واحد ذهب إلى أن الأعراب حكم لفظي خالص، ليس في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثر في تصوير

المفهوم، وإني أتحدى، وأنا أقصد ما أقول، من يخالفني أن يقيم الدليل على مايقول إن علماء النحو جميعاً يرون الحركات دوال على معان، وقد صرحوا به تصريحاً جليلاً لا عذر معه لأنكاره ذلك عليهم، وقد أعادوا فيه وبدؤوا وأكثروا من القول فيه حتى عد من بديهيات النحو، فكيف جاز للأستاذ المؤلف أن ينكر ذلك عليهم وأن يقر فهم بخلافه

أليسوا قد ذكروا في سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئاً يقرأ [ أن الله برئ من المشركين ورسوله ] بالجر فقال معاذ الله أن يكون بريئاً من رسوله اقرأ إن الله برئ من المشركين ورسوله بالرفع، فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا حركة اللام، فإذا حركت بالجر أدى إلى كفر، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه، فهل كانوا يرون ذلك وهم يرون أن حركات الأعراب لاتدل على معنى ولا أثر لها في تصوير المفهوم

أليسوا يذكرون أن أبا الأسود سأله ابنته ما أحسن السماء يا أبت برفع أحسن وجر السماء فقال نجومها، فقالت لا أريد هذا إنما أعجب من حسنها فقال ما هكذا تقولين قولى ما أحسن السماء بالنصب، هل كانوا يحكون هذا ويتداولونه في كتبهم، وهم يرون أن الحركات لاتدل على معنى في لغة العرب

أليسوا قد عرفوا العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقنضى للأعراب أليس ما حكاه من قول ابن مالك

ورفع مفعول به لا يلتبس \* ونصب فضلة أجز ولا تقس  
كان كافياً لأن ينهبه إلى أنهم يعتقدون أن علامات الأعراب دوال على المعاني، فالبيت معناه أن الرفع علامة الفاعلية، والنصب علامة المفعولية، فإن كان



هناك موضع تميز فيه الفاعل عن المفعول بغير العلامة، فأعط كل واحد منهما علامة الآخر ما دام الأمر لا يلتبس، ككسر الزجاج الحجر فإنه معلوم هنا الكسر من المكسور

أليسوا قد ذكروا أن الأصل في الأسماء الأعراب، وعللوا ذلك بأنها هي التي تتعاور عليها المعاني المقتضية للأعراب كالفاعلية والمفعولية الخ أليسوا عند تفسير القرآن أو الشعر، يعربونه أولاً ثم ينزلون المعنى على حسب هذا الأعراب، ويعربونه إعراباً آخر فينتظم نظاماً آخر ثم ينزلون المعنى على حسب هذا النظم، وذلك كقوله [إنما يخشى الله من عباده العلماء] بالنصب والمعنى عليه أن الذين يخشون الله هم العلماء، وعلى القراءة التي ترفع لفظ الجلالة وتنصب العلماء يكون المعنى لا يخشى الله أحداً إلا العلماء

إن النحو كله مبني على أن حركات الأعراب دوال على معان تركيبية مقصودة من الكلام، ومن لم يفهم هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النحو، ولا آراء المفسرين في تفسيرهم، ولا آراء علماء العربية في تفسير الشواهد والقضايا من الشعر فإذا لم يقنعكم هذا دليلاً على أن علماء النحو يتقدمون أن علامات الأعراب دوال على معان، فسنأخذ في بيان أصرح وسنقل لكم من كلامهم ما هو واضح فيما نقول. قال الخضرى في حاشيته على ابن عقيل في ص ٣٠ في بحث العرب والمبني: «وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية، لولا الأعراب لالتبس، فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والأضافة فيما أحسن زيدا، وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهم في نحو لاتعن بالخطا ومدح عمرا، ولما كان الاسم لا يغنى عنه في

إفادة معانيه غيره، كان الأعراب أصلاً فيه، بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه، كأن يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو وعن الأول فقط أولئك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا، فكان إعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم، هذا ما اختاره في التسهيل

وقال ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري في ص ٧٢ من الجزء الأول والأعراب الأمانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره، لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الأعراب، ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا، وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر.

فإن قيل فأنتم تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الأعراب فيهما، ولو ظهر الأعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير.

وقال الزمخشري في المفصل ص ٧١

«القول في وجوه إعراب الأسماء»

هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر أن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب



وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب . المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له . والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب أن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجذر عَلمُ الأضافة ، أما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلية تحت أحكام المتبوعات ، ينصب عمل العامل على القبيلين انصباة واحدة

وقال ابن يعيش في شرحه ص ٧٢

وجوه الأعراب . يريد بها أنواع إعراب الأسماء التي هي الرفع والنصب والجذر ، لأنه لما كانت معاني المسمى مختلفة فارة تكون فاعلة . وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا إليها كان الأعراب المضاف إليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه . . . .

وقوله [ وكل واحد منها علم على معنى ] يريد الرفع والنصب والجذر ، كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والأضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علما على معنى من هذه المعاني ، لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها ، ثم قال فالرفع علم الفاعلية فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركتة في الأخبار عنه ، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الأعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الأعراب إنما احتل للفرق بين المعاني التي لولاها لوقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول به الذي يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا

كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى صريح في أن النحاة جعلوا الأعراب حكما

لفظيا خالصا ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أترافى تصوير المفهوم ، أنه صريح في ذلك لالبس فيه ، وكلام النحاة صريح لالبس فيه أيضا في أن الأعراب حكم معنوي وأنهم يرون أن الحركات دوال على معان و بينوا كل معنى وكل حركة تدل عليه ، والنحو كله مبني على ذلك لا يمكن أن تفهم قواعده ولا أن تفهم اللغة العربية إلا على ذلك ، وهو من الوضوح بحيث لا يخفى على مبتدئ في تعلم النحو بله الدارسين له والمتخصصين فيه

ليت شعري ماذا نفهم في هذا الموقف المحير ، موقف الأستاذ من نصوص المتقدمين في هذه المسألة ؟ أنفهم أنه فاته وجه الصواب فيها ، وهو من وقف حياته على دراسة النحو ، ووقف سبع سنين من عمره كما يقول ، أو وقف مدة تلمذته وتدريسه كما يقول الدكتور طه حسين في بحث هذه المسائل . والتنقيب عنها والاشتغال بها حتى لقد فقه دقائق النحو ودخائله ، فقها جعله يضطرب في هذا العلم العويص الملتوى ، كما يضطرب الرجل في بيت ألفه منذ نشأته وعرف زواياه وخفائيه فهو لا يخطو إلا عن علم : ولا يتقدم إلا عن بصيرة ، وهو لا يتحدث بهذه المسائل التي كتبها حديث المدعى بغير دليل ، أو المتكثر بغير طائل ، ولكنه أمين دقيق لا يقول إلا عن علم ، ولا يرى إلا عن بصيرة ، دليله ملزم دائما ودليله معه دائما . لأنه لا يحاول أن يقنعك إلا بعد أن يفرغ من إقناع نفسه وليس إقناعه نفسه بالشئ اليسير

وهبه قد خفي عليه الرأي في هذه المسألة ، أخفى على الدكتور طه حسين أيضا وهو قد شاركه أكثر حياته في بحث هذه المسائل ، كما يؤخذ من التصدير الذي صدر به الكتاب وقد قرأه له صاحبه مرة وقرأه له مؤلفه مرة ، وأعجب بما فيه وكتب



المقدمة ليسجل بها ما ملأ قلبه من حب لأبراهيم ، وما ملأ عقله من إعجاب بكتاب إبراهيم »

الحق أنهما أجل في نظري من أن يجهلا هذه المسألة ، وأعقل من أن تضل عنهما أمثال هذه الأمور الواضحة

أم أفهم أن المؤلف لم يخف عليه وجه الصواب في هذه المسألة عند النحويين ولكنه نفسه عليهم وأغرم بالتجديد ، فحرمهم علمهم وتجاهل هذه النصوص التي تتكرر في كل كتاب ، وراح يقول للناس « أهذه العلامات الأعرابية معان تشير إليها في القول ؟ أتصور شيئا مما في نفس المتكلم ، وتؤدي به إلى ذهن السامع وما هي هذه المعاني ؟ - والعربية لغة القصد والأيجاز أتلتزم علامات الأعراب على غير فائدة في المعنى ولا أثر في تصويره ؟ لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الأعرابية ولقد هداني الله وله خالص الأخبات والشكر إلى شئ أراه قريبا واضحا وأبادر إليك الآن بتلخيصه ، الرفع علم الأسناد والجر علم الأضافة الخ . »

هو مغرم بالخلق والأبداع ، والخلق والأبداع سبيلهما عسيرة شائكة ، تحتاج إلى الصبر الطويل والبحث المنظم ، وتحتاج بعد ذلك إلى الطبع المواتي والفكر المنظم المنطقي

أما سلب الموتى أكتفاهم ، ولبسها والتزين بها امام الناس ، والتزبد بما ليس له فهذا شئ لا يحتاج إلا إلى جرأة وإلا إلى ستر نصوصهم ، والدعوى العريضة بأنها له لتنفق على الناس وتنسب إلى مدعيها ، نعم لا يحتاج إلا إلى ذلك ، أليس أكثر الناس اعجز من ان يزونا الأمور كما هي ؟ أليس أكثر الناس

أجهل من أن يصلوا إلى حق ؟ أليس أكثر الناس البله وسريعي التصديق ؟ انني حاولت نفسي على نهم ذلك ولكن منعني أن الأستاذ إبراهيم حجة ثبت ، وهو كما يقول الدكتور طه حسين في المقدمة « له أمانة في الرأي والنقل جميعا لا تنكاد تمضي في الكتاب حتى تحسها قوة جليلة كأقوى ما تكون الأمانة واجلاها ، وإذا أنت ترى المؤلف يحاسب نفسه أشد الحساب كلما خطر له رأي ، وكلما جرى قلمه بكلمة أبغض الناس للتزبد واشد الناس انصرافا عن هذا التهاون مع النفس ، الذي يبيح لكثير من الناس مالا يباح للعالم الخلق بهذا الوصف .. ما في الكتاب من صدق اللهجة صورة ما في صاحبه ، من صدق الخلق وما في الكتاب من الدقة والأمانة صورة ما في صاحبه من الدقة والوفاء وما في الكتاب من القصد والاعتدال ، صورة ما في نفس صاحبه من التواضع الذي يكرم به الرجل ويملاؤ قلوب الذين يعرفونه حبا واكبارا ووفاء »

على أن هذا البحث الشخصي لا يعنيننا ، سواء علمينا أن كان هذا ، أم ذاك إنما الذي يعنيننا حقا أن ينصف شيوخ العربية وقد كاد يظلمهم بعض من تربوا في حجورهم . وتنفقوا على أيديهم ، وشربوا من كؤوسهم المترعة ، وكرعوا من أنهارهم الزاخرة ، وأن يغير تاريخ علم العربية وقد كادت تطمسه الأهواء ، وتغطي عليه الأغراض ، فإن كنت قد بلغت بعض ذلك ، فجدود ساعفت ، وبحسبي أن أؤدي في هذا الكتاب ديننا في عنق قوم لم تنعهم عن الابتكار والتفكير ولم تنفك أقلامهم عن التدوين والتسطير ، ولم يتخلوا يوما عن القصد والاعتدال والأنصاف ، ثم راحوا وخلفوا هذه الثروة العلمية في اللغة والدين

جمال ذي الأرض كانوا في الحياة وهم

بعد الممات جمال الكتب والسير



تسرب الخطأ لبعض المتعلمين تقليدا للمؤلف

لقد جازت آراء المؤلف على بعض الشادين في علم النحو ، فصدقوا ما يقوله عن النحاة في نظرية العامل من أنه هو الفاعل للحركة دون المتكلم ، وما يقوله عنهم في معاني الحركات الأعرابية من أنها أثر لفظي يجلبه العامل لادلالة لها على معنى ، ولا أثر لها في تصوير المفهوم ، وصدقوا ما انتحل من اكتشافه معاني الحركات صدقوا تلك الآراء وهي جنابة على النحو وعلى النحاة ، وعلى تاريخ علم العربية .

العدد ٢٢٠ قال فيه

فاللغة العربية لغة معربة أى تتغير حركات الحرف الأخير من كلماتها تبعاً لتغير التراكيب ، وهذه أهم ظاهرة تلفت النظر في اللغة العربية ، وقد كان العرب شديدي العناية بالأعراب ، وكان حسهم به دقيقاً يقظاً ، وقد قالوا : اللحن هجنة على الشريف . وقال عبد الملك بن مروان : شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن . هذا شأن حركات الأعراب ومنزلتها في اللغة العربية .

أما الحركات الأخرى التى ليست حركات إعراب ، وهى التى تكون فى أوائل الكلمات أو فى أوسطها ، فليست أقل شأنًا فى العربية من حركات الأعراب فأنها أداة للتفريق بين المعانى المختلفة ، فهى تفرق بين اسم الفاعل والمفعول فى مثل مكرم ومكرم ، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول فى مثل كتب وكتب وبين الفعل والمصدر فى مثل علم وعلم ، وبين الوصف والمصدر فى مثل فرح وفرح وحسن وحسن ، وبين المفرد والجمع فى مثل أسد وأسود ، وبين الفعل والفعل فى مثل قدم وقدم ، وبين معان أخرى كثيرة ، يتبينها الناظر فى مفردات اللغة العربية بسهولة وبكثرة عظيمتين .

من هذا نرى عناية اللغة العربية بالحركات على اختلاف أنواعها وحرصها على الدقة فيها حرصاً شديداً

وقد حاول علماء النحو أن يعرفوا منشأ حركات الأعراب ، وفكروا فى ذلك طويلاً وأنعموا النظر ودققوا الإحصاء ، فهداهم كل ذلك إلى أن حركات الأعراب ليست إلا نتيجة لعامل مذكور فى الجملة ، وإن لم يكن مذكوراً فلا بد من تقديره حتى يسلم العقل بوجود حركة الأعراب ، لأنها عرض حادث لا بد له من محدث ومحال أن يوجد الحادث من غير محدث ، وقد أطلوا الكلام فى العامل لأنه فى نظرهم سبب حركات الأعراب ، فجعلوا الأصل فى العمل للأفعال ، والأسماء تعمل حملاً عليها ، وبعض الحروف يعمل حملاً على الفعل ، وجعلوا بعض العوامل قوياً وبعضها ضعيفاً ، وعلى الجملة قد وفوا العامل حقه من البحث والإحصاء ، وألفوا كتباً تجمع قواعد النحو تحت عنوان العوامل . وقد عشنا على هذه النظرية طوال هذه السنين حتى أحالها الزمن إلى عقيدة ثابتة يؤمن بها الصغير والكبير ، فأعطينا للكلمات المختلفة قوة ترفع وتنصب وتجرم ، ولم نعط لأفئدتنا هذه القوة ، ونحن الذين ننشئ الكلمات ونغيرها ونبدلها ونحن الذين نرفع وتنصب وتجرم .

وقسجاء المستشرقون وحاولوا أن يجدوا أصلاً لحركات الأعراب ، فافترضوا أنها بقايا لزوائد كانت تلحق بالأسماء ، وقد انقرضت الزوائد وبقيت الحركات دالة عليها ، وهذا مجرد فرض لم تقم على صحته أدلة كافية باعتراف المستشرقين أنفسهم ثم جاء الأستاذ الجليل مؤلف ( أحياء النحو ) ونظر فيما قرره النحاة فى منشأ حركات الأعراب وما انتهى إليه المستشرقون ، أطل النظر فيما سبقه من



الآراء والنظريات ، وأطال الاتصال بالعربية وأساليها الصحيحة ، فلم يرقه ما قرره أولئك ولا هؤلاء في منشأ حركات الأعراب ، واهتدى بثاقب فكره إلى أن حركات الأعراب إنما هي إشارة إلى معنى خاص يقصده العربي حين يلتزم الفتحة أو الكسرة أو الضمة ، ولم يستقم عنده أن يكون الأعراب حكما لفظيا يتبع لفظ العامل دون أن تكون له إشارة إلى معنى خاص ، أو أثر في تصوير المفهوم ، فما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها الحرص الشديد وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا ، ونحن نعلم أن العربية لغة الإيجاز فالعرب يحذفون الكلمة إذا فهمت ، والجملة كذلك ، ويهملون مالا حاجة إليه رغبة في الإيجاز كعلامة التأنيث في الصفات الخاصة بالمؤنث ، كما في أيم وظئر ومرضع ، فهل يعقل في لغة هذا شأنها من الإيجاز أن تلتزم حركات إعراب مختلفة دون أن تكون هذه الحركات دالة على معان مختلفة ، ترى في اللغة العربية ظاهرة التعدد في صيغ الكلمات والأدوات التي تؤدي وظيفة واحدة ، ولكن لكل واحدة معنى خاص تشير إليه كصيغ الجوع المختلفة ، كل صيغة لها دلالتها الخاصة ، والصيغ المختلفة للصفة المشبهة ، لكل صيغة دلالتها الخاصة ، وأدوات النفي لكل أداة معنى خاص في النفي ، وأدوات الشرط المختلفة كذلك ، لا يعدل هن واحدة إلى الأخرى الاتبعا للمعنى ، وهكذا في كل الظواهر التي نشاهدها من اللغة العربية ، وما علامات الأعراب الانطاهرة من هذه الظواهر الكثيرة ، تسير على منهاجها وتأخذ حكمها ، وتكون دالة على معان مختلفة ، وتتغير تبعا لتغير هذه المعاني ، فالذي يعدل بالعربي عن حركة من حركات الأعراب إلى الأخرى إنما هو المعنى وليس عاملا من العوامل . ذلك ما ارتآه الأستاذ الجليل مؤلف ( أحياء النحو ) في حركات

الأعراب ، أشهد ويشهد معي كل منصف أنه فتح جديد في فهم العربية . اه  
لا ، لا أيها السادة لاتلصقوا بالنحاة هذا الجهل تبعا للمؤلف ، ولا ترموهم بهذا القصور فما كان النحاة يرون الحركات الأعرابية مجردة عن المعاني ، وما اعتقدوا فيها أنها أثر لفظي يجلبه العامل لا غير ، بل كانوا يرون أنها دوال على معان ، وما نحلتموه المؤلف تبعا له من اكتشافه معاني للحركات هو قديم مسطور ، وهو بعينه مذهب النحاة .

لقد كان بعض أصدقائي من الأزهريين يهونون من شأن الكتاب ويرون أن ما عانيه من نقده قليل الجدوى والفائدة ، وأن هذا الكتاب أقل من أن أعنى بالرد عليه ، وتقنيد آرائه ، ولعل ما نقلته مما يدل على أن خطأ الكتاب سرى لبعض المعلمين ، وأنهم اعتقدوا ما فيه من دعاوى وآراء كفيل بأن ينصر ما رأيته من وجرب نقد هذا الكتاب ، وهل يسع العالم إذا رأى الأمور تحولات عن مواضعها والآراء قد زاغت ، والأفهام قد ضلت إلا أن يرد الأمور في نصابها ، ويهدي الناس من حيرة ، وينقذهم من باطل ، ويأخذ بحجزاتهم لئلا يتهافتوا في الضلال - الخلاف في معاني الحركات -

الآن علمنا أنه لا خلاف بين النحويين وبين المؤلف في أن الحركات لها دلالة على المعاني ، ولها أثر في تصوير المفهوم ، وأنه لا واحد منهم يقول بخلاف ذلك إنما الخلاف بينهما في موضع وهو

أن المؤلف يرى الفتحة ليست علامة لشيء ، بل هي الحركة المستخفة التي يلجؤون إليها عند مالا يريدون الدلالة على معنى الاسناد ، ولا على معنى الأضافة ، أما النحاة فيرون أنها علم المفعولية وما ألحق بها



ونحن سنناقش المؤلف فيما خالف فيه النحاة ، ونبين أن ما ذهبوا إليه أرجح عند النظر مما ذهب إليه

ونحب أن نجيب هنا عن سؤال ربما واجهنا به القارئ وهو كيف تقول : إنه لا خلاف بين المؤلف والنحاة إلا فيما تدل عليه الفتحة ، مع أن بينهما خلافا آخر وهو ما تدل عليه الضمة ، فالمؤلف يرى أنها علامة الأسناد والنحاة يرون أنها علم الفاعلية وما ألحق بها

ونحب أن المؤلف حتى في هذه المسألة ، وهي كون الرفع علم الأسناد ، له سلف من النحاة ، قد قالوا بهذا القول إلا أنهم خالفوا في اللفظ والتعبير والمؤدى واحد ، وذلك أن الرضى شارح الكافية ذهب إلى أن الرفع علم كون الكلمة عمدة في الكلام ، والنصب علم كون الكلمة فضلة ، والعمدة هو ما كان أحد ركنى الأسناد ، والفضلة ما ليس أحد ركنى الأسناد ، فيشمل العمدة المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه .

ويشمل الفضلة المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى

فقول الرضى علم كون الكلمة عمدة مساو لقول المؤلف علم الأسناد ، إلا أن المؤلف أراد بعض ما تدل عليه الكلمة وهو كون الكلمة مسندا إليها ولم يرد الشق الآخر وهو كون الكلمة مسندة مع أن كلمة الأسناد شاملة للمعنيين إذ المعنى أن الرفع في الكلمة علم الأسناد فيها ، والأسناد فيها إما كونها مسندة أو مسندا إليها والمؤلف أراد الشق الثانى

إنما الخلاف بين المؤلف والرضى ومن وافق الرضى من النحويين المتقدمين في التعليل لما خرج عن هذا الحكم أى ما كان مسندا إليه ونصب ، أو ما كان

مسندا ونصب ، فالمؤلف ذهب إلى علل سنبين أنها لا تقوى قوة العمل التى ذهب إليها الرضى .

الرضى لما جعل الرفع علم كون الكلمة عمدة في الكلام ، والعمدة الكلمة المتحدث بها أو المتحدث عنها ، ورد عليه اسم إن فإنه عمدة وهو منصوب ، وورد عليه اسم لا فإنه عمدة وهو منصوب ، وورد عليه خبر كان واخواتها فإنه عمدة ، وهو منصوب

والمؤلف لما جعل الرفع علم كون الكلمة متحدثا عنها ، ورد عليه ما ورد على الرضى من اسم إن واخواتها ، واسم لا فأنها متحدث عنها وهي منصوبة ، فكان لابد من أن يجيبا عن ذلك ، وإلا انخرمت القاعدة

فأما المؤلف فقد أجاب عن اسم إن بأنه كثر مجيئ الضمير بعد أن . والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوى الى أن يصلوا بينهما ، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لا يوصل الا بالفعل ، فلما كثر مجيئ ضمير النصب بعدها ، توهموا أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم ، مثل ما زيد قائما ولا قاعد ، جروا قاعد على توهم أن المعطوف عليه جر بالباء لأنه يغلب أن يجز بالباء

ويرد هذا من وجهين أولهما أنه لو كان الموضع لضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لسمع ضمير الرفع ولو قليلا بعدها ، مع أنه لم يسمع بعدها إلا ضمير النصب ، فلم يقولوا إن أنتم كما قالوا لولا أنت ولولاك

ثانيهما : أن الأعراب على التوهم يأتى قليلا ويكون الأعراب على الأصل كثيرا أما هنا فالقليل الأعراب على الأصل ، فلم يسمع مرفوعا إلا نادرا ( ٩ - النحو )





وأما النصب فهو الكثير الغالب

وأما اسم لا فذهب إلى أنه إن كان مرفوعاً فهو متحدث عنه ، وإن كان ~~مرفوعاً~~ فليس متحدثاً عنه ، لأنه ليس معه خبر ولا شيء متحدث به تقول لا خير ~~ولا بأس~~ ولا فوت فيتم الكلام . قال والذي عوص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة ، وقد كرر المؤلف هذا القول في مواضع ، وهذا مصادمة لبديهة العقل ، فإن كون الجملة تحتاج إلى مسند ومسند إليه أمر عقلي ، فإنه إذا كان مفرد فقط لم يكن معنى تركيبى ، وإذا كان معنى تركيبى فتحدثنا عن شيء ، فلا بد من متحدث به ومتحدث عنه ، غاية ما هنالك أن أحد جزئى الجملة قد يكون محذوفاً ولكنه يكون ملاحظاً بذلك على ذلك أنك لو قلت محمد وسكت لم يفد معنى ، ولو قلت قائم وسكت لم يفد معنى إلا أن تقدر له مبتدأ وكذلك إذا قلت لارجل ولم تقدر خبراً كان لغوا من القول

فكما أن الأثبات يحتاج إلى مثبت ومثبت له ، كذلك النفي يحتاج إلى منفي ومنفي عنه ، وقولهم إن لا لنفى الجنس ليس على ظاهره ، لأن النفي لا يتعلق بالمفردات وإنما هو لنفى الخبر عن الجنس

واستوح وجدانك إذا قلت لارجل ولم تقدر خبراً ، فانك لا تفهم منها معنى تركيبياً وما تتوهمه من معنى فهو بملاحظة تقدير خبر ، وظنه ( فى ذلك الكتاب لا ريب فيه ) أن بعض القراء وقف على لا ريب وتم الكلام بدون تقدير ، ليس صحيحاً إذ لا يتم الكلام ولا يفهم له معنى إلا بتقدير خبر ، ومعنى لا ريب نفي الريب فيبقى أن يقال فيما ذا

وإذا كان يريد أن المعنى لا ريب باطلاق وأنه نفي الريب ، لم يستقم هذا إلا بتقدير خبر ، أى لا ريب فى الدنيا أو فى الوجود ، وهو بعد كذب . لأن الريب أى الشك واقع كثيراً فى الوجود فكيف ينفى عنه ولا يستقيم الكلام إلا بنفى الريب عن شيء خاص

وقد ورد عليه المنادى أيضاً فهو مرفوع فى بعض أحواله ، وليس متحدثاً عنه فزعم أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً إذا نصب . وهب هذا صحيحاً فلم ضم المنادى فى قوله يا أيها الرجل ويأيتها المرأة وليس هنا خوف من التباس الأضافة ، لأن اتصاله بالهاء يمنع مد الصوت بأى فلا يتوهم إضافته إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً .

﴿ لماذا نصبت العرب فى بعض المواضع ماحقه الرفع من مسند ومسند إليه ﴾

لقد كنت عند بحث هذا الموضع هديت إلى علة لنصب ما نصب من مسند ومسند إليه قد كان حقهما الرفع ، هذه العلة هى نوع من المشابهة ، فإن وأخواتها أشبهن الفعل ، والاسم الواقع بعدهن أشبه الاسم المفعول به الواقع بعد الفعل ، فقولنا إن زيدا قائم - أشبه - أوكد زيدا - ونحن فى الشتاء ولكن الحر شديد - أشبه - استدرك الحر - وليت الشباب يعود - أشبه - أتمنى الشباب - ولعل رحمة الله قريب - أشبه - أتوقع رحمة الله - وكأن زيدا أسد - أشبه - أشبه زيدا - أشبهت هذه الأمثلة تلك الأمثلة فى المعنى إذ المعنى واحد ، وأشبهت هذه الحروف تلك الأفعال فى اللفظ إذ هذه الحروف منها ثلاثية ، ومنها رباعية ، ومنها خماسية ، فأشبهت الفعل الثلاثى والرابعى والخامسى لفظاً وإذا أشبه الشيء الشيء ، مال الحس اللغوى إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه ، إما قصداً



وإما من غير قصد ، وإني أرجح أن يكون من غير قصد

فالعرب قد تواضعوا على رفع المسند إليه ، وأخذوا بذلك أنفسهم ولكن لما أشبه إن زيدا قائم ، أو كد زيدا لفظا ومعنى ، مالوا إلى إعطائه حكمه من غير قصد منهم ، بل إن حسهم اللغوى الذى اعتاد كثيراً أوكد كذا ، وأشبه عمرا ، وأستدرك خالدا ، وأتمنى ما لا ، وأترجى رحمة ، مال أن يجعل ما بعد أن من مسند إليه مثل ما بعد هذه الأفعال ، للمشابهة التى ذكرناها ، يكون منهم ذلك لجر الطبع إليه ، واعتياد الحس عليه ، بدون شعور ولا تعمل

وهذا يوافق طبيعة العربى الفطرية التى ما كانت ترجع إلى قوانين مكتوبة ولا إلى أصول محررة ، فالمسألة مرجعها إلى الحس اللغوى ، والحس قد يعطى الشبيه أحكام شبيهه ، ولا يقال لم لم يعكسوا فيعطوا الفعل وما بعده حكم إن وما بعدها للمشابهة ، لأننا نقول : مرجع ذلك إلى اعتياد الحس الفعل وما بعده أكثر من اعتياده إن وما بعدها

وكذلك القول فى كان وأخواتها ، فانه لما أشبه كان وما بعدها من اسمين ، الفعل وفاعله والحال أو المفعول به ، نصبوا الخبر تشبيها بالمفعول به أو الحال ، فكان زيد قائما مشابهة لجاء محمد قائما ، والحس اللغوى مال إلى إعطاء النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم شبيهه ،

ويدلك على ذلك أنهم لم يعكسوا فيرفعوا ما بعد إن ، وينصبوا ما بعد كان لأن إن وما بعدها تشبه أوكد زيدا ، وكان وما بعدها من اسمين تشبه مات زيد شابا مثلا .

وعلى هذا ينبغي أن يفهم كثير مما جاء عن العرب من الجرب المجاورة ، والأعراب

على التوهم ، ومما ثل ذلك ، فإن قولهم هذا جحر ضب خرب ، لما جرى حسهم اللغوى على أن يجعلوا الصفة بجانب الموصوف ويجرونها كأجرائه ، مال حسهم اللغوى إلى جر خرب ، وإن لم يكن صفة لضب ، بل هو صفة لجحر المرفوع وعلى ذلك قولهم

اجدك لن ترى بشعيلبات ولا جدان ناجية زمولا

ولا متدارك والشمس طفل ببعض تواسع الوادى حمولا

قال - ولا متدارك - بالجر وليس قبلها مجرور يعطف عليه ، لأن ما قبلها فى معنى - لست براء - فقال بعدها - ولا متدارك - كأنه قال - لست براء - وهذا يفسر لنا العطف على اسم إن قليلا بالرفع مثل قوله [ ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون ] وذلك لما يلحونه من ان اسم إن متحدث عنه

كنت معجبا بهذا الكشف مغتبطا به ، لأنه منطبق على سداجة العرب الفطرية وعدم اعتمادهم على قوانين مكتوبة ، بل على حسهم اللغوى ، وفطرتهم الكلامية التى تتبع النهج الواسع الذى اعتادته ، والمهيغ الغالب الذى سلكته وهو موافق للنهج الطبيعى فى تدرج اللغة ، وكلما كان التعليل محرزا لهذين كان أقرب الى القبول ، وأبعد من التكلف

هذا التعليل كنت معجبا به ، وأرى أننى لم أهتد اليه إلا من أجل تقدم العلوم النفسية ، والبحث فى تطور اللغات ، ومنشأها ، ولكن ما أشد ما كانت دهشتى عندما رأيت الرضى فى شرحه على الكافية ، قد لمح اليه ، وعول فى التعليل عليه ، ولا كون عادلا فى حكمى يجب أن أنبه هنا إلى أن ما قرره الرضى دخل فيه شئ من الصنعة النحوية ، التى تبعد عن التعليل الفطرى الموافق لحالة



السذاجة والبداءة ، ولعل مرجع هذا إلى أحد أمرين ، إما أنه نقل عن قوم متقدمين من النحاة ، والشئ كلما تكرر نقله ، بعد عن وضعه الأصلي ، وإما لأن الرضى كان كابن جني يعتقد أن واضع اللغة العربية كانوا على درجة عالية من العلم والذكاء ، فهم يريدون كل العلل التي رأوهاهم ، وكانوا عارفين بما كشفه النحويون بعد البحث الطويل

وسأنتقل للقارئ كلام الرضى في هذا الموضوع

قال في ص ٣٤٥ من الجزء الثاني

( الحروف المشبهة بالفعل إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى أن ، فهي بعكسها ، وتلحقها ما فتلغى على الأفصح ، وتدخل حينئذ على الأفعال ) إنما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل ، بخلاف ما ، لأنها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف . وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي ، وأيضا ما الحجازية تشبه ليس معنى ، لالفاظا ، وهذه تشبه الأفعال المتعدية معنى كما يجي ، وللفظ من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ، وأما فتحة أو آخرها فإن لم نقل إنها لمشايتها للأفعال ، بل قلنا هي لاستنقاها بسبب تشديد الأواخر والياء في الت ، فهي جهة أخرى ، بها تشابه الماضي ، فتعمل عمل الأفعال ، وإن قلنا إنها لمشايرة الفعل ، فلا تشابه بسببها الأفعال ، لأنها تكون إذن بسبب المشابهة المتقدمة ، فمأعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة ، وكذلك نون الوقاية ، إن قلنا إنها لحفظ فتحها فقط ، كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة ، وإذا قلنا هي لأجل المشابهة فلا ، فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى ، لطلبها الجزأين مثلها ، وشابهت مطلق الأفعال لفظا بما ذكرنا

كان مشابيتها للأفعال أقوى من مشابهة ما الحجازية ، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها ، وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ، ثم ينصب ، فعكسه عمل غير طبيعي ، فهو تصرف في العمل ، (وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، وتنبيهها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعاً للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ، ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الأولى ، ) (ومشايتها معنى لمطلق الفعل من حيث إن في إن وأن معنى حققت وأكدت وفي كأن معنى شبهت الخ . اهـ

— درس أسباب الغلط في النحو والعمل على ملاقاتها —

مما لاشك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم ، فإنه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة حروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر ، وأنهم إذا كانوا قد صرحوا بما يفيد أنها عاملة كقول ابن مالك :

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر \* تنصبه ككان سيذا عمر

وقوله لا إن أن ليت لكن لعل \* كأن عكس ما كان من عمل

وقوله عمل أن اجعل للافي نكرة \* مفردة جاءتك أو مكررة

فقد صرحوا أيضا بأن المتكلم هو الفاعل كقوله أيضا

وبعد ما استفهام أو كيف نصب \* بفعل كون مضر بعض العرب

وقوله إياك والشر ونحوه نصب \* محذرة بما استتاره وجب

فأضاف عمل النصب لبعض العرب ، وهم من تكلموا بذلك في البيت الأول

وأضاف عمل النصب في البيت الثاني للمحذر ، وهو المتكلم ،



وإنما نسبوا إليها العمل في بعض ما يتكلمون به ، لأن لها علاقة بالعمل ومعرفة هذه العلاقة تقبين مما يأتي .

تواضع العرب على أن يميزوا الفاعل وما ألحق به في الكلام بالرفع ، والمفعول وما ألحق به بالنصب ، والمضاف بالجر ، فالفاعلية موجبة للرفع ، فاذا رفع المتكلم إجابة لما تطلب صح أن ينسب العمل إليها كقولهم : قطع يد السارق آية السرقة ، وقولهم : قتل القاتل شرع الاسلام ، وقولهم : صلب فلانا الخارجى آية المحاربة

والذى أحدث هذه الفاعلية في الكلمة هو ما تقدمها من فعل ، إذ لولاه لما حدثت ، أو الذى أحدثها هو المتكلم بسبب الفعل فصح أن ينسب العمل للفعل لذلك أى لأنه موجد الموجد ، أولاً أنه آلة في العمل .

هذا كله مفهوم مما سبق ، وإنما أعدناه لترتب عليه هذا السؤال : لم أكثر النحاة من نسبة العمل إلى الفعل وما أشبهه ، وحرف الجر ، ولم يكثر منهم أن يسموا الفاعلية والمفعولية عوامل مثل كثرة الأول مع أن الفاعلية أقرب أن ينسب إليها العمل ، لأنها أقرب في المرتبة من الفعل ، كما ظهر من الشرح ؟

قليل يشبه هذا ما قاله علماء أصول الفقه في علة القياس ، من أن العلة إذا كانت خفية ، أو غير منضبطة ، نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط ، كالترخص في السفر بالفطر ، علته في الحقيقة المشقة ، ولكنها لما كانت غير منضبطة نيط الحكم بالسفر والقصاص ، علته القتل العمد العدوان ، ولكنه لما كان خفياً نيط بالقتل بالمحدد وكنتقل الملك في العقود علته الرضا ، ولكنه لما كان خفياً نيط الحكم بصيغة العقد كذلك هنا لما كانت الفاعلية أمراً خفياً ، نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه ، لما أنه أظهر منها في الكلام ، وكذلك القول في المفعولية والأضافة لما

كانتا خفيتين نيط الحكم بالأمر الظاهر ، وهو الفعل ، وحرف الجر ، والمضاف وكنت أخال هذا في التعليم طريقة مثلى ، إذ العلة الحقيقية معروفة ، والفعل وحرف الجر والمضاف أمور ملازمة نيط الحكم بها لظهورها . ولكننى لما رأيته قد نشأ عنه هذا الاشتباه عند بعض الأساتذة الذين قطعوا عمرهم في بحث النحو تعلموا وتعلموا وعند من تزعموا الحركة الأدبية في مصر ، فخالوا النحاة يرون أن الأفعال والحروف والأسماء هي العوامل في الأعراب ، دون المتكلم ، وأن الحركات جاء بها العامل ، ولادلالة لها على معنى ، ولا أثر لها في تصوير المفهوم ، وأنه لاصلة بين المعنى والأعراب

وإذا كان هذا شأن عمدة الأدب ، فماذا يكون شأن المبتدئين من تلاميذ المدارس وتلاميذ الأزهر ، لعمري لقد فكرت في هذا الأمر طويلاً وعلمت أن علة هذا الاشتباه هو عدول النحاة عن التصريح بالعلة الحقيقية إلى ما هو ملازم لها في كثير من المواضع ، فتركوا ذكر الفاعلية ، والمفعولية ، والأضافة ، وذكروا الأفعال والحروف والمضاف ، وإذا كانوا قد آثروا ذلك لما ذكرناه من أن ماسمونه عوامل أمور ظاهرة منضبطة ، دون الفاعلية والمفعولية والأضافة ، فإنها أمور خفية فإنه قد نشأ عنه هذا الغلط ، وفهم المسائل على غير حقها ، والخطأ في صلب النحو وعموده الذى عليه يبنى ، وقد وقع هذا الخطأ عند هؤلاء الجلة والسادة فما بالك بمن هم دونهم بطبقات بعضها تحت بعض ؟ هذا أمر يوجب العناية والتفكير ، إن النحاة حقاً مرادهم ما ذكرت ، ولكن هذا التجوز في التعبير أو العدول عن العلة الحقيقية إلى ما يلائمها ، حور النحو في أذهان المتعلمين إلى ما ترى مما يترجم عنه كتاب إحياء النحو - دعونا من القلة التي فهمت النحو على



حقيقته لأننا نعني بالكثرة، وهذه الكثرة ينبغي أن نعني بها لكثرتها، فينبغي أن تكون مقياساً، وتوضع العلوم على مثال هذا المقياس نحن لا نتردد لحظة في أن نختار ما لا يدعو إلى اشتباه وغلط على ما يدعو إليهما، إنهم قد نسبوا العمل اليها إما لضرب من التوسع، وإما لأنهم آثروا الأمر الظاهر المنضبط على ما هو خفي، والعلة الحقيقية عندهم هي ذلك الأمر الخفي الذي هو الفاعلية والمفعولية والأضافة

الاختيار في المسألة واضح لاشبهة فيه، لأن الاتفاق على أن الرفع لأمر معنوي وهو الفاعلية أو العمدية، والنصب للمفعولية أو الفضلة والجر للأضافة، إنما الخلاف هل نتجاوز في التعبير في بعض المواضع، ونجعل العلة ماله دخل في إيجاد العلة وهو الفعل والحرف والمضاف؟ أو نسمى علة ما لازم العلة من أمر ظاهر منضبط؟ لقد رأينا آثار هذا التجوز السيئة، أو آثار العدول عن العلة إلى ما لازمها من أمر ظاهر منضبط، وهي أنها أوقعت الغلط في فهم حقيقة النحو، والدعامة التي يبتنى عليها النحو، والتي إن فهمت على غير وجهها فهم النحو على غير وجهه إن نسبة العمل إلى هذه العوامل قد أوقع في ظن البعض أنها عوامل حقيقية دون المتكلم، وهذا له مضار بعيدة الأثر في فهم النحو

- ١ أنه مخالف للواقع إذ المتكلم هو محدث هذه الحركات لا هذه العوامل
- ٢ أنه يخالف التفكير الطبيعي عند التكلم باللغة العربية، ومراعاة قوانينها التي ضبطت، ورسومها التي رسمت، هذا التفكير الذي نظن أن العربي كان يفكر به عند تكلمه بلفظه، فنحن نظن أنه ما كان يراعى أن يرفع هذا لأن الفعل رفعه، ولأن يجر ذاك لأن الحرف جره، ولا أن ينصب ذلك لأن الفعل أو شبهه

نصبه، بل كان يراعى أنه هو يرفع لأن الفاعلية توجب الرفع، وينصب لأن المفعولية توجب النصب، ويجر لأن الأضافة توجب الجر. على ما تواضعوا عليه فيما بينهم لغرض الأمانة عن المعاني

وإنما قلنا إنها التفكير الطبيعي الذي يفكر به المرء والذي كان يفكر به العربي عند مراعاة قوانين اللغة العربية لأن الصلة بين المعنى واللفظ هي مدار التفكير عند مراعاة المتكلم قوانين الكلام في سائر الأغراض، فهو يأتي ببناء النسب ويقول - مصرى - لأن غرضه المنسوب لا المنسوب إليه، وهو يأتي بعلامة التثنية ويقول - رجلان لأن غرضه المثنى لا المفرد ولا الجمع، وهو يأتي بعلامة الجمع فيقول - مسلمون ومسلمات لأن غرضه أن يدل على جمع مذكر أو مؤنث، وهو لأنه يريد المؤنثة يقول مسلمة ومؤمنة - فيأتي بعلامة التأنيث، وهو يقول - مكرم - بكسر الراء لأنه يريد من كان منه الأكرام، ويقول - مكرم - بفتحها لأنه يريد من وقع عليه الأكرام - أنه يفعل كل ذلك للعلاقة التي يعلماها بين اللفظ والمعنى كما يقول محمد وعلى وجاء لأنه يريد معاني هذه الكلمات

وبالجملة يأتي بالناء في نحو مسلمة لأنه يريد الدلالة على المؤنثة، ويأتي بالألف والنون في نحو مسلمان لأنه يريد الدلالة على اثنين، فكذلك يأتي بالرفع لأنه يريد الدلالة على أنه فاعل، ويأتي بالنصب في الكلمة لأنه يريد الدلالة على أن مسماها وقع عليه الفعل، وهكذا

- ٣ أنه إذا وقع عند المتعلمين أن الربط إنما هو بين هذه الألفاظ التي هي العوامل وبين حركات الأعراب، صعب عليهم النحو، وصعبت عليهم اللغة العربية، وكان عسيراً عليهم أن يأتوا بالعلامات الأعرابية في مواضعها التي



تستحقها، ولكن إذا كان الربط بين هذه العلامات إنما هو بينها وبين هذه المعاني الثلاثة التي ذكرناها، سهلت عليهم اللغة العربية، وكان يسيرا عليهم أن يضعوا العلامات في مواضعها ولا يخطئون

نحن لانشك لحظة في أن النحاة اعتقدوا الربط بين العلامات الأعرابية والمعاني واعتقدوا أن العرب كما وضعوا السماء لما علا، والشمس للكوكب النهاري المضي وضعوا الرفع في أواخر الكلام للدلالة على معنى هو الفاعلية، أو المبتدأ أو كونه الكلمة الرئيسية في الجملة ووضعوا النصب للدلالة على معنى المفعولية أو كون الكلمة ليست هي الرئيسية في الجملة، ووضعوا الجر للدلالة على معنى الإضافة - وإنما ربطوا بين العلامات وما سموه عوامل، إما لأنهم أحبوا أن يكون الربط بين هذه الحركات وما لازم العلة خلفاء العلة، وظهور هذه العلامات، وإما لأنهم رأوا العلة إنما تحدثها هذه العوامل فربطوا بين آثار العلة وما أحدثت العلة، أو لغير ذلك مما بيناه آنفا - لانشك في ذلك كله، ولانشك أيضا في أنهم كثيرا ما يصرحون بما هو قصدهم مما يوافق الواقع من أن المتكلم هو محدث هذه الحركات بآلة هي هذه العوامل كقول ابن مالك

انصب بفعل القلب جز أي ابتدا \* أعنى رأى خال علمت وجدا

وهب تعلم والتي كصيرا \* أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

لانشك في هذا ولا ذاك، ولكن ما الحيلة؟ وهذا التدبير قد قاد جمهرة من دارسي النحو ومتعلميه إلى الغلط الذي خالف الواقع، وصعب العربية على المتكلمين بها، وصعب النحو على دارسيه، هذا مدرس النحو بكلية الآداب، وهذا عميد كلية الآداب، يقرر أولهما أن علامات الأعراب عند النحاة لاتدل على معنى

وأن موجد الحركات عندهم هو الألفاظ، لا المتكلم. ويؤمن ثانيهما على ما قال فبالك بمن دونهما من المعلمين والمتعلمين والمتعلمات، وهذا كله منشؤه ربط الحكم بما لازم العلة من وصف ظاهر منضبط، دون العلة

لقد كنت دائما أكره تعليل الحكم بما لازم العلة، وأحب أن يناط الحكم بعلمته، وأعتقد أن تعليل الحكم بما لازم العلة في الفقه، يصرف الناس عما في الأحكام من مصالح للعباد، ويجعل الحكم أقرب إلى أن يكون تعبديا في ذهن متعلم الفقه، وأبعد عن أن يكون حكما معملا قصدت به مصالح المجتمع، وأرى أنه وإن كان لم يؤثر على الفقهاء المبرزين، فلم يلهمهم ذلك عن العلة الحقيقية، وعن الشعور دائما بما في الأحكام من علل ومصالح للمجتمع، ولكنه أثر على من دونهم من المتعلمين، فانقلب الفقه في عقولهم جافا، أقرب إلى التعبد منه إلى التعليل إن التعليل بالعلة الحقيقية يوحى إلى النفس دائما بالنسبة بين الحكم وعلمته والمصلحة المترتبة على الحكم، أما التعليل بما لازم العلة من وصف ظاهر منضبط فلا يجر هذه المصلحة في أذهان الكثير من الناس

وربما قال قائل إن الشارع علل بما لازم العلة في بعض الأحكام، فناطق الترخيص بالفطر في رمضان بالسفر، فقال: فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر، والسفر هو ملازم العلة، والعلة هي المشقة فلو كان في التعليل بالملازم ما تصوره من الأضرار لما علل بها الشارع، فنقول: إن الشارع إذا علل بما لازم العلة أردفه دائما بما يشعر بالعلة كقوله في الآية بعد ما تقدم: يريد الله بكم اليسر، ولا يريد بكم العسر، فيكون الوصف وهذا الأرداف مشعرين بالعلة الحقيقية كالمشقة هنا، أو يكون الوصف الملازم



مشعرا وحده بالعلة الحقيقية ، وهذا كله للبعد عن هذه الأضرار التي ذكرناها  
وقد أصاب جمهرة دارسي النحو من شؤم التعليل بما لازم العلة ، ما أصاب  
بعض دارسي الفقه من شؤم هذا التعليل أيضا ، ولقد فكرت في إنقاذ دارسي  
النحو من هذا الخطأ الذي نعمة خطأ في عمود النحو الذي عليه يرتكز ، وفيما مكانه  
مكان القطب من الرحي ، فرأيت أن هذه المساجلة بين كتاب النحو والنحاة  
بين الأزهر والجامعة ، وبين كتاب إحياء النحو ، في العامل ، ومعاني الأعراب  
ستكون عظيمة الجدوى على المتعلمين ، وستنقذ من وقع في هذا الخطأ منه ،  
وهي فتح جديد في العربية ، له من الفائدة مقدار ما كان لذلك الغلط من الضرر  
ولكن رأيت أن أضع قواعد قليلة العدد ، سهلة العبارة ، أشرح بها  
الأصول التي بنيت عليها العربية ، والتي كشف عنها علماء النحو ببحثهم  
فبينوها ودونوها ويقيني أن هذه القواعد ستعصم الدارس من التورط في كثير  
من الأخطاء ، وسيتمكن الناظر في هذه القواعد القليلة العدد أن يرد شبه  
المستشرقين ، وشبه الأستاذ إبراهيم مصطفى الواردة في كتاب إحياء النحو  
إلا قليلا وهذه هي القواعد

١ إن اللغة العربية كسائر اللغات ، غرضها الإفصاح عما في نفوس المتكلمين  
وإيصالها إلى أذهان السامعين ، فهي أداة لنقل الأفكار من متكلم إلى مستمع  
وأداة للترجمة عما في ضميره .

لبلوغ ذلك وضعت للأشياء أسماء تدل عليها وترمز إليها ، فإذا أخطر الاسم  
بالبال خطر المسمى بالبال .

ومن يراقب اللغات يرأه لا يكفي لفهم المراد معرفة معاني الألفاظ المفردة

بل لابد من معرفة قوانينها في دلالاتها على المعاني التركيبية ، إذ الكلمة في التركيب  
قد يطرأ عليها معنى زائد على معناها الأفرادي كالفاعلية والمفعولية ، ومن حق  
هذه أن توضع لها ألفاظ تدل عليها ، ولكن العرب للخفة دلوا على هذه المعاني  
بأبعض حروف العلة في الغالب ، وهي الضمة والكسرة والفتحة ، وبحروف  
العلة نفسها في الأسماء الخمسة ، وجمع المذكر السالم والمثنى .

وضعوا الضمة التي هي بعض الواو علم الفاعلية ، والكسرة التي هي بعض الياء  
علم الأضافة . والفتحة التي هي بعض الألف علم المفعولية

وضعوا الواو نفسها في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم علم الفاعلية ، والياء  
علم الأضافة في الأسماء الخمسة وجمع المذكر والمثنى ، والألف علم المفعولية في  
الأسماء الخمسة ، وحملوا حالة النصب على حالة الجر في جمع المذكر السالم والمثنى ،  
أما حالة الرفع في المثنى فقد اكتفوا بالألف التي هي دالة على التثنية ، وجعلوها  
دالة أيضا على الفاعلية ، وهذه الحروف في المثنى والجمع كما هي دالة على تلك المعاني  
من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، دالة أيضا على معنى التثنية ودالة أيضا على  
معنى الجمع .

٢ هذه المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة كانت تمكن الدلالة عليها بالكلمة  
الأخرى التي حدث لها بسببها معنى الفاعلية ، أو المفعولية ، أو الأضافة ، وكانت تلزم  
أواخر الكلمات السكون ، فتكون لغة غير معربة بالحركات ، وكان يلزم في هذه الحالة  
إذا اجتمع الفاعل والمفعول أن يلتزم تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، ولكن العرب  
أعطوا الكلمة حرية التقديم والتأخر في الجملة ، فأجازوا تقديم الفاعل وتأخيره عن  
المفعول ، فكان لابد من علامة للتمييز بين هذه المعاني



٣ لما كانت هذه المعاني لازمة في الجملة ، فلا تخلو جملة من معنى الفاعلية وما ألحق بها ، أو المفعولية وما ألحق بها ، اختاروا لها أخف العلامات ، وهي أبعاض حروف العلة في الكثير الغالب ، وحروف العلة نفسها في القليل النادر ، وكلاهما أخف من كلمة ، ومن حرف آخر

وفي الحق أن هذه الحركات بمعونة الكلمات التي أحدثت فيها المعاني المذكورة هي التي تدل

٤ أما المعاني الأخرى غير اللازمة التي تطرأ على الكلمة ، فلم يلزم أن يطلبوا لها أخف العلامات ، فقد غيروا لها تارة صيغة الكلمة كما في الدلالة على التصغير كرجيل ، والجمع المكسر كرجل ورجال ، والفعل المسند إلى مفعوله كقتل محمد عليا ، وقتل على

وقد وضعوا لها تارة حرفا للدلالة عليها كما في المثني كسلمان ، وكما في الجمع السالم نحو مسلمون ومسلمات ، وكما في المؤنث نحو مسلم ومسلمة ، وكما في المرفوع نحو رجل والرجل

ومعنى كونها غير لازمة أنه ليس حتما أن يكون في الكلمة تصغير أو جمع أو تأنيث ، وإنما يطلبوا للمعنى اللازم أخف العلامات ، ولم يطلبوا الغير اللازم أخف العلامات ، لأن الأول للزوم يكثر في الكلام ، فكان مقتضى الحكمة أن يدلوا عليه بما هو خفيف ، وأما الثاني فلم يدرى لزمه لم يحرصوا على أن يكون ما يدل عليه خفيفا .

٥ لما كان الرفع علم الفاعلية ، وكانت هناك مرفوعات غير الفاعل وهي المبتدأ والخبر ، قال النحويون إنما رفعوا لأن المبتدأ أشبه الفاعل في أنه مسند إليه

والخبر أشبهه في أنه ثاني جزأى الجملة .

ولما كان النصب علم المفعولية وكانت هناك منصوبات غير المفاعيل كالحال والتمييز ، كان لابد للنحويين أن يبينوا لم نصبت ، فقالوا إنها أشبهت المفعول في أنها فضلة ، هذه طريقة لبعض النحاة .

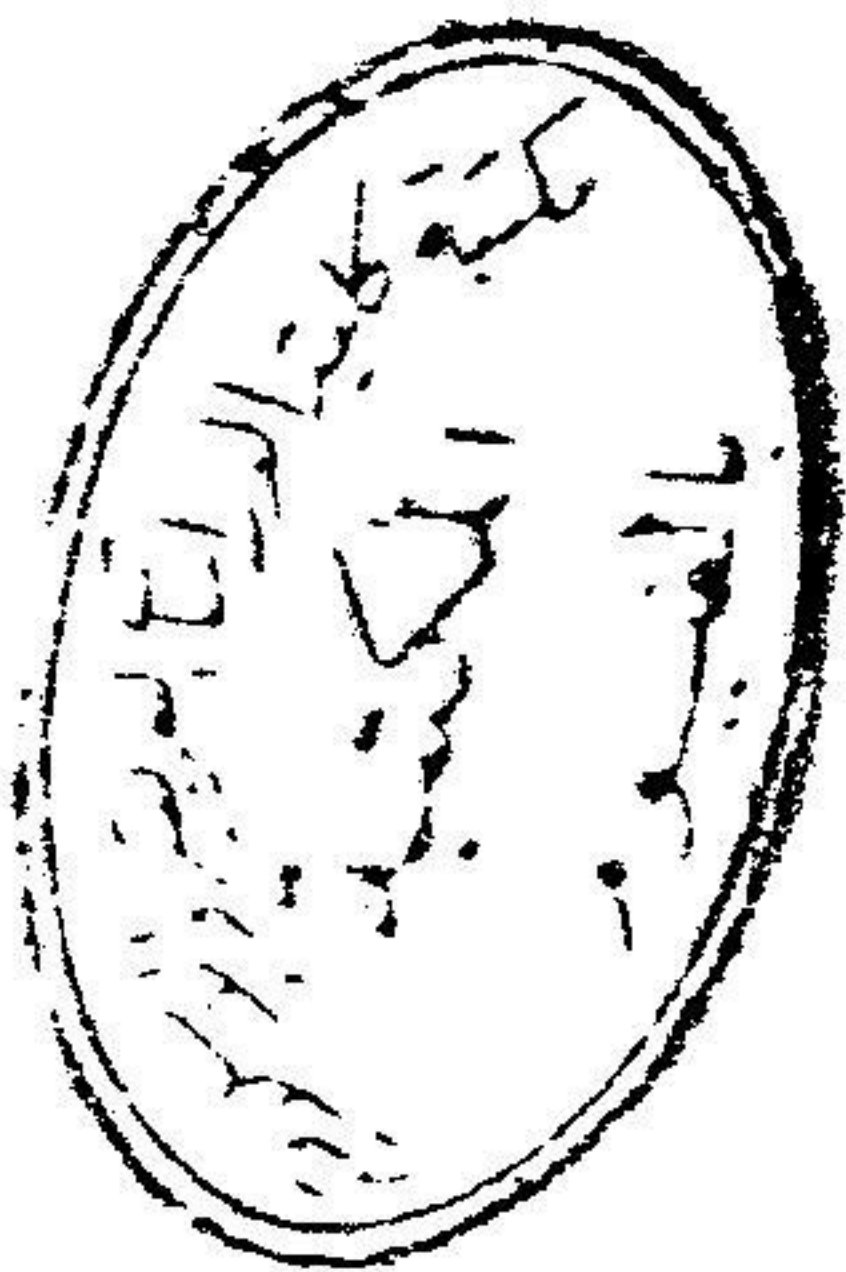
٦ وهناك طريقة أخرى لزوم منهم الرضى وهي تتلخص فيما يلي

أن من يراقب الكلام يرى أن كل كلام لابد فيه من كلمتين رئيسيتين ، تنسب إحداهما إلى الأخرى على طريق الثبوت أو على طريق النفي ، وماعدا هاتين الكلمتين الرئيسيتين فهو من متعلقاتهما

أراد العرب أن يدلوا على هاتين الكلمتين اللتين هما ركننا الاسناد ، فدلوا عليهما بالضم وأرادوا أن يدلوا عن الكلمات التي ليست رئيسية ، فدلوا عليها بالفتحة ، إلا إذا كانت مضافة فدلوا عليها بالكسرة .

علم إذا أن المعاني هي المقتضية لهذه الحركات في أواخر الكلام ، لكون هذه الحركات دوال عليها . فالفاعلية والمفعولية والأضافة . هي التي اقتضت الحركات ، على الطريقة الأولى ، وإرادة الدلالة على كون الكلمة عمدة - وبعبارة أخرى إرادة الدلالة على الأسناد ، أو عدمه - هي التي اقتضت الحركات على طريقة الرضى ومن تابعه .

٧ هذه المعاني التي اقتضت الحركات ، محدثها هو المتكلم ، لسبب الكلمات التي معها ، إذ لو لا قام في قولنا قام على ، ما حدث في على معنى الفاعلية ، لو ما حدث معنى الأسناد إليه ، ولو لا معنى الفاعلية أو معنى الأسناد إليه ، لما ثبت ، لذلك نسب النحاة الرفع والنصب والجر ، لهذه الكلمات ، وصمموها عوامل ( ١٠ - النحو )





لأنها آلات في إحداث هذه المعاني المتقتضية لهذه الحركات .

٨ أما ما نصب من عمدة وقد كان حقه الرفع من اسم إن وخبر ما ، فعلى ضرب من المشابهة كما قدمناه ، شابهت أن وأخواتها الأفعال التي بمعناها فنصبوا بها الجزء الأول ، وقد تأدت ببعضهم المشابهة إلى أكثر من ذلك فنصبوا بها الجزأين كما قال \* يا ليت أيام الصبار رواجما \* وقوله

كأن أذنيه إذا تشوفا \* قادمة أو قلما محرفا

وقد وصلت بهم المشابهة إلى أن قال بعضهم

يا ليت أنى سبيع في غنم \* والكرز منها فوق كرازا جم  
كما قالوا أننى أنى سبيع

جاء المستشرقون والأستاذ إبراهيم مصطفى فنظروا إلى العوامل والحركات الأعرابية فقط ، فلم يجدوا بينهما مناسبة تقضى برفع ، أو نصب ، أو جر ، فحسبوا بتخطئة النحاة في نسبة العمل إليها ، فقد بدؤوا من حيث يجب ألا يبدؤوا ، وانتهوا إلى حيث يجب ألا ينتهوا

كان يجب أن يبدؤوا من حيث بدأنا ، وينتهوا إلى حيث انتهينا ، ولو فعلوا ذلك لأدركوا سر نسبة العمل إلى هذه العوامل ، وتخلفوا من هذه الحملة على النحويين ، لو فعلوا ذلك لأدركوا تلك الوسائط ، من فاعلية موجبة للرفع ، ومفعولية موجبة للنصب ، ومن إضافة موجبة للجر ، ومن أسباب محدثة لهذه المعاني هي الكلمات التي سموها عوامل ، وهذا الارتباط هو الذى سوغ نسبة العمل إليها هذه المعاني بالنسبة إلى المتكلم ظاهرة منضبطة ، يمكنه أن يرفع الكلمة عند إحداثه معنى الفاعلية فيها ، وأن ينصبها عند إحداثه معنى المفعولية ، وأن

يجرها عند إحداثه معنى الأضافة ، والمستمع يفهم من هذه الحركات ما فى الكلمات من فاعلية ومفعولية وإضافة .

فإذا جئنا للقارئ من خطوط مسطورة أمامه ، وجدنا الأمر بخلاف ذلك ، فهو يريد أن يعلم أهذه الكلمة فاعلة فيرفع ، أم مفعولة فينصب ، أم مضافة فيجر ، فهو محتاج إلى أن يعلم الفاعلية والمفعولية ، ليعطى لكل ما تستحقه من الحركات ، بخلاف المتكلم فإنه عالم بالفاعلية لأنه محدثها ، وربما كان أمره على النقيض من السامع ، لأن السامع يعلم هذه المعاني من الحركات ، أما هو فيريد أن يعلم هذه المعاني فيعطى هذه الحركات .

ربما رأى النحاة أن الأقرب عند القارئ في تفهيم معنى الفاعلية والمفعولية والأضافة ، هي هذه الكلمات التي سموها عوامل ، ورأوا أنه يباح أن يعمل بما لازم العلة من شئ ظاهر منضبط ، إذا كانت العلة خفية .

ونحن نعذر المستشرقين والمؤلف إذا قهرهم علم ذلك ، فإنه يقتضى دراسة طويلة ، وتعرفا لمسائل منثورة ، منها ما هو فى أصول الفقه ، ومنها ما هو فى الفلسفة ، ومنها ما هو فى علم العربية ، ولم يوجد فى هذه العلوم لغرض هذه المسائل النحوية ، فلم ينص عليها ، إنما تعلم هذه المسائل النحوية بالمقايضة عليها ، ولكننا لانعذرهم ، ولا نبيح لأنفسنا أن نعذرهم ، إذ تركوا النظر فى كتب النحو التى تبين بعض ما قدمناه ، والتى كانت كفيلة بأن تهديهم فى نظرية العامل وفى معانى الأعراب ، تركوا النظر فى ذلك فصر علمهم عن إدراك ما قاله النحاة فراحوا يوسعون النحاة ثلبا وطعنا ، ونقدوا وتشويها

واملك تهجب منى إذ أقول ، تركوا النظر فى بعض كتب النحو التى تبين



بعض ما قدمناه ، وتقول : هل في كتب النحو بيان لهذه المسائل العويصة ؟ وهل فيها كشف لهذا الظلام الذي كان قد خيم على هذه الأصول في علم العربية ؟  
إي وربك إن كتب النحو تكفلت ببيان بعض هذا ، وتكفلت بأنارة السبيل لمن يريد أن يهتدى ، وما على من يريد الاطمئنان إلا أن يذهب إلى كتاب من تلك الكتب المطولة ، فإنه يجد شفاء النفس ، ونفع الفؤاد .

وسأقل للقارئ كلام الرضى في هذا الموضوع ، وإن فيه لصعوبة كانت تصدنا عن نقله ، لولا أننا بما سبق لنا من مباحث قد سهلنا من كلامه ما كان صعباً في هذا الموضوع

قال الرضى في شرح الكافية ص ١٩ من الجزء الأول

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلام على ضربين ، أحدهما أن يكون في كلمة معنيان ، أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كعاني الكلام المشتركة ، نحو القرء في الطهر والحيض ، وضرب في التأخير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها ، ومن للابتداء والتبيين والتبويض ، فنل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين . أو المعاني عن الآخر لأن جادله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر ، حتى يخاف الابس فيضع العلامة لأحدهما

والثاني أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر ، يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر ، أو الآخر ، فلا بد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطرقة عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة ، دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة

كافي التصغير والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول ، كرجيل ورجال ، وضرب ، وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثني ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث والمعرف ، نحو مسلمان ، ومسلمون ، ومسلمات ، وزيدى ، ومسلمة ، والمسلم ، وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة ، كالوصف الدال على معنى في موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف ، وإن كان طرأ على المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معه واحد لا غير ، ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره ، فلا حاجة إلى العلامة ، لأنها تطلب للمتنبس بغيره ، وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيتين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى ، كما اقتصر في المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما ، بخلاف ما نحن فيه ، فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط ، حتى إن بعد طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة ، دالة على معناها الطارئ ، ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه أما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف ، أعنى الحركات ، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون ، لعلنا نذكرها في كل واحد منها ، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك ، بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة ، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين ، كل ذلك لأجل التخفيف ، وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد ، وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر ، وجعل النصب



للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة ، كغير المفعول معه من المفاعيل  
وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف ، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ ،  
والأسماء التي تلي حروف الأضافة ، أعني حروف الجر ،

وإنما جعل للفَضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها ليكون  
الفَضلات أضعف من العمدة ، وأكثر منها ،

ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات  
غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة ، فصار معنى كون الاسم  
مضافا إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر ، منضمًا إلى المعنيين المذكورين علامته  
الجر ، فإن سقط الحرف ظهر الأعراب المحلى في هذه الفضلة ، نحو الله لا فعلان ،  
فإذا عطف على الجر ور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر  
وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم »  
بالنصب ، فإن سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الإضافة زال النصب المقدر  
كما سيجي ، ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا  
محدث علاماتها ، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته  
قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب  
للمعنى المعلم ، فقبل العامل في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزأى الكلام  
وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر ، هو الآخر على مذهب  
الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ،

واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على  
الأصل المذكور ، إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معا سبب كونها

فضلة ، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة ،

وقال هشام بن معاوية هو الفاعل ، وليس ببعيد ، لأنه جعل الفعل الذي  
هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة ،

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات .

وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور

وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر  
الفضلة ، إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة . اهـ

وقال الرضى أيضا في ص ١٠٩ من الجزء الأول .

قوله خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو إن زيدا  
قائم وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا )

اعلم أنه لما كان مذهبه أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل ، وفي نصبها  
المفعول ، لم يكن له بد من أن يدعى أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما  
مشبهان بهما من وجه ، كما يقال إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا إليه ،  
والخبر يشبه لكونه ثاني جزأى الجملة وخبر إن وأخواتها يشبه لكون عامله أى  
إن وأخواتها مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها  
بفرعية العمل على فرعية العامل ، وخبر لا التبرئة مشبه بخبر إن المشبه للفاعل ،  
واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل ، . وقد تبين بهذا وجه مشابهة  
اسم إن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول ،

وكذا نقول إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها  
فضلات ، وأما من قال وهو الحق : إن الرفع علامة العمدة فاعلة كانت أولا ،



والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أولا ، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد ، وهي اسم إن وأخواتها ، واسم لا التبرئة وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما الحجازية ، إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول إن إن وأخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ، ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية ، لأن معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله ، أعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس أعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى ، وأما إن فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها ، فأعطيت عمل الفعل في حال قوته ، وهو إذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع ، وعند الكوفيين أن خبر إن وأخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عملين ، ومذهب البصريين أولى لأن اقتضاءها للجزئين على السواء فالأولى أن يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي اهـ .

يرى القارئ من هذه الفصول التي نقلناها عن الرضى أن النحاة فطنوا إلى أن حركات الأعراب دوال على معان ، وفطنوا إلى أن هذه المعاني لا بد منها في الكلام ، لذلك اختاروا للدلالة عليها أخف الدوال وهي أبعاض حروف العلة وفطنوا إلى أن معاني التثنية والجمع والنسب وما مائلها لما لم تكن لازمة في كل كلام لم يلتصقوا لها أخف الدوال

ويرى أيضا أنهم اختلفوا في المعاني التي تدل عليها الحركات

فذهب قوم إلى أن الضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية والكسرة علم

الآضافة ، وذهب آخرون إلى أن الضمة علم المبتدأ ووافقوا في الباقي ، وذهب آخرون إلى أن الضمة علم العمدة والفتحة علم الفضلة والكسرة علم الآضافة ويرى أيضا أنهم فطنوا إلى أن هذه العلامات لم تطرد ولم تنعكس ، فقد وجدت العلامات ولم يوجد المعنى المعلم ، وقد انتفت العلامات ولم ينتف المعنى المعلم فعملوا لكل ذلك ، وأبازوا عنه خير إياة

لذلك دهشنا حين رأينا المؤلف يسائل نفسه أهذه الحركات معان تدل عليها ؟ ويرى أن النحاة لم يهتدوا إلى معانيها ، وأنه قد هدى إلى معانيها وقلنا : الساعة لم يكشف عن معاني الأعراب ، أنه قد كشف عنها مبكرا جدا في فجر تاريخ تدوين العلوم الإسلامية

ويرى أيضا أن النحاة قد فطنوا إلى أن المنكلم هو محدث الحركات ، وفطنوا أيضا إلى أن هذه المسماة عوامل ليست أجنبية عن العمل ، ووضعوا علقته بالعمل وبينوها ، فليس من أنصافهم أن يقول المؤلف [ أنهم أبوا أن يكون المنكلم هو محدث الحركات لأنه ليس حرا في إحدائها ]

كل ذلك يعلم من هذه الفصول القليلة التي نقلناها عن الرضى ، ولعل فيها مقنعة لمن ظل يسمى الظن بالنحاة ، ويصدق ما قاله المؤلف فيهم .

لقد بلغ القول في موضوع العامل ومعاني الأعراب غاية ، وانتهى إلى مداه ، ولم يبق علينا فيما نعلم ألا أن نستقرئ علل النحاة في العوامل ونبين منها ما يرجع إلى المنهج الذي ارتضيناه ، وكيفية رجوعه ، وما لا يرجع إليه ، ونميز بين النحاة الذين أجروا عملهم على أن هذه العوامل ملازمة للعمل الحقيقية ، وبين الذين غفلوا عن ذلك في بعض ما يتكلمون به ، ولكننا رأينا أن ندع للقارئ



فضلا من العلم بمتحه بدلوه ، وبقية من الراى يقدها من زناده

( المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل )

يعيب المؤلف النحاة لأنهم كثروا الأقسام حيث لا داعى للتكثير ، وطولوا القول حيث لا داعى للتطويل ، فقد ذكروا أبوابا ثلاثة للفاعل ونائبه والمبتدأ ، وقد كان يمكنهم أن يجمعوها جميعها فى باب واحد هو باب المسند إليه لأن الجميع مسند إليه ، وليس هناك داع لتكثير الأقسام ، وقد ظن النحاة أن بينها اختلافا فى الأحكام بوجب تقسيمها ليعطى كل قسم ماله من هذه الأحكام المختلفة ، وليس الأمر كما ظنوا

وأول ما زعموه من خلاف بين الفاعل والمبتدأ أن المبتدأ يجوز حذفه أما الفاعل فلا يحذف قال ونحن نرى أن الفاعل يحذف كالمبتدأ فيسميه النحاة استئارا

نائبها - أن الفاعل لا يتقدم على فعله بخلاف المبتدأ فإنه يتقدم ويتأخر عن الخبر ، وإذا كان الخبر فعلا فإنه لا يجوز تأخير عنه ، قال والحق أنه يجوز أن تقول جاء زيد وزيد جاء فيجوز تقديم المسند إليه وتأخير ، وهذا من باب الحرية فى الجملة عند العرب

نائبها - أن الفعل لا يجب تأنيته إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا ، بخلاف المبتدأ فإنه يجب تأنيث المسند إذا كان المبتدأ مؤنثا مجازيا ، والمؤلف يرى أن العرب أشد رعاية للمطابقة فى النوع ، وأن هذه المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند

رابعها - أن المسند يطابق المبتدأ فى التثنية والجمع ، أما الفعل فلا يطابق الفاعل فى التثنية والجمع ، قال وهذا لو صح لكان موجبا للتفرقة بينهما ، ولكن أدنى نظر

يبين لنا أن محط التفرقة ليست كون هذا فاعلا والمسند إليه فعلا ، وكون هذا مبتدأ بل محطها تقديم المسند إليه وتأخير ، فإذا كان المسند إليه متقدما وجبت المطابقة فى التثنية والجمع وإذا كان متأخرا لم تكن مطابقة بين المسند إليه والمسند فى التثنية والجمع ، يدلك على ذلك أن النحاة وجدوا العرب يقولون فأنزل الشهداء بدون مطابقة مع أنه مبتدأ وخبر ، وهذا يخالف ما قدموه من وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر فاضطروا إلى تقسيم المبتدأ إلى مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر وجعلوا القسم الثانى لا يطابق فاعله فى التثنية والجمع

ولو جعل مدار الأمر على تقديم المسند إليه وتأخير ، كما ذهبنا ، لا طردت القاعدة ولم يحتاجوا إلى هذا الاستثناء ، هذه خلاصة ما قال ، ونحب أن يعفينا القارئ مما أخذنا أنفسنا به من نقل كلام المؤلف كله ، فإن هذا يطول بنا ويكفى أن نلخص له كلامه ونرده إلى الصفحات التى نلخصنا منها ما نلخصنا - راجع فيما تقدم من ص ٥٣ إلى ص ٦٠ من أحياء النحو

إن النحاة لا يخالفون فى أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل داخلة تحت المسند إليه ، وأن كل واحد منها يسمى مسندا إليه ، ولكن الذى اضطربهم إلى تنويع الأقسام اختلاف الأحكام ، فلما وجدوا كل قسم يختص بأحكام تخالف أحكام القسم الآخر بينوا هذه الأقسام ، وأعطوا كل قسم ماله من الأحكام ومازعه المؤلف من اتحاد الأحكام تارة ، ومن كون اختلاف الأحكام مرجعه إلى تقدم المسند إليه أو تأخره تارة أخرى ، ليس صحيحا ونحن سنأخذ فى بيان ذلك ١ لما رأى المؤلف أن النحاة يقولون إن الفاعل ونائبه يستتران ولا يحذفان وإن المبتدأ يحذف ولا يستتر وجد أنه لا فرق بين الأضمار والحذف ، وأن هذه



مجرد تسمية ، فابن مالك قال وفي جواب كيف زيد قل دنف \* أى هو دنف في التمثيل للمبتدأ المحذوف فيسمون ذلك محذوفاً ، ولك أن تسميه مضمراً ، وإذا قلت اضرب فهم يسمون الفاعل مضمراً ولك أن تسميه محذوفاً

ووجه هذه الشبهة أن المؤلف لم يدرك فرقا بين الاستتار والحذف فجعلهما شيئا واحداً ، ولكن النحاة تحكموا فسموا هذا استتاراً وهذا حذفاً

ولو تنبه المؤلف إلى أن المستتر تعاون على الدلالة عليه اللفظ والعقل جميعاً أما المحذوف فالذى يدل عليه القرينة ، يؤيد ذلك أنك تقول دنف فلا يدل على زيد ، وإنما الذى يدل عليه قرينة السؤال عنه وهى ( كيف زيد ) بخلاف اضرب فإنه يدل على أنت ، ونوافق يدل على نحن : وأومن يدل على أنا ، وتؤمن يدل على أنت

ويبقى هذا فرقا بين المستتر والمحذوف ، ولا تريد إطالة القول بما قاله النحاة في بقية الفروق

٢ وأما ما زعمه المؤلف من أن اختلاف الأحكام ليس مرجعه إلى أن هذا فاعل وهذا مبتدأ ، بل مرجعه إلى تقدم المسند إليه أو تأخره ، فليس صحيحاً

ألا تراك لا تقول أخوك الحمدان ولا ولى الله المسلمون ، بترك المطابقة على أن أخوك خبر مقدم والحمدان مبتدأ مؤخر ، وولى الله خبر مقدم والمسلمون مبتدأ مؤخر ، تترك المطابقة كما فى قولك : أغاث المسلمون ، بترك المطابقة ، إذن فليس مرجع ذلك إلى التقديم والتأخير فحسب ، بدون مراعاة أن هذا فعل أو شبهه ، وأن هذا فاعل ، بل المرجع أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا في التثنية والجمع ، سواء تقدم المبتدأ على الخبر أو تأخر نحو الحمدان أبوك ، وأبوك

الحمدان ، وأما الفعل أو شبهه فيجب أن يوحده مع الفاعل المثني والفاعل الجمع ومن ذلك المبتدأ الذى له فاعل أغنى عن الخبر

ولعل قائل يقول : إذا اجتمعت معرفتان تصلح كل منهما لأن تكون مبتدأ فالمقدمة هى المبتدأ وعلى ذلك نمنع أن يكون أخوك من أخوك الحمدان خبراً مقدماً بل هو مسند إليه مقدم على المسند ، وتجب المطابقة بين المسند إليه والمسند إذا تقدم المسند إليه

فتقول : إن الذى استقر عليه رأى المحققين من النحاة أنه إذا اجتمعت معرفتان كان الحديث عنه هو المبتدأ ، سواء أكان المقدم أم المؤخر ، ونحن أوردنا اعتراضنا بناء على ذلك ، فأوردنا المثال المذكور فى معرض الحديث عن الحمدان وأثبتنا الأخوية لهما

فإن تمسك متمسك غيرنا المثال إلى المثال الآتى - أخ الحمدان - فأخ نكرة لا تصلح للابتداء فتعين أن تكون خبراً مقدماً ، والمسند إليه الحمدان وهو مؤخر فدخلت تحت قاعدة المؤلف القائلة إذا تأخر المسند إليه وكان مثني أو جمعا وجب التزام التوحيد فى المسند وهو باطل بل الواجب المطابقة فتقول أخوان الحمدان لا أخ الحمدان -

٣ أن المؤلف اضطر تحت ضغط اختلاف الأحكام أن يقول المسند إليه إذا تقدم ، والمسند إليه إذا تأخر فقسمه إلى قسمين ، وهذا مثل قولهم مبتدأ وفاعل ، بل أن قولهم أخصر إذ تسميتهم أقل حروفاً ، أما التسمية التى أحسنها فهى أكثر حروفاً

وما الفرق بين أن يضطر اختلاف أحكام المسند إليه المتقدمين ، فيقسموه إلى



فاعل وإلى مبتدأ ، وبين أن يضطر هذا الاختلاف المؤلف فيقسمه إلى مسند إليه متقدم ومسند إليه متأخر ، والأحكام المختلفة هي المطابقة في النوع وعدمها والمطابقة في العدد وعدمها

٤ أن قاعدة المؤلف قاصرة ، وهي - أن العرب أشد رعاية للمطابقة في النوع ، وأن هذه المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند أما العدد فإن العرب يلتزمون المطابقة فيه إذا تقدم المسند إليه ، فإذا تأخر تركوا رعايتها وجعلوا المسند موحدًا - هذه القاعدة لا تنفي بالأحكام الكثيرة التي ذكرها النحاة ونحن نجملها فيما يلي

عامل الفاعل ونائبه يؤنث إذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام (١) تأنيث واجب (٢) تأنيث راجح (٣) تأنيث مرجوح  
١ فاما التأنيث الواجب ففي مسألتين

إحداهما أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيه نحو هند قامت والشمس طلعت  
ثانيتهما أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالألف والتاء ، كقوله [ إذ قالت امرأة عمران ] وقامت الهندان وقامت الهندات

٢ وأما التأنيث الراجح ففي مسألتين أيضا إحداهما أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازي التأنيث كقوله طلعت الشمس  
الثانية أن يكون ظاهرا حقيقي التأنيث منفصلا بغير إلا نحو قام اليوم هند وقامت اليوم هند

٣ وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة وهي أن يكون الفاعل مفصولا بالألف كقوله ما قام إلا هند فالتذكير أرجح فإن في قاعدة المؤلف هذا التفصيل من وجوب التأنيث تارة ، ومن رجحانه تارة ثانية ، ومن مرجوحيته تارة أخرى ؟ فقاعدة المؤلف تصح أن تكون إجمالا والذي ذكره النحاة تفصيل ، وإلا إجمال لا يغني عن التفصيل ، بل ربما زعم أنهم ليست إجمالا بل هي غلط إذ لو فسرت حرفيا لأوقعنا في الغلط ، ذاك لأنها تقول أن المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند ، فتفيد أن التأنيث في مثل هند قامت آكد وأوجب منه في مثل قامت هند مع أنهما في مرتبة واحدة في الوجوب والتأكيد كما تقدم لك

وتفيد أيضا أن التأنيث في قولنا قامت هند وقامت اليوم هند ، وما قام إلا هند في مرتبة واحدة من عدم الوجوب والتأكيد مع أن التأنيث واجب في المثال الأول ، وراجح في المثال الثاني ، و مرجوح في المثال الثالث .

هذا في المبتدأ والفاعل

وأما الفاعل ونائبه فبعض النحاة جمعهما في باب واحد ، نظرا لاتفاقهما في كثير من الأحكام ، وبعضهم فرق بينهما نظرا لاختلافهما في بعض الأحكام مثل أن نائب الفاعل يكون ظرفا وجارا ومجرورا ، والفاعل لا يكون بهما والأمر في ذلك سهل



### ﴿ الكسرة علم الأضافة ﴾

هذا الفصل لا يخالف المؤلف في شيء منه ، وهو لا يخالف النحاة في شيء منه ، بل اعتمد على النحاة فيما قاله فيه ، واعترف أن النحاة قالوا أن الكسرة علم الأضافة ، ونقل ذلك عن العلامة ابن الحاجب وشارحه المحقق الرضى ، ولكنه قال :

ولذلك ترى في ثبوت هذا الأصل ، وتقرير الأئمة له ما يعود بحظ من التأييد على الأصل الذى قررناه ، في الفصل السابق ، فإن الكسرة إذا كانت علما على معنى في تأليف الكلام ، وهو الأضافة ، كان من المسائر لهذا والمنسجم معه ، أن تكون الضمة علما أيضا على معنى في الكلام ، كما بينا من قبل ، فهو سبيل من التفكير ، يشد لاحقه ، سابقه . وينسجم أوله وآخره اهـ

أى والله إذا كانت الكسرة علما على معنى في الكلام ، وهو الأضافة ، كان من المسائر لهذا أن تكون الضمة علما أيضا على معنى في الكلام ، وكان على المؤلف إذا رأى النحاة يصرحون بأن الكسرة علم الأضافة ، أن يتفطن إلى أن الضمة علم عندهم أيضا على معنى ، ويكلف نفسه البحث والاستقصاء في كلام النحاة ليعتبر بهذه النصوص التى نقلناها ، والتى تدل على أن الضمة عندهم علم على معنى قد اختلف فيه فقيل هو الفاعل وما ألحق به ، وقيل هو المبتدئ وما ألحق به ، وقيل هو العمدة في الكلام وكان بذلك يريح نفسه ويريجنا معه من هذا العناء عناء طعنه على النحاة ، وعناء هذا الدفاع عنهم الذى تكلفناه

والذى نلاحظه في هذا الفصل أنه يرى أن الأضافة باب كثير الدوران في الكلام ، وأسلوب واسع الاستعمال ، بل هي أداة تستعمل بيانا للأغراض المختلفة

وأن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا عميقا ، لالبيينوا أثرها في اللفظ ، وحكمها في الأعراب . بل ليعرفوا سبيلها في البيان ، وأثرها في تصوير المعانى ، ومدى تنصرف العرب فيها ،

ونحن نجيبه بأن النحاة قد فعلوا . فكما درسوا حكمها في الأعراب ، درسوا سبيلها في البيان ، وأثرها في تصوير المعانى ، وعقدوا بابا لبيان معانى حروف الأضافة - حروف الجر - وأطالوا ما شاءت لهم القدرة على استقصاء كلام العرب ، وبينوا متصرف هذه الحروف

وقد كنا نود أن ننقل من كلام النحاة قولهم في معانى حروف الأضافة ، ليعلم المؤلف وغيره أنهم لم يتركوا شيئا في هذا السبيل إلا وفوه بحثا ، ولكننا رأينا أن هذا يدعو إلى الطول والأملال ، فرأينا أن تنصرف عنه ، ونطلب من المؤلف أن يدلنا على مسائل في الأضافة قد بقيت عليهم لم يدرسوها وقد درسها هو واستنبطها وهدى إليها ، لنلذه على مواضعها من كتبهم ، وموقعها من أقوالهم

### ﴿ الفتحة ليست علامة إعراب ﴾

أراد المؤلف أن يقيم الدليل على أن الفتحة ليست علامة إعراب ، وإنما هي حركة مستخفة يلجأ إليها العرب حين لا يريدون أن يدلوا على إسناد أو إضافة فنلها مثل السكون في اللغة العامية الآن ، فكما أن العامة تسكن أواخر الكلمات طلبا للرخفة لا للدلالة على معنى ، كذلك العرب تفتح أواخر الكلمات طلبا للرخفة ، لا للدلالة على معنى

وهذا يخالف ما قرره النحاة ، فأنهم جعلوا الفتحة علم المفعولية ، ورأوا أن العرب تلجأ إلى السكون عند الوقف لخفته ،



رأي المؤلف أنه لا يستقيم له ما قال حتى يقيم الدليل على أن الفتحة أخف الحركات وأنها أيضا أخف من السكون ، إذ لو كانت حركة أخرى أخف منها ، أو كان السكون أخف منها لاجتوا إلى ما هو الأخف دون الفتحة

أما أن الفتحة أخف الحركات ، فهذا مالا يخالف فيه النحاة ، يدلك على ذلك أنهم قالوا في إعراب الفاعل والمفعول ، أن الفاعل اختص بالضممة ، والمفعول بالفتحة ، لأن الضمة أثقل من الفتحة ، والفاعل لا يكثر في الكلام إذ لكل فعل فاعل واحد ، والمفعول يكثر في الكلام إذ يجوز أن يكون للفعل مفعول ، ومفعولان ، وثلاثة مفاعيل ، فأعطوا ما يقل وجوده في الكلام الأثقل الذي هو الضمة ، وأعطوا ما يكثر وجوده الأخف الذي هو الفتحة ، ليسهل عليهم ما يكثر دورانه على اللسان ، فمثل ذلك مثل رجل أمامه قطعتان من الحديد ، إحداهما خمسة أرطال ، والأخرى عشرة أرطال ، وطلب إليه إما أن يعالج حمل الأخف عشر مرات ، وإما أن يعالج حمل الأثقل خمس مرات ،

الفتحة أخف الحركات هذا مالا خلاف فيه ، وتكلف المؤلف إقامة الدليل عليه من باب إقامة الدليل على من لا يخالفه ، وملاحاة من لا يعاديه ، إنما وضع الخلاف هو السكون ، فهل هو أخف من الفتحة ، كما يقول النحاة ، أو الفتحة أخف منه ، كما يقول المصنف ؟

نحن قرأنا ما قاله المؤلف من الأدلة على أن الفتحة أخف من السكون ووازنا بينها وبين ما نبجده في أنفسنا ، فرجح لنا ما قاله النحاة من أن السكون أخف من الفتحة على ما قاله المؤلف .

وخير دليل على ذلك هو أنك تراعى السكون وتراعى الفتحة عند النطق

بحرف مثل الباء ، كما بكم ، فتجد السكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشفتين ، أما الفتحة فيها فتقتضينا إطباق الشفتين وفتحهما ، وما يقتضينا عملا واحدا أخف مما يقتضينا عملين ، أحدهما العمل الأول ، والثاني زائد عليه ، فالسكون أخف من الفتحة . ولو رجعنا إلى أنفسنا واختبرنا الخارج ، لو وجدنا الفتحة إذا مددنا الصوت بها تولدت الألف ، وإذا مددنا الصوت بالضممة تولدت الواو ، وإذا مددنا الصوت بالكسرة تولدت الياء ،

وهذا مالم يخالف فيه المؤلف وقد ذكره في كتابه ، وهذا لو تأمله المتأمل يؤدي إلى نتيجة تخالف ما ذهب إليه المؤلف ، وتوافق ما ذهب إليه النحاة ، ذلك أن الفتحة شروع في ألف ، والضممة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء ، أما السكون فليس شروعا في حرف آخر

فالخرف إذا نطقنا به محركا ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر ، وإذا نطقنا به ساكنا لم تنطق إلا بذلك الحرف ، إذن فالخرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فقط ، والحرف وبعض الحرف أثقل من الحرف فقط ، وإذن فالسكون أخف من الحركة ولو كانت الحركة فتحة ،

وقد فطن النحاة لذلك ، إذ رمزوا للفتحة بألف صغيرة ، وللضممة بواو صغيرة ، وللکسرة بياء صغيرة ، ثم اختزلوا ، فهم يرون أن الفتحة ألف صغيرة فرمزوا لها بألف ، والضممة واو صغيرة فرمزوا لها بواو ، والكسرة ياء صغيرة فرمزوا لها بياء ، وقد نقل المؤلف هذا الكلام عن واضع الشكل وآمن به وكان حريا أن يقتبه إلى نتيجته ، وهي أن الحركات بعض حروف ، وأو هي حروف صغيرة ، فالخرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والساكن حرف فقط ، وما كان حرفا



وبعض حرف أثقل مما كان حرفا فقط

هذه نتيجة طبيعية ، لا مناص منها ، ولا أدري كيف يؤمن المؤلف بالمقدمات ويسلمها ، ثم لا يؤمن بنتائجها التي تؤدي إليها أو يؤمن بنقيضها

وقد شعرت اللغات الأفرنجية بأن الحركات حروف فكتبوها في وسط السطر وشعرت بخفة السكون فسكنت أواخر الكلمات ، وشعرت لغتنا العامية أيضا بخفة السكون عن الحركة مطلقا ، فسكنت أواخر الكلمات ، وقد شعرت اللغة العربية الفصحى بذلك أيضا فسكنت حين لا تريد الدلالة على معنى ، ولم تعدل عنه إلى الحركة إلا حين تريد الدلالة على المعنى ، فسكفت الحركة لما وراءها من معنى تواضعت على أنها تدل عليه ، وقد شعرت اللغة العربية بذلك أيضا حين سكنت أواخر الكلمات عند الوقف

إلى هنا لم يبق مجال للشك في أن السكون أخف من الفتحة ،

ولا بد من أن نقرن بذلك نتيجته ، وهي أنه لو كان غرض العرب من الفتحة الخفة فحسب ، للجهتوا إلى السكون الذي هو أخف من الفتحة ، ولم ياجتئوا إلى الفتحة التي هي أثقل من السكون ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل لجئوا إلى الفتحة ، فلما رأيناهم فعلوا ذلك علمنا أنهم تكلفوا الفتحة لغرض آخر غير الخفة ، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من اختيها ، من الدلالة على المعاني ، وقد فطن لذلك النحاة فقالوا أنها تدل على المفعولية وما أشبهها ، فالفتحة علم على معنى ، وليست حركة اجتابت للخفة فقط وهي غفل من المعنى .

وما ظنه المؤلف أدلة تدل على أن الفتحة أخف من السكون من لزوم قطع النفس في السكون وبت النطق عند النطق ببعض الحروف ساكنا ، ومن لزوم

ترديد اللسان في البعض الآخر ، ومن إرسال النفس به في البعض الآخر ليس بأدلة لأن مخرج الحرف واحد وهذا بمثابة التأكيد فيه ، أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر

وقد ذكر القراء والنحاة أن من أراد أن يتبين مخرج الحرف فليسكنه ، فإن ذلك أعون له على تبين مخرجه ، فأخذ المؤلف من ذلك ثقل السكون ، وليس في هذا دلالة على ما ذكره

بل إنما كان كذلك ، لأن التسيكين ليس فيه خروج إلى حرف آخر ، فلا يؤدي إلى الالتباس بين مخرجي الحرفين ، الحرف المراد معرفته ، والحرف الحادث أما تحريك الحرف ففيه خروج إلى حرف آخر فيؤدي إلى الالتباس ، وقد رأى العرب يميلون إلى التخفيف فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضومة أو مكسورة ، كرسل ونخذ ، فإذا كانت مفتوحة مثل جمل استبقوها مفتوحة فأخذ من ذلك أن السكون لو كان أخف من الفتحة لمضوا في التخفيف ، وساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور

وهذا لا يدل إلا على أن الفتحة أخف من الضمة والكسرة ، ولذلك تخففوا منهما بالأسكان ، أما الفتحة فلأنها لما لم تكن في وزنها في الثقل ، بل أخف منهما ، لم يتكلفوا التغيير إلى السكون وإن كان أخف منها

وربما أخذ الباحث مما ذكره المؤلف دليلا على أن السكون أخف من الفتحة ، إذ لو كانت الفتحة أخف من السكون لتخففوا في الأمثلة المذكورة بها دون السكون ، فكانوا يقولون رسل ونخذ

ولما رأى المؤلف أن العرب قالت في جمع حسرة ، حسرات ، وفي جمع



دعد ، دعدات ، بفتح العين فأبدلت من السكون الفتح ، ظن أن ذلك يدل على أن الفتح أخف من السكون ، وليس في هذا دلالة ، لأن التخفيف الحاصل جاء من تمائل الحرفين في الحركة ، بدليل أنهم أجازوا في المضموم والمكسور الأتباع مثل حنطة ، وخطوة ، فيقولون ، حنطات ، وخطوات ، والاتفاق بيننا وبين المؤلف أن الضمة والكسرة أثقل من السكون

هذه هي الأدلة التي اعتمد عليها المؤلف فيما أراد إثباته ، قال : وهناك شواهد أخرى ، لم تبلغ من الاستدلال ما تقدم من البيان ، فأنت تعلم أن العرب تأتي أن تبدأ بساكن ، وترفض أن يجتمع في نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح

وهذا ليس فيه شهادة ، لأن طبيعة السكون تتنافى مع البدأ ، لأن السكون قطع ، فيتنافى البدأ والقطع

وأما عدم اجتماع الساكنين ، فمثل هذه الطبيعة ، لأن السكون زقف فإذا وقفنا بالساكن الأول ، وأردنا أن نقف بالساكن الثاني احتجنا إلى وصل بين الساكنين حتى يتأني الوقوف بالساكن الثاني

أخذ المؤلف بعد ذلك يسوق الأدلة على أن الفتحة ليست علم إعراب قال في صحيفة ٨٧ .

ومما يشهد بأن الفتحة ليست بعلم إعراب ، وأنها تخالف في ذلك أختيها الضمة والكسرة ، ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن قالوا إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل عمرو و بدر ، جاز لك نقل حركة الأعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة

فليس لك ذلك ، تقول هذا البدر والبدر ، ونور البدر والبدر فإذا قلت انظر البدر امتنع أن تنقل الفتحة إلى الدال . قال أبو القاسم الزجاجي في المفصل ( وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على الساكن قبله دون الفتحة في غير الممزة تقول هذا بكر ومررت بيكر )

فواضح أن العرب فرقت ما بين الفتحة وبين أختيها ثم احتملت لتحتفظ بهاتين الحركتين على ما في النطق بهما من شدة - ولم تر أن تحتفظ بالفتحة على سهولتها ويسر نطقها في مذهب الجميع ، ولا يمكن أن أرى هذا التفريق عبثا ولكن كانت الضمة والكسرة علامة على معان فاحتفظ بهما ولم يكن في الفتحة ما يدعو إلى هذا الاحتفاظ اهـ

لو كان مثل هذا الدليل منتجا لكان أخرى أن يدل على أن الفتحة علم إعراب ، وأن الضمة والكسرة ليستا بعلم إعراب ، لأننا نقول رأينا العرب يقفون على المضموم والمكسور بالسكون ، ويقفون على المنصوب المنون بالالف ، يقولون جاء محمد ومررت بمحمد ورأيت محمدا ، فيحتفظون بالفتحة في الوقف ، دون أختيها الضمة والكسرة وذلك في اللغة المشهورة السائرة في العرب ، وعلى طريقة المؤلف نقول : إنهم لم يحتفظوا بالفتحة في الوقف إلا لأنها تدل على معنى ولم يحتفظوا بالضمة والكسرة فيه إلا لأنها لا يدلان على معنى ، وهذا أولى في الدلالة لأن الاحتفاظ بالفتحة في اللغة المشهورة الكثيرة ، أما النقل فهو نادر قليل جدا ، وإذا كنا نحن المؤلف لانسلم نتيجة هذا الدليل ، فأولى بالمؤلف ألا يسلم نتيجة دليله ، وعليه أن يبحث عن سبب آخر لنقل الضمة والكسرة إلى الحرف الذي قبل الآخر في بعض أوجه الوقف دون الفتحة



ويمكن أن يقال: إنهم لم ينقلوا الفتحة لأن الوقف على المنون المنصوب بالألف وإبقاء الفتحة فلا حاجة إلى النقل، وحمل عليه الوقف على المنصوب غير المنون

وقال المؤلف في ص ٨٩

وحكم آخر من أحكام الوقف فيه تأييد لما ذهبنا إليه، وهو الوقف بالروم وتفسيره على ما في كتب القراءات أن تنطق الحركة بصوت خفي يسمعه القريب بينما يحسب من كان بعيدا منك أنك قد وقفت مسكنا، والوقف بالروم سائغ لجميع القراء في موضعه وليس خاصا بأمام منهم دون إمام

ولا يكون عند الوقف على ساكن، ولا على متحرك بالفتح، وإنما يكون

في الضمة والكسرة

وترى هنا ما رأيت في المثل الأول من الاحتفاظ بالحركتين الضمة والكسرة والأشارة إليهما بوجه ما، وإغفال الفتحة.

وذلك عندنا لما في الحركتين من معنى يراد دون الفتحة، ومن القراء من يؤثر الوقف بالروم، ويستحبه للقارئ إذا كان الأمكان يمس وجه الأعراب بشيء من الشبهة كما في الآيتين الكر يمتين (فقال رب إني لما أنزلت إلى من خير فقير) «القصص» (نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم) «يوسف» فليس يخلو هذا من الشهادة بصلة بين حركة الأعراب وبين الوقف بالروم اه إذا كان الاحتفاظ بنفس الفتحة في الوقف وعدم الاحتفاظ بالضمة والكسرة فيه في اللغة الشائعة الذائعة لم يدل على أن الفتحة لما معنى دون أختيها الضمة والكسرة فأولى ألا يدل إسهام الضمة والكسرة دون الفتحة على أن لهما معنى وليس للفتحة معنى قال في صحيفة ٩٠ وما بعدها

وشاهد ثالث من علم القافية، فقد تعلم أن حرف الروى يجب أن يكون واحدا في القصيدة كلها، وأن حركة هذا الحرف يجب أن تكون واحدة أيضا. فإذا اختلفت الحركة عدوه عيبا في القافية، ثم قسموه إلى قسمين: الأول: الإقواء. وهو اختلاف المجرى بكسروضم. والثاني الإصراف: وهو الاختلاف بفتح وغيره

أما الأول، فقد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين، حتى أباحه لهم العلماء ولم يعدوه في شعرهم عيبا، وكان الخليل يقول: «تجوز الضمة مع الكسرة» وأبو الحسن بن مسعدة يقول: «كثر هذا عن فصحاء العرب» وروى منه للنايعة:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا \* وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
لامرجبا بغد ولا أهلا به \* إن كان تفريق الأوبة في غد  
ولديد بن الصمة:

نظرت إليه والرماح تنوشه \* كوقع الصياصى في النسيج الممدد  
فأرعبت عنه القوم حتى تبددوا \* وحتى علاني حالك اللون أسود  
وكقول حسان بن ثابت:

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر \* جسم البغال وأحلام العصافير  
كانهم قصب جوف أسافله \* مثقب نفخت فيه الأعاصير  
أما الإصراف، فقد أنكره قوم أن يكون جاء في شعر العرب، وأثبتته آخرون على اعتقاد قلته، والتصريح بندرته، قال أبو العلاء المعري: «وإنما أجازوا ذلك في المرفوع والمنخفض، وكرهوا الفتحة أن تجيء مع الكسرة أو الضمة»



فأما الخليل وابن مسعدة فلم يذكرهما « اه » .

والذين أثبتوه لم يذكروا من أمثله إلا ما كان النصب فيه سابقا ، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون العكس ، مثل :

أريتك إن منعت كلام يحيى \* أنمنعني على يحيى البكاء  
ففي طرفي على يحيى سهاد \* وفي قلبي على يحيى البكاء  
ومثل :

ألم ترني رددت على ابن ليلى \* منيعته ففجئت الأداء  
وقلت لشاته لما أتتنا \* رماك الله من شاة بداء  
هذه أمثلهما هنا . فقد رأيت أن العرب تحرص على الضمة والكسرة ، تلتزمهما ، وتهجر من أجلهما تماثل القافية ، وما فيه من انسجام . وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبنى عليها قافيته ، ثم جاء داعي الضمة أو الكسرة استجاب له ولم يبال بالقافية والأعشى بنى على الفتح قصيدته التي مطلعها رحلت سمية غدوة أجالها \* غضبي عليك فما تقول بدالها  
ثم قال :

هذا النهار بدالها من همها \* ما بالها بالليل زال زوالها  
أما أن تكون القافية رفعا أو جرا ، ثم يدعو إلى النصب داع ، فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يعضي في قافيته ، ملتزما ما ينبغي لها من تماثل وانسجام .  
بنى الفرزدق على الضمة قصيدته التي أولها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعرف  
وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ثم قال :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع  
من المال إلا مسحتا أو مجلف  
فرفع « مجلف » ، واستبقى حركة القافية ، ولم يبال داعية النصب .  
والنحاة يضطربون عند هذا البيت اضطرابا شديدا ، فذقه الفرزدق وهو مشار  
خلاف بين النحاة وبينه ، وبين النحاة بعضهم بعضا .

فعبده الله بن أبي إسحاق إمام النحاة المتوفى سنة ١١٧ هـ ، عاب على الفرزدق  
وخطأه وسأله يوما : علام رفعت « مجلف » في بيتك ؟ فقال : على ما يسوءك  
وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا . ثم أخذ يهجوهم في شعره .

وأبو عمرو بن الدلاء [ س ١٥٤ ] ، وبونس بن حبيب [ س ١٨٣ ] ، كانا  
لا يعرفان الرفع وجها ، ومحمد بن سلام [ س ٢٣٢ ] سأل بونس بن حبيب : لعل  
الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه بالقافية ؟ فقال : لا ، كان ينشدها على الرفع  
وأنشد نيهاروبة على الرفع . - ومن النحاة مع هذا من ينشده بالنصب تخلصا  
من الورطة في إعرابه ، وقال أبو القاسم الزجاجي [ س ٥٣٨ ] : هذا البيت  
لا تزال الركب تصطك في إعرابه .

وقال الإمام أبو عبد الله بن قتيبة [ س ٢٧٦ ] في كتاب الشعراء : « رفع  
الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الأعراب في طلب الحيلة فقالوا  
وأكثرنا ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى ، ومن ذا ينحى عليه من أهل النظر ، أن كل  
ما أتوا به احتيال وتمويه ؟ » اه .

وذلك أنهم قدروا النصب إعرابا ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع



فرفضه من رفضه ، واحتال لتوجيه قوم ، وعده من الضرورة آخرون .

وأنت تعلم حرص العرب على الأعراب ، ودقة حسهم به ، وتأديبهم عليه .  
وتعلم طبيعة الشعر العربي ، وما فيه من قافية ، وما للقافية من أحكام ، وأن التماثل  
والانسجام من أجلى صفاته ، وأدق خصائصه . فلما تعارضت حركة الأعراب  
وحركة القافية ، استجاب العربي لما هو أولى أن يمثل معناه ويصور مراده ،  
ولما هو الصق بطبعه وأدخل في عرب بيته ، وهو الأعراب

كذلك فرق العربي بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة ، فليس لمنصف  
يعرف الحق أن ينقل هذه التفرقة من العربي ، وأن يهمل وجه دلالتها وما تشير  
إليه من معنى ،

فهذه من الدلائل على ما رأينا من أن الضمة والكسرة هما علما الأعراب ،  
وأن الفتحة ليست من علاماته ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب  
التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول ، ما لم يدعهم الأعراب إلى  
حركة يدلون بها على معنى ، أو يدعهم الوقف إلى إسكان بيت عنده النطق ،  
ومن الله التوفيق والهداية إلى الصواب اهـ

حافظ العربي على الضمة والكسرة ، ولم يبال باتساق القوافي فإذا عرض  
موجب الضم ضم ولو كانت القوافي مكسورة ، وإذا عرض موجب الكسر كسر  
ولو كانت القوافي مضمومة ، ولم يحافظ على الفتحة فضم ما حقه الفتح ، رعاية  
للقوافي كقول الفرزدق

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحنا أو مجلف

بعد أن قال

عزفت بأعشاش وما كنت تعزف

وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

أن استنبط من ذلك مستنبط أن الضمة والكسرة يدلان على معنى لذلك  
لحفظ عليهما ، والفتحة لاتدل على معنى ، لذلك لم يحافظ عليها ، كان حريا أن  
يستنبط أن الضمة لاتدل على معنى ، لأنها لو كانت تدل على معنى لما ألبسها  
ما ليس له ذلك المعنى ، لأن شارة ما إذا كانت تدل على رتبة في الجيش مثلا  
فكما يحرص على أن يلبسها من هو من أهلها كذلك يحرص على ألا يلبسها من  
ليس من أهلها

وأنت ترى أنهم لم يحافظوا على ألا يلبس الضمة ما ليس من أهلها فقد قالوا  
وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحنا أو مجلف

فجلف كان حقها النصب ولكن الشاعر ألبسها الضمة ، فلما قيل أن يقول  
لو كانت الضمة تدل على معنى عندهم لما ألبسوها ما ليس له ذلك المعنى ، وقد  
ألبسوها فقالوا مجلف بدل مجلفنا

وهذا في وزان الدليل الذي ذكره المؤلف ، وهو لو كان للفتحة معنى لحفظ  
عليها في القافية ، ولو اضطر الشاعر إلى الأصراف لتدل على ذلك المعنى الذي لها ،  
كما حافظوا على الضمة والكسرة للمحافظة على معنيهما واضطروا إلى الاقواء

وإذا كنا نحن والمؤلف لا نؤمن بنتيجة هذا الدليل وهي أن الضمة ليس لها  
معنى ، فأحرى أن نرفض الدليل الآخر الذي هو في وزانه ، ونلعل تجوزهم



الأقواء، وامتناعهم من الإصراف بأمر حسي لا شأن له بأن لبعض الحركات معنى وليس لبعضها معنى، وهو أن الحرف المفتوح يمد به الصوت ويفتح فيه المتكلم فاه، فإذا استجاب الشاعر إلى داعي الفتح ففتح وكان الروي مضموما أو مكسورا ظهر ظهورا بينا عدم الانسجام بين القوافي بالمخالفة بينها، وليس ذلك في المخالفة في الروي من ضم إلى كسر ومن كسر إلى ضم، لذلك أجازوا الأقواء ومنعوا الأصراف، فإذا قلت

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف

وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ثم قلت

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال الامسحتا أو مجلفا

فنصبت واستلزم ذلك فتح فيك ومد الصوت، ظهرت المخالفة بين حركتي

الروي وظهر عدم الانسجام، لذلك منعوا هذا، أما إذا قلت

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر

جسم البغال وأحلام العصافير

كانهم قصب جوف أسافله

منقب نفخت فيه الأعاصير

فانتقلت من ضم إلى كسر لم يظهر عدم الانسجام هذا الظهور البين كلذي

قبله. لعدم فتح الفم ومد الصوت، لذلك أجازوه،

فأنت ترى أن المنع لأمر يرجع إلى اللفظ، والجواز لأمر يرجع إلى اللفظ

لأن بعض الحركات لها دلالة على معنى فحفظ عليها، وبعضها لا دلالة له على معنى فلذلك لم يحافظ عليها

يدلك على ذلك أنهم لم يجوزوا الانتقال من الفتح إلى ضم أو كسر، كما لم يجوزوا الانتقال من ضم أو كسر إلى فتح، فهذا يدل على أن مرجع الجواز وعدمه إلى أمر لفظي كما قدمنا

قال المؤلف ص ٩٦

وقد نجد في كلام النحاة ما يؤيده أيضا، قالوا بالنصب على نزع الخافض ومعناه كما تعلم أن يكون من حق الكلام ذكر الجار، ثم يحذف لسبب ما، فتقلب الكلمة مفتوحة، مثل: تمرؤن الديار. - روى الجريز:

تمرؤن الديار ولا تعوجوا \* كلامكم على إذا حرام

وهم يمدون ذلك نادرا شاذًا، على أنه في كلام العرب أوسع مما قرروا، هم قد اقتصروا على حذف الحرف الجار وروى عن العرب النصب في غيره، قال الكسائي: «والعرب إذا ألفت «بين» من كلام تصلح «إلى» في آخره نصبوا الحرفين المحفوضين، تقول: مطرنا مازباله فالعلمية، وله عشرون ماناقة فجعلها، وهي أحسن الناس ما قرنا فقديما. قال وسمعت أعرابيا وقد رأى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلاك إلى أسرارك. والعرب تقول: «الشنق ما خسا إلى خمس وعشرين» اه فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين يحذف داعي الجر حرفا أو اسما.

وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضا، تقول خرج زيد وعمر، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع. فإذا كان الحديث



عن واحد ، وكان الثانى من تكملة الحديث ، تحول داعى الرفع عنه فنصب ،  
وقلت خرج زيد وعمرا .

وللنحاة فى نصب هذا الاسم وناصبه خلاف عنيف ، أناصبه الواو ؟ أم الفعل  
قبله أم هما معا ؟ أم عامل معنوى سماه بعضهم الخلاف ؟

على أن المنهج العربى واضح ، فى بعد عن هذا الخلاف والشقاق ، فإنه لم  
يكن من داع إلى الرفع ، فقد خلت الكلمة فى الباب الأوسع الأشمل وهو النصب  
ومثل هذا كثير لا يخفيه عن الناظر إلا تلك الرسوم التى رسموا ، ثم تعبد  
الناس بها حتى صرقتهم عن المعنى وما تدل عليه الألفاظ . اهـ

لا أدرى ، كيف ساغ للمؤلف ، أن يأخذ من إجازة النحاة النصب على  
نزع الخافض ، تأييدا للقول بأن الفتحة لا تدل على معنى

لقد تقلنا لك عن الرضى ، أن النصب علم الفضلة ، وقد أراد العرب أن  
يميزوا بعلامه ، ما هو فضلة بواسطة حرف ، فميزوه بالجر ، وهو باق على نصب  
محله ، بدليل أنه قد ورد العطف بالنصب على المجرور بحرف كقوله تعالى  
( وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ) فإن سقط الحرف ، ظهر الأعراب المحلى فى  
هذه الفضلة كما فى قولهم ، الله لأفعلن ، ومنه

تمرون الديار ولا تعوجوا \* كلامكم على إذا حرام  
فليس فى إجازتهم النصب على نزع الخافض ، ما يؤيد ما ذهب إليه المؤلف  
من أن الفتحة ليست علما على معنى ، بل فيه ما يؤيد ما قالوه من أن الفتحة علم  
الفضلة ، أو علم المفعولية .

ونحب أن نلاحظ هنا أن المؤلف قال - فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح

حين يحذف داعى الجر حرفا أو اسما - وداعى الجر عنده هو الأضافة ، فكيف  
يجمله أمرا لفظيا ، هو الأسماء والحروف .

فإذا اعتذر بأنه جعل الحرف والاسم داعى الجر ، وإن كان الواقع أن  
الأضافة ، هى داعية الجر ، لأن موجد الأضافة فى الكلمة ، هو المتكلم ،  
بسبب الحرف والاسم ، فنسب الجر إليهما ، لأنه ينسب الفعل إلى السبب  
والآلة ، تقول ، إذا اعتذر بذلك ، فلم لا يقبل مثله من النحاة ؟ ولم لا يفتأ يكرر  
عيب النحاة بنسبة العمل إلى الأفعال والحروف والأسماء ، حتى أعاده هنا وعابهم  
من أجل البحث عن ناصب المفعول معه ؟ مع أنه بحث فى حقيقة الأمر عن  
الآلة التى بها أوجد المتكلم المفعولية فى الاسم ،

وإذا تأمل القارئ وجد المؤلف لم يحافظ على أصله وهو أن الحركات  
الأعرابية دوال على معان ، ولعل ذلك لأنه حديث عهد به

أما النحاة المتقدمون الذين رماهم المؤلف بأنهم لم يعرفوا هذا الأصل ، فقد  
حافظوا عليه فى هذا الموضع ، وفى كل موضع

إن الأمثلة التى حذف فيها الجار لم يذهب منها معنى الأضافة ، وفى قوله  
\* تمرون الديار ولم تعوجوا \* حذف حرف الأضافة وهو الباء ، ولكن معنى  
الأضافة باق ، لأنه لا يزال المعنى أن المرور مضاف إلى الديار ، وفى قوله : الشنق  
ما خسا إلى خمس وعشرين ، لا تزال [ بين ] ملحوظة ، والمعنى الشنق ما بين  
خمس ، وكذلك فى بقية الأمثلة التى حذف فيها حرف الأضافة والاسم المضاف .  
وما دام المعنى الموجب للجر باقيا وهو الأضافة كان يلزم أن يكون الجر باقيا ،  
ولا يعدل عنه إلى النصب ، فإذا خولف ذلك فلا بد من علة تلتزم ،



والمؤلف أجرى كلامه مجرى من يرى أن العلة الحقيقية في الجر هي حرف الجر  
والاسم المضاف، فلما زال زال الجر، وإن كان معنى الأضافة باقيا، وهذا  
يخالف أصله

ولكن النحاة حافظوا على هذا الأصل، فأما الرضى فقد نقلنا لك تعليقه  
لنصب ما حذف منه حرف الجر وإن كان معنى الأضافة باقيا  
وأما الذين يرون أن الجر علم الأضافة رأسا فقد التمسوا علة لنصب ما حذف  
منه الجار مع بقاء معنى الأضافة، فقالوا: إنما نصب على التشبيه بالمفعول به

وقال في ص ٩٨

وتستطيع أن ترى مثل ذلك في «كلمته فاه إلى في» و«بعته يدا بيد» للالم  
يكن من همك التحدث عن الفم واليد، وإنما سقتهما بيانا وتمعة للحديث، لم ترفع  
ولو قصدت إلى التحدث عنهما لرفعت، ولقلت: يد بيد، وفوه إلى في.

والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال، ثم يجدونه مخالفا للرسوم التي وضعوها  
للحال، فيتأولون لذلك كعادتهم في التأويل.

وكذلك يقولون: «مطرنا سهلنا وجبلنا، والسهل والجبل». وجاء القوم  
أولهم وآخرهم، والأول والآخر يرفعون ذلك كله فيعرب به النحاة بدلا، ويروى  
منصوبا، فتكون معضلة لدى النحاة يستعان فيها بأنواع من التأويل

وتعرف تسفهم في إعراب «عمر ك الله» و«نحن العرب» و«إياك والأسد»  
و«إياك الأسد». وكذلك تعرف عناهم في تلمس السبل لإعراب «عذيرك»  
في مثل قول عمرو بن معد يكرب

أريد حباءه ويريد قتلى \* عذيرك من خليلك من مراد

وقول ذى الأصبع المدواني:

عذير الحى من عدوا \* ن كانوا حية الوادى  
وإعراب ذلك كله، وسواه مما يحتد فيه الخلاف، ويكثر فيه التقدير  
والإضرار أمر قريب واضح، فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، ولا هي  
مضاف إليها فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب. اهـ

إن المؤلف قد وقع على ما يحسم الخلاف بين النحاة، وكشف عن شيء  
يعصمنا من التأويلات الكثيرة في «مثل كلمته فاه إلى في»، و«عذيرك من  
خليلك من مراد» و«إياك والأسد»، و«عمر ك الله»، و«مطرنا سهلنا  
وجبلنا» - لا خلاف بعد اليوم إن الأمر فيها بين

وإعراب ذلك كله وسواه مما يحتد فيه الخلاف ويكثر فيه التقدير والإضرار  
أمر قريب واضح، فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، ولا هي مضاف إليها  
فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب

حسن هذا، ولكن بقي أن يقال: إن ما يلزم النصب أنواع كثيرة، فمن أى  
نوع هذه الأشياء؟ إن مما يلزم النصب المفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى  
والمفعول المطلق، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول معه، والمفعول  
لأجله، فمن أى هذه الأشياء ما نحن فيه؟ وبعبارة أخرى أن غير المحدث عنه  
والمضاف أمور كثيرة هي ما ذكرناه فمن أيها ما وقع فيه الخلاف

إن المعنى يتوقف على معرفة من أى نوع هي، لذلك بحث عنه النحاة  
وتوغلوا في البحث

كما لا يكفي عالم الحيوان أن يقول هذا حيوان، أو من الحيوانات الثديية، أو



من ذوات الحلق ، بل لا بد أن يعينه أى نوع هو فى جنسه ، وأى صنف هو فى نوعه ، كذلك لا بد للنحوى . أن يعين من أى المنصوبات هو

إنها ليست مسندا إليها فترفع ، ولا مضافا إليها فتجر ، فهى منصوبة ، وهذا غير كاف فى فهم الكلام ، فقد بقى أن يقال : هذه الكلمات ، أهى منقطعة عما قبلها وما بعدها ، لاتعلق لها بشئ فى الكلام ؟ وإذا لا تدل على معنى تركيبى ولا تدل إلا على معناها الوضعى ، أم هى متعلقة بما قبلها ، أو بما بعدها ، وإذا فأنوع هذه العلاقة ؟ أهى علاقة المفعول بفعله ، أم علاقة الحال بعامله ، أم علاقة التمييز بصاحبه ، أم علاقة المفعول لأجله ، أم المفعول فيه ، أم المفعول المطلق ؟ والمعنى يختلف بحسب هذه العلاقات

فإذا كنا نعلم حتما أنها ليست كلمات مسرودة ، وإنما هى كلمات من أجزاء الكلام المفيد ، فلا بد أن تكون ذات علاقة بما هى فيه من الكلمات ، ولا بد لفهم الكلام أن نعلم نوع هذه العلاقة ،

لو كان ما ينصب من الكلمات نوعا واحدا ، لايختلف فيه معنى الكلام ، لكفى أن يقال هو منصوب فحسب ، أما المنصوبات كثيرة ومعانيها مختلفة ، إذ الحال فى معنى فى حال كذا ، والتمييز لرفع الأبهام ، والمفعول لأجله للتعليل ، والمفعول فيه لبيان زمان الفعل أو مكانه ، أما وهو كذلك فلا بد من بيان أى نوع هو فى المنصوبات . ليس البحث عن عامل عذيرك ، وعامل فاه إلى فى ، إلا بحثا عن علاقة

الكلمة بالكلام ، ومعرفة مركزها فى الجملة

وهب اللغة العربية لا إعراب فيها فبقى بعد علينا أن نبحث هذا البحث لنعرف علاقة الكلمة بالكلمة ، ونعلم أهى تعليل لها أم ظرف

زمان أو مكان لها ، أم هى مبينة لما انبهم منها الخ  
فماخاله المؤلف فيه غناء ، لاغناء فيه ، ولافائدة عنده ، فقد خال جوهر او ماسا

ماهو حجر و صدف

﴿ الأصل فى المبني أن يسكن ﴾

خلاصة ما ذكره المؤلف فى هذا الباب

- ١ ذهب النحاة إلى أن الأصل فى المبني أن يسكن
- ٢ المؤلف يخالفهم فيرى أن الأصل فى المبني أن يفتح
- ٣ الدليل على ذلك استقرار حروف المعاني فوجد المفتوح فيها أكثر من الساكن وهى مبنية

٤ اتبع المؤلف اصطلاحا فى الساكن والمتحرك قرره من قبل واطرد بحته عليه وهو أن حروف اللين امتداد لما قبلها من الحركات ، فحرف [ إلى ] ثنائى مفتوح ، وحرف [ فى ] أحادى مكسور

٥ تكلف المؤلف ذلك ليقيم الدليل على أن الفتحة أخف من السكون فيتم له ما أراد من أن الفتحة لامعنى لها ، بل اجتلبت للخفة - انظر إحياء النحو من ص ١٠١ إلى ص ١٠٨

الحركات بما فيها الفتحة أثقل من السكون ، بالرجوع إلى الحس عند النطق بالحركة ، وعند النطق بالسكون ، وبالأدلة التى ذكرناها فيما تقدم ، وقد ترك العرب الأخف وهو السكون إلى الحركات فى المعربات لدلالاتها على المعانى ، فتحملوا مشقة الحركة ، لاحتياجهم إلى الأمانة عن المعانى المختلفة ، ولا كذلك الحال فى المبنيات ، ومنها حروف المعانى ، فحروف المعانى لم يتوارد عليها معان يحتاج فى



الأبانة عنها إلى الأعراب ، فالحكمة تقضى ألا نتكلف المشقة مشقة الحركة ، وأن نتبع الأخف وهو السكون ، فالأصل في المبنى ومنه حروف المعاني السكون ، لأن البناء ضد الأعراب ، فلم يقصد به الأبانة عن المعاني المختلفة في الاسم ، ولأنه لا يتوارد على حروف المعاني معان يحتاج في دلالتها عليها إلى الحركات ، فوجب أن تبقى على أخف الأحوال ، وهي حالة الأسكان ، فما سكن منها فقد جاء على الأصل ، وما تحرك فلعله عارضة يسأل عن سبب هذه الحركة وعن علتها ، وإذا نظرت إلى سبب تحرك ما تحرك ، تجده في الغالب التخلص من التقاء الساكنين لوجاء على الأصل وسكن .

وذلك كأن وإن ولكن وكأن وليت ولعل ومنذ وجير . أو تجده الهروب من الابتداء بالساكن ، مثل لام الجر وبائه . فهذه لو سكنت ، وهي على حرف واحد لزم الابتداء بالساكن ، ولغة العرب تأباه

هذه هي طريقة النحويين ، وهي كما ترى طريقة مبهمة مأمونة العثار ، جارية على أقوم منهج في البحث ، وهي يعاضدها العقل ، والحس ، والاستقراء في البحث . أما نصيب الحس فهو تذوق هذه الحركات ، وتذوق السكون ، ومعرفة الخفيف منها والثقيل ، ومعرفة أن الحرف المحرك حرف وبعض حرف آخر ، وأن الحرف الساكن حرف فقط ،

وأما نصيب العقل فهو الحكم بأن الحرف فقط أخف من الحرف وبعض حرف آخر ، وأنه لا يرتكب الأثقل إلا لغرض ، فإذا لم يكن غرض لجأنا إلى الأخف ، وأن حروف المعاني لم يتوارد عليها معان يحتاج في الأبانة عنها إلى الحركات ، فوجب أن تكون ساكنة إلا لعل ، وأن البناء لما كان ضد الأعراب

علم يقصد منه في الأسماء والأفعال الإبانة عن المعاني ، ووجب أن تكون ساكنة إلا لعارض

وأما نصيب الاستقراء ، فهو أننا استقرأناها فوجدنا أنها ساكنة على هذا الأصل ، ما لم يمنع مانع ، ووجدنا أن ما خرج عن هذا الأصل فلعله كالخاص من التقاء الساكنين

ولكن هذه السبيل تعمر على المؤلف ما ارتآه ، من خفة الفتحة عن السكون ، وما يؤدي إليه ذلك من أن الفتحة ليست علم إعراب ، فلا دلالة لها على شيء إلا الخفة ، لأنها لو كانت أخف من السكون لكان الأصل في المبنى أن يفتح لا أن يسكن ، لأنه لم يقصد بالبناء الدلالة على معنى كما قصد بالأعراب

فأراد المؤلف أن يقيم الدليل على أن الأصل في المبنى أن يفتح واستعان على ذلك بالاستقراء فأدى به الاستقراء إلى أن المفتوح من حروف المعاني أكثر من الساكن ، وما كان أكثر فهو الأصل ، ولا بد أن نلاحظ هنا أن المؤلف ارتكب في سبيل البيان عن أن المفتوح أكثر من الساكن كثرة مطلقة أن يجعل الألف الساكنة كلا وبلى وإلا ولولا ولوما ، فتحات ممتدة فهذه الحروف على رأيه مفتوحة لساكنة ، وأن يجعل الياء الساكنة كسرة ممتدة ، فهي متحركة بالكسر لساكنة ولذلك عد هذه الحروف من المتحركات لا السواكن

وهذا يؤدي إلى أن تكون الواو في أكلوا امتدادا للضمة ، والألف في أكلت امتدادا للفتحة ، والياء في كلى امتدادا للكسرة ، فليس فيها إلا حركات مشبعة ، فليس هناك واو هي ضمير جماعة الذكور ، ولا ألف هي ضمير الاثنين ، ولا ياء هي



ضمير المؤنثة المخاطبة ، مع أنها كلمات موجودة لها دلالتها على ما ذكرناه ،  
ولها معاني هم وهما وأنت

ولا نظن أن المؤلف يرتكب أن بعض الفتحة هو ضمير المثنى ، وأن بعض  
الضمة هو ضمير جماعة الذكور . وأن بعض الكسرة هو ضمير المخاطبة ، لأن  
ذلك يشوش في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، لأن هذه الأقسام أقسام  
من الكلمة التي هي حروف أو مؤلفة من حروف لا قسم من الحركات

ونلاحظ أيضا أن ما فعله المؤلف يشوش كثيرا في علوم العربية ، النحو  
وغير النحو

حروف اللين امتداد لما قبلها من الحركات ، فحرف [ إلى ] ثنائي مفتوح  
وحرف [ في ] أحادي مكسور ، أنظر إحياء النحو ص ١٠٥

ألا يدري المؤلف ماذا يشوش هذا في علم النحو ؟  
إنه يؤدي إلى أن يكون مثل يخشى من الأفعال المضارعة المعتلة بالألف  
منصوبا ، فما دام حرف إلى ثنائيا مفتوحا فمثلها يخشى تكون مفتوحة ، ولا موجب  
لتنصب في مثل يخشى زيد ، أما النحاة فيرون أنها ساكنة والفعل مرفوع وقد ردت  
الضمة عليه للتعذر

أيدري المؤلف ماذا يشوش هذا الذي زعمه في غير النحو ؟  
إن علماء العروض جعلوا مثل [ في ] حرفين أولهما ساكن والثاني متحرك  
مثل قد وب ، وجعلوا الجميع سببا خفيفا ، وقابلوهما في الميزان بحرفين ، أولهما متحرك  
وثانيهما ساكن ، مثل الميم والسين ، أو التاء والفاء ، في مستغفلان ، أما على طريقة  
المؤلف فهي حرف واحد مكسور ، ويلزم ألا تقابل في الميزان إلا بحرف واحد

متحرك ، ولا أدري كيف يكون وزن الشعر الذي يوزن بمثل هذا الميزان  
إنه شعر يفقد اتزانته وانسجامه وما فيه من نعمة موسيقية بديعة

لوجرينا على طريقة المؤلف لكان رمى وما مائله ثنائيا مفتوح الآخر  
وعلى ذلك يقابل في الميزان الصرفي بحرفين لا بفعل ، وهذا يؤدي إلى أن  
الأفعال فيها ما هو ثنائي ، ويؤدي إلى أن يكون مصدره شيئا آخر غير الرمي  
لأن هذا مصدر ثلاثي الأصول

لقد كنت فيما مضى من مباحث المتراف أغالب الضحك فأغلبه ، أما في هذا  
البحث فأردت أن أغالب الضحك فغلبني ، فها أنا ذا أضحك ملء فمي من هذا  
الزلزال الذي لاحدله ولا آخر

بعد هذه الملاحظة نرجع إلى الموضوع  
ليس معنى الأصل في قول النحاة ( والأصل في المبني أن يسكننا ) الكثير  
الغالب كما فهم المؤلف وإنما معناه ما يقتضيه القياس ، فالقياس يقتضي أن  
يسكن المبني وما خرج عن مقتضى القياس فلعله ، وقد ذكرنا القياس الذي يقتضي  
أن يكون المبني ساكنا ، وذكرنا بعض العلل التي تؤدي إلى الخروج عن ذلك  
الأصل ، وسنبسط الكلام هنا بعض البسط

إن الباء والكاف واللام والواو من حروف الجر كان مقتضى الأصل أن تبني  
على السكون ، ولكن أوجب الخروج عن ذلك الأصل أنها كلمات على حرف  
واحد ، وتقع في أول الكلام ، وما كان كذلك لا ترضى اللغة العربية أن يكون  
ساكنا ، لأن في الابتداء بالساكن ثقلًا تأباه اللغة العربية ومن شاء أن يعرف  
قوة هذه العلة فليرز نفسه على أن يسكن هذه الحروف وينطق بها مبتدئا . فإنه



يجد لها من الثقل ما تحامت مثله هذه اللغة الشريفة  
قال الرفاعي في حاشيته على شرح لامية الأفعال ص ٤

ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون ، فإن الابتداء بالسكون وإن لم يمتنع في نفسه ، بل كان موجودا في غير العربية ، كالعجم لاسيما الخوارزم عند كون تلك الحروف من الصامتة ، لكنه غير جائز في العربية ، لكونها على غاية الأحكام وفي الابتداء بالسكون نوع بشاعة ، كالوقوف على الحركة مع إمكانه بلا شبهة ، ومن ادعى الامتناع مطلقا فقد رده المحقق الشريف بأنه حكاية عن لسانهم الخصوص ، فلا يقوم حجة على الغير ، ومن استدل عليه بالاستقراء ، فإن كان ناقصا فليس بمفيد ، وإن كان تاما فبعد تسليمه لا يدل إلا على عدم الوقوع ، وهو لا يستلزم الامتناع ما أردنا نقله

وقد كنا أردنا في الاستدلال أن نذهب إلى امتناع الابتداء بالسكون ، ولكننا رأينا فيه هذا الخلاف الذي أشار إليه الرفاعي ، ورأينا أن كونه غير جائز في العربية كاف في المطلوب فاكفينا به

إذا كان الأمر كما قدمناه فقدم للنحاة ما أرادوه من أن السكون أخف من الحركة ، وأن الفتحة تدل على معنى ، كما أن أختيها الضمة والكسرة تدلان على معنى ، وأن الأصل في المبنى أن يسكن ، وبطل مذهب المؤلف فيما يحاوله من خلاف ذلك

﴿ العلامات الفرعية للأعراب ﴾

هذا الباب أمره سهل ، فقد وافق المؤلف في فصول منه آراء بعض النحاة . فأعراب الأسماء الستة بالحركات الممتددة قال به المازني ، وقد ذكر مذهبه ورد

عليه ابن الأنباري في كتابه « الإيضاح في أسباب الخلاف » ونحن ننقل ما قاله  
قال في ص ٦

وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات . وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك ، من غير واو ، ولا ألف ، ولا ياء ، كما يقولون في حالة الأفراد من غير إضافة .

وقال في ص ٩ ، ١٠ ، ١١

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ، فقال لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فدل على أن الباء حرف الإعراب ، وأن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة حركات إعراب وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء ، فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة ، وقد جاء ذلك كثيرا في استعمالهم ، قال الشاعر في إشباع الضمة

الله يعلم أنا في تلقينا \* يوم الفراق إلى إخواننا صور  
وأنتي حينما يثنى الهوى بصرى \* من حيث ماسلكوا أدنونا فنظور  
أراد فأنظر فأشبع الضم فنشأت الواو . وقال الآخر

هجوت زبان ثم جئت معتبرا \* من هجو زبان لم تهجو ولم تدع  
أراد تهج وقال الآخر

﴿ كأن في أبياتها القرفول ﴾



أراد القرفل ، وقال الشاعر في إشباع الفتحة  
وأنت من الغوائل حين ترمى \* ومن ذم الرجال بمنزح  
أراد بمنزح فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقال الآخر  
أقول إذ خرت على الكلكال \* ياناقنا ماجلت من مجال  
أراد الكلكال ، وقال الآخر  
إذا المعجوز غضبت فطلق \* ولا ترضاها ولا تملق  
أراد ولا ترضاها ، وقال عنتره  
ينباع من ذفرى غضوب جسر \* زياقة مثل الفنيق المكدم  
أراد ينبع ، وقال الشاعر في إشباع الكسرة  
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة \* نفى الدراهم تنقاد الصياريف  
أراد الدراهم والصيارف فأشبع الكسرة ، فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون  
الدراهم جمع درهام ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال ، وقال الآخر  
كأني بفتحاء الجناحين لقوة \* على عجل منى أططى شمالي  
أراد شمالي ، وقال الآخر  
لما نزلنا نصبنا ظل أخبية \* وفار للقوم باللحم المراجيل  
أراد المراجيل ، وقال الآخر  
لا عهد لي بنضال \* أصبحت كالشن البالي  
أراد بنضال ، وقال الآخر  
ألم يأتيك والأنباء تنمى \* بما لاقت لبون بني زياد  
أراد ، ألم يأتك ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، وإشباع الحركات حتى تنشأ

عنها هذه الحروف كثير في كلامهم ، فكذلك هاهنا ، وهذا القول ظاهر الفساد  
لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، وأما  
في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالأجماع ، وهاهنا بالأجماع تقول في حال  
الاختيار : هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك ، وكذلك سائرهما ، فدل على أنها  
ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للأعراب ، على ما سنبين في  
الجواب عن كلمات الكوفيين . اهـ  
والذي يعيننا هنا أن نبين العلة التي جعلت النحاة لا يقولون بما قاله المازني  
ولا يطردون ذلك في بقية الأبواب  
إنه وقف في طريقهم المثني فرأوه في حالة الرفع بالألف ، أو بالفتحة الممطولة  
وهذه بعيدة عن الضمة التي كانت من حقه ، ورأوه في حالة النصب بالياء وهي  
بعيدة عن الفتحة الممطولة ، ورأوه في حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها وهي بعيدة  
عن الكسرة أو الكسرة الممطولة ، فليست تصلح لأن تكون حركات ممطولة  
فتخرم القاعدة القائلة إن الأعراب كله بالحركات ممطولة أو غير ممطولة ، فلما رأوا  
ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف ، فهي معرفة بالألف رفعا ، وبالياء  
نصبا وجرا ،  
وإذا جاز ذلك في المثني ، فلا مانع أن يفهم ذلك أيضا في الأسماء الستة ،  
وفي جمع المذكر السالم ،  
والمسألة محتملة لأن نسلك هذا السبيل الذي سلكه جمهور النحاة ، أو نسلك  
السبيل الذي سلكه المازني وتبعه فيه المؤلف وتوسع فيه ، ولكنه وقف لا يدري  
ما يفعل أمام المثني لم يستطع حل إعرابه ولا تعليله



### ﴿ التوابع ﴾

يأبى المؤلف أن تكون التوابع خمسة ، ويرفض هذا التقسيم ويجعلها اثنين فقط ، أحدهما يكون التابع مع الأول بمنزلة عبد الله ، لا يفهم المعنى إلا بهما معا ، وهذا قسم يشمل النعت ، والثاني يكون المتبوع دالا على معناه مستقلا ، والتابع دالا على معنى الأول مع حظ من البيان يحى من قرن الكلمتين إحداهما بالأخرى ، وهذا يشمل البديل والتوكيد وعطف البيان أما عطف النسق فيأبى أن يسميه تابعا

ويعيب المؤلف على النحاة ذكر بابين للتوكيد والبديل ، ويرى أن التوكيد هو البديل ، لأنه لا فرق بين أن تقول : جاء القوم بعضهم ، وجاء القوم كلهم . فالأولى أن يجعل بابا واحدا هو باب البديل - انظر كتاب إحياء النحو من ص

١١٤ - إلى ص ١٢٤

ونحن نرى أننا مضطرون إلى تقسيم التوابع إلى أقسامها الخمسة ، ولا يكفي تقسيمها إلى هذين القسمين ، لأن أولها - أن معانيها مختلفة متمايزة ، والغرض منها مختلف . ثانيها - أن أحكامها مختلفة فيلزم التمييز بينها ليميز بين أحكامها ، ثالثها - أن التقسيم الذى ذكره ليس حاصرا إذ هناك من التوابع ما ليس داخل في القسمين اللذين ذكرهما المؤلف ، كبديل البعض من الكل ، وبديل الاشتغال ، وبديل النسيان وبديل الغلط إذ المؤلف أدخل البديل في القسم الثانى ، وبالتأمل يرى أن القسم الثانى لا يشمل من أنواع البديل إلا بديل الكل من الكل ، لأن النوع الثانى هو أن تكون الكلمة دلت على معنى ، والتابع دل على ذلك المعنى بعينه ، واجتماع التابع والمتبوع أفاد الإيضاح ، ومن المعلوم أن بديل الاشتغال لم يدل على ما دل عليه البديل

منه ، لأن علمه فى نفغنى المعلم علمه ، دل على معنى غير معنى المعلم ، ولأن بديل البعض من الكل دل على معنى غير معنى المبدل منه ، ضرورة اختلاف البعض والكل ، كاشتريت الدار ثلثها ، ولأن بديل الغلط وبديل النسيان كذلك يدلان على معنى غير معنى المبدل منه ، تقول : رأيت زيدا حمارا ، أردت أن تقول : رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ، فتداركت هذا الخطأ فأبدلت حمارا منه ، وكذلك القول فى بديل النسيان ، تقول جاءنى على محمد ، جرى كلامك أولا على نسبة الجمى إلى على ، ثم تبين فساد ذلك فقلت محمد

وأما أن معانيها والأغراض منها مختلفة فلذلك ينبغى أن يفرق بينها ، فيدل على ذلك أن التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول ، تقول كلمت الوزير ، فيحتمل أن تكون كلمت حاجبه أو كاتبه ، ولكنك تجوزت فى التعبير فإذا قلت : نفسه ، فقد قررت أمر المتبوع فى النسبة ورفعت احتمال هذا التجوز ، وتقول : سجد الملائكة فيحتمل أن يكون سجد البعض ولكنك تجوزت فذكرت الملائكة ، فإذا قلت : كلهم ، فقد قررت شأن المتبوع فى الشمول ورفعت هذا الاحتمال . فأين هذا من معنى البديل وأغراضه المختلفة التى بينا بعضها من الاضراب والغلط والنسيان والاشتغال والبعض ؟

وأما أن أحكامها مختلفة فيكفى أن تعلم أن النكرة لا تؤكد توكيدا معنويا بخلاف البديل ، فإنه يكون من النكرة كما يكون من المعرفة ، وأن النفس والعين ولفظ كل لا بد من اتصالها بضمير المؤكد ، وأجمع لا يشترط فيها ذلك ، وهذه أحكام يخالف فيها التوكيد البديل

ومن اطلع على التوابع وجد أحكامها كثيرة ومختلفة ، وليس من غرضنا



الاستقصاء، وهذا كله حري أن يجعلها أقساما مختلفة، ويقضى على من يؤلف أن يميز بينها، ويبين أقسامها، ويفرد كل قسم بالبيان ﴿ عطف النسق ﴾

يأبى المؤلف أن يكون عطف النسق من التوابع، ويعيب على النحاة عدمه منها، ويرى أنه في مثل جاء زيد وعمر، متحدث عن الثاني كما هو متحدث عن الأول، وحق الاسم المتحدث عنه الرفع، وليس الأول أحق بهذا النوع من الأعراب، ولا الثاني محمولا عليه. كلا الاسمين متحدث عنه، وكلاهما له إعراب، المتحدث عنه وهو الرفع، وكذلك في الأضافة اهـ

ليس كون الاسم تابعا منافيا لكونه شارك الأول في الحكم، فإن كان الأول متحدثا عنه، كان الثاني متحدثا عنه أيضا، وإن كان الأول مضافا إليه كان الثاني مضافا إليه أيضا

لامنافاة بينهما لأن التابع هو ما يتبع ما قبله في الأعراب لفظا أو تقديرا أو محلا، فلا ينافي هذا كونه مشاركا الأول في الحكم، وأنه متحدث عنه، كما أن الأول متحدث عنه، أو مضاف إليه كما أن الأول مضاف إليه، والنحاة صرحوا بذلك فقالوا: إن الواو والفاء وتم تفيد التشريك في الحكم

والذي جعل النحاة يقولون إن الأول متبوع والثاني تابع، أن المعنى الذي أوجب للأول الرفع وهو الفاعلية أو العمدية - على الخلاف في ذلك - جاء من ارتباطه بالفعل مباشرة، أما الثاني فجاء ذلك المعنى من ارتباطه بالفعل بواسطة حرف العطف بعد ارتباط الأول به بلا واسطة، فكان الأول متبوعا والثاني تابعا، وهذا كلف في هذه التسمية: ومن أجل ذلك اختلف النحاة في العامل في المعطوف، فقال قوم

هو الفعل بواسطة حرف العطف، وقال آخرون هو حرف العطف - وأنت تعلم مما قبلنا لك في نظيره أن معنى هذا الاختلاف هو الاختلاف فيما أوجب المعنى الذي استحق به المعطوف الأعراب، فرأى قوم أن الذي أوجبه هو الفعل بواسطة الحرف ورأى آخرون أنه حرف العطف، فبمجرد بحى حرف العطف في الكلام لبس الاسم المعنى المقتضى للأعراب

والمقام هنا يحتمل بسطا أو في، ولكنني لأريد الأطلالة، وأرى أنني ذكرت الأسس الأولى التي إذا علمها المرء رجع كلام النحاة إلى ما قلنا، ورد كل شبهة تقف في سبيله

وقد دعا المؤلف بعد ذلك إلى أن تدرس معاني أدوات العطف، كما دعا إلى مثل ذلك في أدوات النفي، ورأى أن هذه أحق الدراسات النحوية أن توفر عليها العناية، وينعم فيها النظر، لنكشف عن أسرار العربية في التعبير، ومزاياها في البيان وحسن التصوير

لقد فعل النحاة ما أراد المؤلف، وما عليه إلا أن يرجع إلى كتبهم ليرى المعجب والمطرب، وقد نقلنا من قبل نبذة مما قاله سيبويه في الكتاب في معنى - أو وأم - وهما من حروف العطف، وقد سلك في بقية حروف العطف ما سلكه فيهما، وقد بين فيما نقلناه من خصائص العربية وأسرارها في التعبير، ومزاياها في البيان والتصوير ما فيه مقنع للناظرين

﴿ النعت السببي ﴾

(قال المؤلف ص ١٢٤)

ويجب أن نعود إلى بحث نوع من النعت، وهو الذي يسميه النحاة «النعت (١٣ - النحو)



السببي « ومثله قوله تعالى « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » ٧٥ : ٧٤ وقولك « رأيت قتيبا كية عليه أمه » وظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقة ارتباط النعت على ما بيننا من قبل ، وأسلوب الكلام أن تقول في المثل : رأيت قتيبا كية عليه أمه ، ترفع ، والرفع هو وجه الكلام ، من حيث كان البكاه وصفا للأم وحديثا عنها ، أما موافقة الكلمة لما قبلها في الأعراب ، فذلك يجيء من باب آخر ، هو باب المجاورة وكل ما عدا عند النحاة نعتا سببيا فخمة أن يفصل عما قبله ، وألا يجري عليه في إعرابه ، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الأعراب ، وكان ذلك من باب الأعراب بالمجاورة ، وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جنى في توجيه ما رووا عن العرب من مثل : « هذا جحر ضب خرب » قال النحاة هو جحر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن جنى : « ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه في اللغة العربية كثير جدا ، وأصله » هذا جحر ضب خرب جحره ، فحذف كلمة جحر لأنها واضحة في المعنى » اه فالذى نقول به هنا هو أن تخريج ابن جنى لهذا المثل حكم شائع في جميع النعت السببي ، وحقه كلة الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث ، وعلى أن الجملة كلها هي التي تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع ويعطى إعراب ما قبله ، اتباع المجاورة لا اتباع النعت ، فلو أنه كان صفة لما قبله لكان بعيدا أن نقول : القرية الظالم وفقى باكية ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانها ، وحرصهم على التفريق ما بين المذكر والمؤنث . فقد انتهينا من أقسام التوابع وأحكامها كما عدها النحاة ، وأسقطنا منها نوعا هو العطف ، وقسمنا باقيها قسمين : النعت والبدل ، وبيننا أنها في أحكامها لا تخالف الأصل الذى قررنا من قبل في معانى الأعراب . وخالفنا النحاة في

النعت السببي ، وجعلناه اتباعا للمجاورة . اه  
يقول المؤلف : فلو أنه ( النعت السببي ) كان صفة لما قبله لكان بعيدا أن نقول : القرية الظالم ، وفقى باكية ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانها ، وحرصهم على التفريق بين المذكر والمؤنث ، فأنت ترى أنه فهم من قول النحاة نعت سببي ، أنه وصف لما قبله حقيقة ، ولذلك قال : لو كان صفة لما قبله لما صح أن نقول القرية الظالم وفقى باكية ، أى لعدم المطابقة بين النعت والمنعوت ، فإن المنعوت في المثال الأول مؤنث ، والنعت مذكر ، والمنعوت في المثال الثانى مذكر والنعت مؤنث ، والعرب تعنى بالنوع وبيانها والواقع أن النحاة يرون أنه ليس وصفا لما قبله حقيقة ، بل هو نعت لما هو من سببه ، وهو الأهل ، والأم ، هنا ، وإنما جرى في الأعراب على ما قبله ، وفقى قولهم : نعت حقيقى ، ونعت سببي ، دلالة على ذلك ، أى فهو نعت لما هو من سببه ، لا نعت له ، وترجمة سيديويه نص فيما نقول وهي [ هذا باب ما تجرى عليه صفة ما كان من سببه ، وصفة ما التبس به ، أو بشئ من سببه ، كمجرى صفته التي خلصت له ] فهذا الكلام واضح في أنها صفة ما كان من سببه ، ولكنها جرت عليه في الأعراب كمجرى صفته الخالصة له ، فالمؤلف فهم قول النحاة على غير ما أرادوا ، وتكلف الرد عليهم ، ولو أنه فهمه على وجهه لما تكلف الرد عليهم ، وليس هذا الموضع بالذى يخفى على مثل المؤلف ، فقد قال النحاة نعت حقيقى ، ونعت سببي ، وبينوا أن النعت الحقيقى وصف لما قبله حقيقة ، وأن النعت السببي ليس وصفا لما قبله حقيقة ، بل هو وصف حقيقة لما هو من سببه ، وجرى عليه في الأعراب كمجرى صفته الخالصة له ، فلا عذر للمؤلف في هذا التورط غير المحمود



ليس بين المؤلف و بين النحاة خلاف في أن النعت السببي ليس وصفا لما قبله حقيقة ، إنما الخلاف بينهما هل مماثلته في الأعراب لما قبله من قبيل الأعراب بالمجاورة ، أو من قبيل أن العرب تجري صفة ما كان من سبب الشيء مجرى صفة الشيء ؟ يذهب المؤلف إلى الأول ، والنحاة إلى الثاني ، وما ذهب إليه النحاة أدق ، ذاك لأن العرب تقول : جاء معاوية سائرا خدمه بين يديه ، فنصبوا سائرا على الحال ، والحال وصف لصاحبها ، وصاحبها هنا هو معاوية ، وليست من صفة معاوية ، وإنما هي من وصف خدمه ، ولا سبيل إلى أن نقول : أتبع في الأعراب لما قبله للمجاورة لأنه لا إتياع في الأعراب ، بل السبيل أن نقول : أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفة ، فكما تجيء صفة حالاً منه ، كذلك تجيء صفة ما كان من سببه حالاً منه : فننصب ، وكما تجرى صفة عليه في الأعراب ، كذلك تجرى صفة ما كان من سببه عليه في الأعراب كما تجرى صفة التي هي له ومن العجيب في هذا الفصل أنه حمل كلام ابن جني على نقيض ما أراد ، وذلك أن المؤلف أراد أن يحمل كل نعت سببي على أنه إعراب بالمجاورة ، واستشهد بقول ابن جني [ ليس أي مثل : « هذا جحر ضب خرب » بقليل ولا شاذ بل منه في اللغة العربية كثير جدا ، وأصله « هذا جحر ضب خرب جحره » فحذف كلمة جحر لأنها واضحة في المعنى ]

وهي لا تساعد ، إذ ابن جني يريد أن يحمل كل جر بالمجاورة على أنه ليس كذلك ، بل هو جر على أنه نعت سببي ، ولذلك لم يجعل في خرب ضميراً يرجع إلى ما قبله ، بل قدر له اسماً ظاهراً هو جحره ، فيكون من قبيل النعت السببي الذي يرفع اسماً ظاهراً معه ضمير يعود على المنعوت

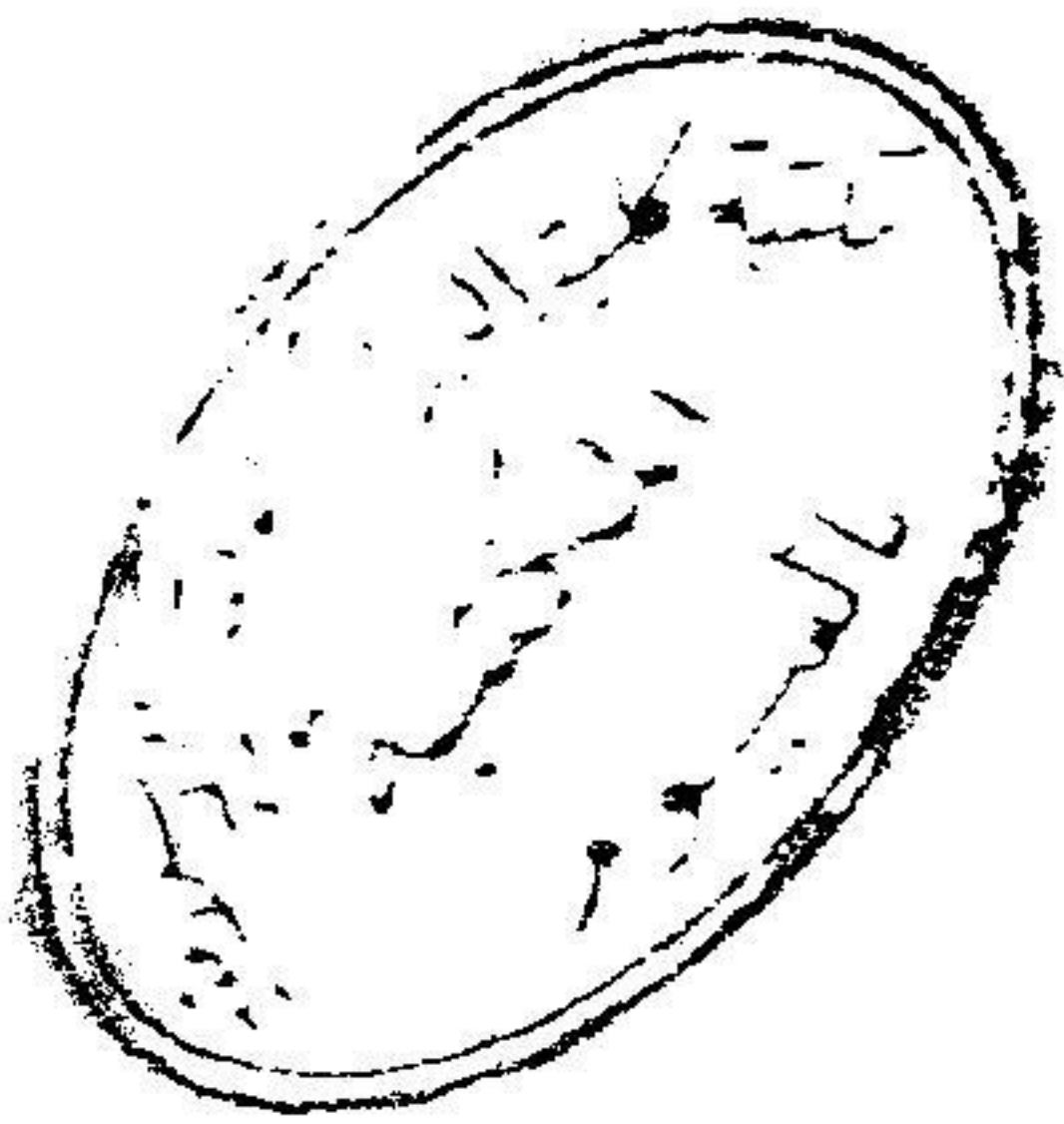
والمؤلف يريد أن يحمل كل نعت سببي على أنه أعراب بالمجاورة ، فما ذهب إليه ابن جني نقيض ما أراده المؤلف ، ولعله خدع بقول ابن جني « وهو كثير شائع » فظن أنه يريد وهو كثير شائع ، مع أنه جر بالمجاورة وابن جني لا يريد ذلك ، بل يريد وهو كثير شائع لأنه من باب آخر غير الأعراب بالمجاورة ، إذ هو نعت سببي بتقدير هذا جحر ضب خرب جحره ، فحذف جحره للعلم به

✽ الخبر ✽

يرى المؤلف في هذا الفصل أن الخبر تابع من التوابع ، وأنه أخرى أن يعد من التوابع ، وأن يكون إعرابه بالتبع للمبتدأ ، لأن العرب تحب الموافقة بين اللفظتين راجع ص ١٢٦ من كتاب إحياء النحو ونحن نرى أن عدة من التوابع يحدث تشويشا ، لأن من التوابع ما يجب مطابقته للمتبع في التعريف والتشكيك كالنعت ، ومنها ما لا يجب مطابقته ولا يدري أيلحق بالأول أم بالثاني في ذلك ، مع أنه مما لا يجب المطابقة بينه وبين المبتدأ في التعريف والتشكيك ، إذ قد يكون نكرة والمبتدأ معرفة كقولنا محمد مجتهد

ولأن التوابع تشترك في أنها مستغنى عنها في الأسناد ، فليست أحد ركني الأسناد ، بخلاف الخبر فإنه ركن من الأسناد ، فأولى أن يفرد عنها ، ولأن القول بأن حركة الخبر حركة إتياع يجعل الحركة أمراً لفظياً لا يدل على معنى ، ولقد فطن بعض علماء العربية إلى أن هذه الحركة تدل على معنى له خطره ، وسنوضح ذلك فيما يأتي

مما لا شك فيه أن أركان الإِسْنَاد في العقل ثلاثة ، مسند إليه ، ومسند ،





ورابطة تدل على الإسناد ، يوضح ذلك أنك إذا سردت المسند إليه والمسند كما تقول واحداً اثنان ثلاثة أربعة ، دون أن تلاحظ نسبة بينهما لم يكن دالاً على المعنى التركيبي ، ولكنك إذا لاحظت بينهما النسبة على جهة الأسناد دلاً على المعنى التركيبي وهو الحكم على المسند إليه بالمسند

هذه النسبة قد وضع لها في لغات أخرى غير العربية لفظ يدل عليها ، أما في العربية فقد ذهب قوم إلى أنه وضع لها لفظ هو ، فإن لفظ بها فذاك وإلا فهي مقدرة ، وتسمى رابطة غير زمانية ، وهناك رابطة زمانية هي لفظ كان في مثل قولنا كانت الشمس طالعة

وذهب قوم من المحققين إلى أن الرابطة في لغة العرب هي الحركة الأعرابية . فالتعبد مجتهد : الرابطة فيه هي الحركة الأعرابية في قولنا مجتهد ، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة

وهذا الرأي يجعل الحركة في الخبر غير معطلة ، بل هي حركة دالة على معنى في القضية لا يقل أهمية عن المسند إليه والمسند ، ولا تتم بدون القضية . وسنقل هذا الرأي من كلام العلماء المتقدمين . قال سعد الدين التفتازاني في شرحه حاشيته على الرسالة الشمسية في المنطق

«اللفظ الدال على النسبة الحكمية يسمى رابطة لربطها الموضوع بالمحمول ، وزعموا أنه أداة لدلالته على معنى غير مستقل - أعني النسبة المتوقفة على المنتسبين - لكنها قد تكون في قالب الاسم كـ هو في قولنا زيد هو عالم ، وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة كـ كان في قولنا زيد كان عالماً ، وتسمى زمانية ، وفيه نظر من وجوده الأول أنه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجباً لكون اللفظ

أداة لكان جميع الأسماء الدالة على النسب والأضافات أدوات ، الثاني أنه لو كان لفظ كان رابطة ، لانعكس قولنا كل شيخ كان شاباً ، إلى قولنا بعض الشباب كان شيخاً ، على ما هو مقتضى العكس ، ولما كان عكس هذه القضية بعض الكائن شباباً شيخ ، علمنا أن لفظ كان داخل في المحمول ليبدل على تعيين الزمان . الثالث أن لفظ هو في قولنا زيد هو عالم ، ضمير هو عائد على زيد عبارة عنه ، وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلاً ، وإن أريد ما يسمونه ضمير الفصل فهو لا يكون في زيد عالم ، وعلى تقدير أن يكون فهو إنما يفيد الحصر والتأكيد ، وتحقيق أن ما بعده خبر لانت ، لا دلالة له على النسبة أصلاً ، والذي يفهم منه الرابطة في لغة العرب هو الحركات الأعرابية ، بل حركة الرفع تحقيقاً أو تقديرًا لا غير ، لأننا إذا قلنا زيد عالم بالرفع يفهم ذلك منه ، فالرابطة هي الحركات الأعرابية وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة للربط مما لا ينبغي أن يخفى على أحد من المحصلين ، فضلاً عن الحكماء المحققين ، وقدما كنت متأملاً في حل هذا الإشكال ومتصفحاً عن حقيقة الحال في هذا المقام حتى وجدت في كتاب الألفاظ والحروف للفيلسوف المحقق أبي نصر الفارابي ما يدل على أن ليس مرادهم أن لفظة هو موضوعة في لغة العرب للربط ولأنها مستعملة عندهم لذلك ، بل المراد أن الفلاسفة نقلوها إلى ذلك . قال : لما نقلت الفلسفة إلى العرب واحتاجت الفلاسفة - أي الذين يتكلمون بالعربية - أن يجعلوا عباراتهم عن المعاني في الفلسفة والمنطق بلسان العرب ، إلى لفظة تقوم مقام هست في الفارسية ، واستين في اليونانية ، وهي التي تدل على ربط المحمول الاسم بالموضوع ربطاً غير زمني ولم يجدوا في العربية في أول وضعها لفظاً يقوم مقام ذلك ، بخلاف الرابط الزمني فإن الكلمات الوجودية مثل



كان ويكون وسيكون ، تدل على ذلك ، النمسوا في لغة العرب لفظا ينقلونه إلى ذلك ويجعلونه يقوم مقام هست في الفارسية ، واستين في اليونانية ، فاختار بعضهم لفظة هو لأنها قد تستعمل في بعض الأماكن التي تستعمل فيها هست كما في قولنا هذا هو زيد ، وهذا هو الشاعر ، فإن لفظ هو بعيد جدا أن يكون قد استعمل هنا كناية فاستعملوا هو في العربية مكان هست في الفارسية ، وجعلوا المصدر منه الهوية كالأنسانية من الإنسان ، واختار بعضهم بدل هو لفظة الموجود ، وجعلوا مكان الهوية الوجود ، ومكان كان ويكون وسيكون وجدو يوجد وسيوجد اهـ .

هذا كلام السعد في شرح الرسالة

ولعلك تذكر أننا نقلنا أن جماعة من النحويين ، ومنهم الرضى ، يرون أن الضمة علم العمدية ، والعمدة في الكلام المسند إليه والمسند ، فما لبسها كن بقرينة الكلام مسندا أو مسندا إليه ، فالضمة في المسند ليست معطلة أيضا على هذا القول .

أما على رأى جمهور النحاة أن الضمة علم الفاعل فقد قالوا إنها وجدت في المبتدأ لشبهه بالفاعل في أنه مسند إليه ، ووجدت في الخبر لشبهه بالفاعل في أنه ركن الأسناد

﴿ تكلمة البحث في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ﴾

ذكر المؤلف في مبدأ هذا الباب أنه قد انتهى مما يريد إثباته ، وأنه قد بين أن للأعراب علمين ، الضمة والكسرة ، وأن الضمة علم الأسناد ، وأن الكسرة علم الأضافة ، ويرى أن فيما تقدم له بلاغا لما أراد ، ولكنه أراد أن يكمل البحث بمسائل أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ، ويرى أن الأصل الذى

قرره لا يتسق مع هذه الإجازة ، لأنه ما دامت الحركة تدل على معنى يخالف ماتدل عليه الحركة الأخرى ، فإذا اختلفت الحركتان اختلف المعنى ، والمتكلم إذا أراد أحد المعنيين ، وجب أن يأتى بالحركة التى تؤدى هذا المعنى ، فليس هناك شئ يجوز فيه وجهان من الأعراب اهـ

لا يزال المؤلف مقتنعا أو يؤم أنه مقتنع أنه هو الذى كشف عن معانى الأعراب ، ولا يزال على هذه الدعوى القديمة التى بنى عليها كتابه ، وسار عليها من ألفه إلى يائه .

وأنت قد علمت مما قدمناه لك قيمة هذه الدعوى من الصحة ، وعلمت أن النحو القديم بنى على أن للأعراب معانى ، وأن الخلاف بين المؤلف وبين النحاة هو فى الفتحة ، فهو يرى أنها لا تدل على معنى ، والنحاة يرون أنها تدل ، وقد ناقشنا أدلة المؤلف وبأن أنها لا تثبت على البحث والتمحيص ، وأن ما ذكره النحاة أقوم دليلا ، وأصدق قیلا ، مما ذهب إليه المؤلف .

أما دعواه بأن إجازة الوجهين من الأعراب لا تستقيم على الأصل القائل بأن للأعراب معنى ، فستسكلم فيها عند مناقشتنا إياه فى الجزئيات .

## باب لا

لقد سبق أن ناقشنا المؤلف فيما زعمه فى صميم هذا الباب ، وأبطلنا قوله أن « لاريب ولا شك » كلام مستغن عن الخبر ، وأن الاسم بعد لا فى هذين وأمثالهما ليس متحدثا عنه ، كما أنه ليس مضافا فحقه النصب والذى نريد أن نعرض له فى هذا الباب أمر واحد ، هو مناقشته فى معنى لا



العاملة عمل ليس عند النحاة ،

قال في ص ١٣٢

(وإذا أردنا أن نعرف الفرق بين ما تعمل عمل ليس ، فيرفع الاسم بعدها ، وما تعمل عمل إن فينصب بعدها لتمييز موضع الرفع من موضع النصب ، وجدناهم يقولون إن الأولى تنفي الواحد فنفيها محدود خاص ، تقول « لا رجل في الدار بل رجلان » والثانية تنفي الجنس ، تقول « لا رجل في الدار » فلا يصح أن تعقب بعده بمثل بل رجلان فيتضارب أول الكلام وآخره .

وإذا ناقشت هذا الفرق الذي بينوا لم تجده ثباتا فالشاهدان اللذان رويهما لأعمالها إعمال ليس ، لا يفهم منهما إلا نفي الجنس وكيف يفهم على غيره قول الشاعر « تعز فلا شيء على الأرض باقيا » وقول الآخر « فأننا ابن قيس لأبراح » وإذا ضاع معنى الشمول في النفي كان المعنى في البيتين لغوا . ومن العجيب أن النحاة لا شاهد لهم على إعمالها كذلك إلا هذان البيتان : قال أبو حيان : إنه لم يرد من إعمال (لا) عمل ليس صريحا إلا بيت واحد هو : تعز فلا شيء على الأرض باقيا .

وقد أنكر الأخفش هذا العمل واتبعه الأمام الرضى ، وجعله ابن الحاجب سمعا ، ونص ابن هشام في شرح القطر على أنه خاص بالشعر .

فلم نجد في أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين موضع الرفع وموضع النصب بعد « لا » والذين أنكروا إعمالها عمل ليس لم ينكروا ولا سبيل إلى أن ينكروا أن الاسم بعدها يكون مرفوعا ، ولكنهم يعدونها ملغاة ، ثم لا يعنون ببيان الفارق في المعنى بين الأعمال والألغاء ، ولا بد عندنا من فارق معنوى اهـ

نحل المؤلف « كمادته » النحاة أقوالا لم يقولوها ثم سفهم فيها ، وأقام الحجة على بطلانها ، ولو ذكر أقوالهم على وجهها لم يتوجه عليها إبطال يرى النحاة أنه إذا رفع الاسم بعد « لا » سواء أ كانت عاملة أم ملغاة ، دل الكلام على الاستغراق ، لأن النكرة في سياق النفي تعم ، ولكن ذلك ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه ، ويجوز أن يراد به نفي الوحدة لقرينة ، فتقول لا رجل في الدار بل رجلان ، وبدون القرينة يحمل على الاستغراق .

فأنت ترى أنهم جعلوا معناها الذي تحمل عليه ، الاستغراق . أما نفي الوحدة فلا تحمل عليه إلا بقرينة ، فحرف المؤلف قولهم وجعل معناها عندهم هو المعنى الذي لا تحمل عليه إلا بقرينة وهو نفي الوحدة ، أما نفي الجنس واستغراق النفي الذي هو معناها عندهم ، والذي تحمل عليه بدون قرينة ، فلم يثبت للنحاة ، وبذلك تسنى له الاعتراض عليهم بأن الشاهدين اللذين ذكرهما النحاة لإعمال « لا » عمل « ليس » لا يستقيم المعنى فيهما إلا على الاستغراق .

ولو نقل قولهم على وجهه وبين أن معناها عندهم الاستغراق ، لما تمكن من توجيه هذا الاعتراض ، ولعل القارئ يطالبني بالدليل على أن النحاة ذكروا مانسته إليهم دون مانسته المؤلف إليهم ، وأبادر فأجيب هذه الطلبة ، وأنقل من كلام العلامة الرضى شارح الكافية ما هو نص فيما ادعيناه .

قال الرضى في صفحة ١١٢ ج ١

والظاهر فيها (أى فى لا) الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها ، لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر ، سواء كانت مع لا أو ليس أو غيرهما ، من حروف النفي أو النهى أو الاستفهام ، ويحتمل أن تكون لغير



الاستغراق مع القرينة ، فيجوز لارجل في الدار بل رجلان ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق ، كما أن : ماجاءني رجل ، ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العدول عنه للقرينة ، نحو ماجاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق ، فلا يجوز ماجاءني من رجل بل رجلان. اهـ لم يكن النحاة حقي ولا مرورين حتى يقرروا أن لا العاملة عمل ليس لنفي الوحدة ، وهم يقرؤون بالسفهم ، ويسمعون بأذانهم ، ويروون في كتبهم الشواهد على أعمالها عمل ليس ، ويفقهون بقلوبهم أنها إنما تستقيم على نفي الجنس واستغراق النفي ، وإنما أراد المؤلف أن يتقرر في العقول أنهم يقولون ذلك ليتسنى له أن يفجأ الناس بهذا النقض ، فيتم له ما أراد من أنهم جميعا جاهلون ، وهو وحده العليم المدرك لأسرار العربية ومزاياها

لا لا ، إن النحاة قالوا : إن لا العاملة عمل ليس ظاهرة في نفي الجنس ، تحمل على هذا المعنى في كل كلام مالم تقم قرينة تدل على نفي الوحدة ، وهذا يفيد أن معناها الحقيقي المتبادر هو الاستغراق ونفي الجنس ، وأما نفي الوحدة فهو معنى غير متبادر ، لا تدل عليه إلا إذا قامت قرينة على إرادته وعلى ذلك تكون هذه الأبيات التي لا يستقيم معناها إلا على نفي الجنس واستغراق النفي ، جارية على معناها الحقيقي عند النحاة ولا ترد عليهم.

ويكفي فرقا بينها وبين لا العاملة عمل إن ، أن لا العاملة عمل إن نص في نفي الجنس واستغراق النفي ، فلا تحمل إلا على ذلك ، أما العاملة عمل ليس فهي ظاهرة في نفي الجنس يجوز أن تحمل على نفي الوحدة إذا قامت قرينة ، ويكون مثل العاملة عمل إن مثل ماجاءنا من بشير ، نص في الاستغراق فلو قلت بعدها بل بشيران

كان تناقضا ومثل العاملة عمل ليس مثل ماجاءنا بشير ظاهرة في الاستغراق ، ولكن يجوز حملها على نفي الواحد بقرينة لقد أتعبنى المؤلف وأضجرني ، فهو يرسل القول بأن النحاة قالوا كذا دون مشنوية ودون ترديد أو شك ، فمن حسن ظنه بالمؤلف لا يشك أن هذا النقل صحيح ، ويذهب يلتمس الجواب على ما أورد من اعتراض ، فيعيبه ذلك فيسلم له ما قال. أما من بلا هؤلاء واختبرهم وكابد منهم الشدائد فهو يشك في كل ما قالوا. وأكثري ما يكون شكه أكثر ما يكونون اطمئنانا له وتوكيدا فيراجع الأقوال التي عزوها لأصحابها فيعلم بطلان هذا العزو وستوسط ما ورد بعد من نقض

لقد كان لي تلميذ وكنت معجبا بذكائه وسرعة خاطره ، ولكنه كان إذا أراد المشاكسة ينقل نقلا خاطئا ويطالب بعد ذلك بالفرق ، كأن يذكر أن الفقهاء ذكروا أن حكم هذا الفعل الجواز ، وحكم هذا البطلان ، ويلقي ذلك إلقاء الوائق المطمئن الذي لا يدع لسامعه مجالاً للشك فيما يقول ، ويطالب بعد ذلك بالفرق ، فكنت قبلا أتلقي الحكمين بالقبول وأكدح ذهني بالفرق ويذهب كدحي باطلا فلما فطنت له كنت إذا ألقى مثل ذلك قلت له : لبث قليلا لننظر المقدمات التي طالبت بالفرق فيها فننظر فإذا الفرعان حكمهما واحد لا يختلفان فلا فرق بينهما حتى نطالب ببيان ، فاسترحت بعد ذلك من شأنه إذ شككت في قوله وكذلك استرحت من المؤلف إذ شككت في عزوه وتأكده

### ﴿ باب ظن ﴾

عرض المؤلف في هذا الباب إلى التعليق والإلغاء في ظن وبقية أفعال القلوب ، والتعليق - كما تعلم - إبطال العمل لفظا لا محلا ، لجئ ماله صدر الكلام بعده ،



والإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا بسبب تأخر هذه الأفعال أو توسطها ، وقد أخذ مقاله سيبويه من أن معنى الكلام على الإلغاء غير معناه على الأعمال . فقد قال سيبويه في « باب الأفعال التي تستعمل وتلغى » ص ٦١ ج ١  
وكما أردت الإلغاء فالأخير أقوى . . . وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين . ثم يدركه الشك ، كما تقول « عبد الله صاحب ذاك بلغنى » وكما قال « من يقول ذاك ؟ تدري ؟ » فأخر ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين ، وفيما يدري ، فإذا ابتداء كلامه على ما في نيته من الشك . أعمل الفعل ، قدم أو أخر ، كما قال : زيدا رأيت ، ورأيت زيدا ، وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت . اهـ »

وهذا مالا خلاف فيه ، ولا فضل فيه للثوئف أيضا ، فإن النحاة المتقدمين قد سبقوه إليه كما يعترف هو بذلك ، وقد كنا نحمد له هذا لو أنه اقتصر عليه ، لأنه يكون قد نشر مطويا ، وتابع على حق ، ولكنه أراد أن يطرد هذا الحكم في التعليق أيضا ، ويجعل مقاله سيبويه في الإلغاء جاريا أيضا في التعليق فقال في ص ١٤٩ من إحياء النحو : وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدأ في الكلام ما يدل على استقلال الثاني بالحديث والقصد إلى الأخبار ، كما تقول ظننت لزيد ذاهب . ولولا أن استقلال الثاني من غرض المتكلم لما كان وجهها أن يؤكد الكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ، فقد سيق القول مساق التأكيد والتحقيق ، ثم قيل إن هذا مبلغ ظني ، وجه رأيي . وهذا التفسير قد تردد في كلام سيبويه في مواضع من كتابه .

وما ورد من الرفع بعد ظن فهو على هذا ، والكلام فيه كلامان : وما الأدوات التي عدتها النحاة معلقة للفعل عن العمل لإدلائل على أن الكلام الثاني مستقل بقصد إلى الأخبار به ، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستثنائه وأنه لم يجيء بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخرا . فهذا تفسير كلام النحاة وما قالوه في الإلغاء والتعليق ، على وجه يغني عن كثرة الاصطلاح وتعدد الأقسام ، ويريح من كثير من الخلاف . ثم هو يرسل حكم الأعراب واحدا مستقيا ، غير مردد ولا مضطرب

فليس لنا من موضع نجهز فيه الرفع والنصب ، أو نفضل أحد الوجهين على صاحبه وإنما هو المعنى الذي يراد بيانه يوجب سبيلا واحدا مخصصا للأداء . اهـ

وإن أدنى تأمل يبين لنا أن ما ذكره سيبويه في الإلغاء لا يطرد في التعليق ذاك لأنه يريد أن يجعل الكلام كلامين وأن ما بعد أدوات التعليق ليس تابعا لما قبله من هذه الأفعال ، وإنما هو مبتدأ به ، وإن كان تاليا في اللفظ ، ولو تأملت ما بين يدينا من أمثلة التعليق في كلام الله عز وجل وكلام العرب ، لوجدت النظم يقتضي من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقا بما قبله ، وأن يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقا بالفعل ، فيكون تاليا في المعنى كما هو تال في اللفظ ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ به على استقلال .

قال الله تعالى « فضر بنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا »

ففي الآية أداة من أدوات التعليق وهي « أي » علق « نعلم » عن العمل ومساق النظم يقتضي أن تكون أي الحزبين أحصى متعلقة بنعلم متأخرة عنها في



المعنى ، ولا يجوز أن تكون مستقلة عنها مبتدأ بها في المعنى ، ذاك لأنه مبتدأ  
فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعله وهي أن يعلم ، وماذا يعلم ؟ يعلم شيئاً خاصاً وهو  
من منبهم أحصى أمدلما لبثوا ؟ هذا سياق الكلام ونظمه : فلو ذهبت تقطع أيهم  
أحصى عن تعلم وتعلمها مقدمة في المعنى غير تابعة لتعلم بل مقدمة عنه ، فككت  
الآية وقطعت ما بينها من أوامر لا يتم المعنى إلا بها ، لأنه يصير المعنى : ثم بعثناهم  
لأيهم أحصى لما لبثوا أمدلما تعلم ، وهذا كلام مفكك لا معنى له يجب تنزيه كلام  
الله عن أن يحمل عليه ، وهذا محمل ما قلناه في المقدمة ، إن المؤلف سن قوانين  
للعربية لو حمل عليها كلام الله لحرفت الكلم عن مواضعه ، وأدخلت فيه الفساد  
وسبأني له محمل آخر

قال الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى تولت

نظم البيت يقتضى أن يكون ما البكا متعلقاً بما أدري متأخراً عنه في المعنى  
ولا يجوز أن يكون متقدماً في المعنى ، ذاك لأنه بدأ فبين أنه ما كان يدري قبل  
عزة ، وما هو الذي لا يدريه ؟ هو شيء خاص وهو ما البكا ، وموجعات القلب ، فلو  
ذهبت تقدم ما البكا وتؤخر أدري قبل عزة جئت بالحال ذاك لأنه يكون وما كنت  
ما البكا أدري قبل عزة ، وأغلب أمثلة التعليق تأتي فيه هذه الإحالة التي ذكرناها  
وقد كنا أردنا أن نحمل كلام المؤلف على أنه أراد أن ذلك الحكم يأتي في  
بعض أمثلة التعليق لافي كلها ، ولكن منعنا أنه يسن قانوناً كلياً يجب أن يحمل  
عليه كل ما كان من التعليق . « وأما قوله ولولا أن استقلال الثاني من غرض المتكلم  
لما كان وجبها أن يؤكد الكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ، فقد

سبق القول مساق التأكيذ والتحقيق ثم قيل إن هذا مبالغ ظني وجهد رأيي ،  
فيرده أنه إذا ورد مثل ذلك في كلام معتد به حمل الظن على العلم لأنه من معناه  
كما في قوله تعالى « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين  
الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون »

( باب الاشتغال )

يرى المؤلف أنه ليس نعمة موضع يجوز فيه النصب والرفع ويترجح النصب ،  
بل الواجب أن يقال : إذا أريد أن نخبر بالفعل وتحدث به عن فاعله ، فالواجب  
الرفع ، وإذا أريد التحدث عن الاسم فالحكم الرفع ، واستشهد بما رآه ابن الطراوة  
في الاستفهام فقد قال إن الاستفهام بالهمزة إذا كان عن الاسم فالرفع واجب مثل  
أزید ضربته أم عمرو ، وإذا كان عن الفعل فالنصب ، مثل أزیداً كرمته أم أهنته .  
ونحن نرى أنه لا خلاف بين المؤلف والنحويين ، وأن النحاة لا يخالفون في  
أنه يجب أن يقدم المرء في كلامه ما هو أهم عنده ، وما هو به أعنى ، من الاسم  
والفعل ، وأما قولهم يجوز الأمرين ، فإن معناه أنه لا مانع لفظياً من أن ترفع أو  
تنصب ، فإذا كان معنك الذي تريده يجرى على الرفع رفعت ، وإذا كان معنك  
الذي تريده يجرى على النصب نصبت ، وليس هنا ما نع لفظي ، مثل أن هذه  
الأداة لا يليها إلا الفعل كحرف الشرط

والبلية في مثل هذا الموضوع أن يقرر العلماء حكماً في موضع ، ويقرروا حكماً  
آخر في موضع آخر ، ومرادهم أن يؤخذ الحكمان معاً ، ويقيد أحدهما بالآخر ،  
فيأتي الناظر فيأخذ أحدهما ويدع الآخر ، ويضرب أحدهما بصاحبه ، ولو قيد  
هذا بذلك لما أشكل الأمر مثل ما نحن فيه ، فإن النحاة حكموا بأن يقدم المرء ما هو به

( ١٤ - النحو )



أعني في باب ، وحكموا بجواز الرفع والنصب ، وترجيح النصب في بعض الأمثلة في باب الاشتغال ، فإذا ضرب أحد الحكمين بالآخر قيل هذا تناقض ، والواجب أن ينظر إلى المعنى ، فإذا كان الاسم أهم عندنا ، رفعنا ، وإذا كان الفعل أهم عندنا نصبنا . ولو قيد أحدهما بالآخر وقيل إن المعنى أنه ليس هنا مانع لفظي من أن تكون الجملة اسمية أو فعلية ، فلو كانت عنايتنا بالاسم رفعنا ، ولو كانت عنايتنا بالفعل نصبنا . لما اعتناص الأمر ، لأن الجواز من جهة أنه لا مانع لفظيا ، والوجوب من جهة المعنى وإرادته .

ونحب أن نلاحظ هنا أن المؤلف فهم عبارة ابن الطراوة على غير معناها وقد جاريناها على ذلك ، فقد فهم المؤلف أن مناط الأمر عند ابن الطراوة بالرفع والنصب ، فإذا كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، وإذا كان الاستفهام عن الفعل وجب النصب ، لأنه جعلها نظير عبارته وهو قد عرض للتحديث عن الاسم أو الاخبار بالفعل ، وليس الأمر كذلك ، بل مناط الأمر عند ابن الطراوة على إيلاء الهمزة المستفهم عنه ، فإذا قلنا : أزيد ضربته أم عمرو ، دل ذلك على أن المستفهم عنه الاسم ، لأنه ولي الهمزة .

وإذا قلنا : أزيد أم أكرمت أم أهنته ، دل ذلك على أن المستفهم عنه الفعل ، لأن الفعل هو الذي ولي الهمزة تقديرا ، فأتنا إذا نصبنا كان معمولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، فيكون التقدير أأكرمت زيدا أم أهنته ، فقد ولي الفعل الهمزة فيكون هو المستفهم عنه .

ولا يصح أن نفهم كما فهم المؤلف ، وهو أن مدار الأمر على الرفع والنصب ، فإذا كان الاستفهام عن الاسم رفعنا ، وإذا كان الاستفهام عن الفعل نصبنا ، لأنه

يرد عليه أننا نقول : أزيد أم أكرمت أم عمرا ، فالاستفهام هنا عن الاسم ومع ذلك نصبنا ، فالمعنى هنا أن الفعل معروف غير مسئول عنه ، وإنما على من وقع الأكرام أعلى زيد أم عمرو ، فالمستفهم عنه الاسم .

فمدار الأمر إذا ليس على النصب والرفع ، وإنما هو على أن يلي المستفهم عنه الهمزة ، فإن وليها الاسم كان هو المستفهم عنه وإن وليها الفعل كان هو المستفهم عنه ، فإن قيل إن ابن الطراوة ناط المسألة بالرفع والنصب ، ولم ينطها بالتقديم والتأخير ، قيل إن ابن الطراوة ذكر الرفع والنصب لأن الرفع في باب الاشتغال دليل على أن الاسم ولي الهمزة ، والنصب دليل على أن الفعل هو الذي ولي الهمزة ، فالكلام في حالة خاصة وهي حالة الاشتغال ، فلا يصح أن يؤخذ الحكم على إطلاقه ويجعل مناط الأمر بالرفع والنصب ، وإلا ورد ما أوردناه من أزيد أم أكرمت أم عمرا ؟ فإن الاستفهام عن الاسم من غير شك . ومع ذلك نصبنا .

وفي كلام المؤلف بحث لفظي كنا نحب أن نعرض عنه ، ولكننا آثرنا ذكره لنعود من شاء الدقة في التعبير واختيار الألفاظ التي تعبر عن معناه ، وترك الألفاظ التي لا تعبر عن معناه ،

قال المؤلف [ ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب ، بل نقول : إذا كان المعنى أن نخبر بالفعل وتحدث به عن فاعله فالحكم النصب ، وإذا كان التحديث عن الاسم فالحكم الرفع ]

وأنت ترى أنه لا فرق بين شقي الكلام ، فإن الشق الأول الأخبار بالفعل والتحدث به عن فاعله ، والشق الثاني التحديث عن الاسم أي بالفعل والأخبار عنه بالفعل ، فلا فرق بين الشقين الأخبار عن الاسم بالفعل ، والأخبار



بالفعل عن الاسم ، لا فرق بين الجملتين ، لأن المعنى في كليهما الاختيار بالفعل عن الاسم ، أو الأخبار عن الاسم بالفعل ، فلا فرق إلا في تقديم بعض المتعلقة على بعض أو تأخيرها ، فهي مثل قولهم : الرطل بدرهم ، وبدرهم الرطل ، وكان الأولى أن يقول : إذا كانت عنايتك بالاسم قدمته وإذا كانت عنايتك بالفعل قدمته ، لأنهم يقدمون ما هم به أعنى ، ليحرزوا المعنى الذي يريدونه .

### ﴿ الصرف ﴾

خلاصة رأى المؤلف في منع الصرف أن التنوين علم التنكير ، فإذا كان الاسم منكرا نون ، وإذا كان معرفة منع التنوين ، ولك في كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير أردت الإشارة إليه . أما الصفات فالأصل فيها التنوين وما ترك تنوينه فهو معرفة

وقد كنا نود أن نقول بقول المؤلف ، لولا أن منعنا مانع حاولنا التخلص منه فلم نقدر ، ذاك أن من لغة العرب أن تفرق في اللفظ بين المعرف والمنكر ، فالنكرة توصف بالنكرة ، ولا توصف بالمعرفة ، وتقع وصفا للنكرة ، ولا تقع وصفا للمعرفة ، والمعرفة توصف بالمعرفة ، ولا توصف بالنكرة ، وتقع وصفا للمعرفة ، ولا تقع وصفا للنكرة . وما نفع آخر وهو أن معنى النكرة غير معنى المعرفة

وما ادعى فيه المصنف أنه معرفة ليس فيه هذان الفارقان ، وكذلك ما ادعى فيه أنه نكرة من الأوصاف

أما الأعلام المنونة التي ادعى أن فيها معنى التنكير ، فليس يجوز أن توصف بنكرة بحال ، فلا يقال حضر نوح نبي ، بل يقال حضر نوح النبي ، وكذلك القول في هود ولوط وشيث ، وبعض هذه أعجمي لم ينقل من أصل عربي

وكان ينبغي للمؤلف أن يتنبه لهذا من العبارة التي أوردها لأبي سعيد السيرا في ، فإنه لما أجاز أن ينكر العلم ، قال ، تقول في الأعلام جاء زيد وزيد آخر ، ومررت بعثمان وعثمان آخر ، فوصف العلم الذي قصد تنكيره بالنكرة ولم يصفه بالمعرفة ، فهكذا كل علم قصد تنكيره ، وما ادعى فيه التنكير من الأعلام المنونة ليس كذلك .

ثانياً - إن معاني الأعلام المصروفة مثل معاني الأعلام غير المصروفة ، فالأعلام المنونة في القرآن كنوح ولوط مثلاً ، ليس المراد منها نوحا من نوحين ، ولوطا من لوطين ، وإنما المراد منها الذات المعينة بكيفية أعلام الأنبياء التي لم تنون ، [وتلك حجتنا آتينها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم . ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين . وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من الصالحين . وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين ]

هذه آيات من كتاب الله الكريم جمعت أعلاما لطائفة من أنبياء الله بعضها منون وبعضها غير منون ، ولا يشك ناظر فيها أنها في درجة واحدة من التعريف سواء منها ما نون وما لم ينون ، ولا يشك أحد أنه لم يقصد بما نون كنوح ولوط التنكير ، وأنه قصد بما لم ينون كإسحاق وإبراهيم التعريف ، وهذا دعا النحاة ويدعو كل ناظر إلى أن التنوين وتركه مرجعهما إلى أمر غير التعريف والتنكير ، هذا الأمر هو الذي بحث عنه النحاة وبينوه

وإذا جارينا المؤلف على دعواه أن الأعلام التي ترك تنوينها قصد منها



التنكير ، لم تكن الأعلام التي وردت في القرآن منونة دالة على ذوات معينة معرفة للسامعين ، بل كان المراد منها واحداً من أمة له هذا الاسم ، وهذا الخطر في فهم القرآن الكريم ، وكفى بهذا القول خطراً أنه يؤدي إلى أن يكون المراد من ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ) واحداً غير معين لا يعرفه السامعون ، وإنما هو واحد من أمة له هذا الاسم . وهذا محمل ثان لما قلناه في المقدمة من أن المؤلف سن قوانين في العربية ، لو اتبعت لحرفت كتاب الله عن معناه المقصود به .

وأما الأوصاف الممنوعة من الصرف وادعى المؤلف فيها التعريف ، فكان حقها ألا يوصف بها النكرة لما فيها من تعريف - فأخر - في قوله تعالى - فعدة من أيام أخر - ادعى فيها أنها معرفة ، فكان ينبغي ألا يوصف بها النكرة مع أنها وقعت في الآية وصفاً لنكرة .

وأفعل منك التي ادعى لها التعريف وقعت أوصافاً لنكرات ولم تقع وصفاً لمعرفة ومساجد ومصاييح لا توصف بالمعرفة ، فلا يقال بنيت مساجد العامرة ، ولا أوقدت مصاييح المضيئة .

ودعواه العموم في صيغة منتهى الجموع ليست مسلمة له ، ودعواه التعريف فيها وفي لا رجل في الدار كذلك غير مسلمة ، إذ لو كانت رجل من لا رجل معرفة لوجب وصفها بالمعرفة ، ولم يجوز وصفها بالنكرة ، مع أنه قيل لا رجل ظريف ، ولا ماء بارد ، ولم يسمع لا رجل الظريف ولا لا ماء البارد .

وهذا هو الذي منع النحاة أن يذهبوا إلى أن معنى التنوين في المعرب التنكير مع أنهم ذهبوا إلى أنه علم التنكير في المبني ، وشعروا بدلالته عليه ، لأنهم رأوا

أسماء منونة كثيرة ، وهي معارف ، وأسماء غير منونة كثيرة وهي نكرات ، وأحكام المعارف جارية على الأولى ، وأحكام النكرات جارية على الثانية ، فحكموا بأن التنوين في المعربات ليس يقصد به أن يكون علم التنكير بل هم ينونون ما يستخفون ويتركون تنوين ما يستثقلون

هذا مجمل ما يرد على المؤلف في مباحث الصرف ، فهو لتطرد قاعدته وهي أن التنوين علم التنكير ، فما نون كان نكرة ، وما لم ينون كان معرفة ، أخذ يحكم على العلم بالتنكير إذا كان منونا ، ويحكم على الاسم بالتعريف ، إذا كان غير منون - والتعريف والتنكير من لغة العرب ليسا بإرادتنا نسبتهما على ما نشاء من الألفاظ بل هما يرجعان إلى قواعد مضبوطة وأحكام متخالفة ، فالأحكام التي للألفاظ المنكرة ، غير الأحكام التي للألفاظ المعرفة ، والمؤلف غفل عن ذلك تخلع على بعض الألفاظ التعريف وعلى بعضها التنكير تشبهاً منه دون أن يرتبط بهذه الأحكام ، وقد كان في هذا الأجمال غنى ، ولكننا أردنا أن نتبعه بشيء من الشرح والتفصيل .

١ - رأى المؤلف أن النحاة يقولون إن الاسم يمنع من الصرف لمشابهته للفعل في علتين فرعيتين ، ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، فنقض هذا بأن المشابهة للفعل قد وجدت في اسم الفاعل واسم المفعول ، إذ قد وجدت المشابهة للفعل في اسم الفاعل ، واسم المفعول في صيغته ومعناه ولم يمنع الصرف ، وهما بمتنضي العلة أولى الأسماء بالمنع من الصرف

( راجع ص ١٦٧ من إحياء النحو )

وهذا النقض كان يصح لو شابه اسم الفاعل واسم المفعول ، الفعل



مشابهة كالتى شابهت بها الأسماء التى لا تنصرف الفعل  
إذ مشابهة الاسم الفعل على ثلاثة أقسام  
الأول أن تكون المشابهة قويه جدا كأنسم الفعل فإنه شابه الفعل فى معناه  
فأخذ حكمه من البناء والعمل فى الأسماء  
الثانى أن تكون المشابهة ضعيفة وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل فى  
الفرعية وهذه تمنعه التنوين والجر  
الثالث أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل والمفعول الفعل  
وهذه تجعله يعمل فى الأسماء كما يعمل الفعل فى الأسماء  
وقد نص النحاة على ذلك كله

ولا يقوان قائل إن المشابهة مفاعلة من الجانبين ، فإذا شابه هذا ذاك ، فذاك  
أيضا قد شابه هذا ، لأننا نقول إذا عرف شئ بصفة ودخل عليه شئ آخر وشابهه  
فى هذه الصفة التى حقها ألا تكون له ، بل حقها أن تكون للأول ، قيل للثانى قد  
شابه الأول ، ولا يعكس ويقال للأول قد شابه الثانى ، لأن الأول على حالته  
التى له ، والذى خرج عن أصله وتشبه به فى هذه الحالة هو الثانى

وقد قال سيديويه إن اسم الفاعل واسم المفعول قد تشبه بهما الفعل المضارع  
فى وقوعه صفة كما يقعان صفة ، وفى دخول السين وسوف عليه معنى كما تدخل  
أل عليهما معنى ، وفى دخول اللام عليه فتقول إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك  
لفاعل ، ولهذا المشابهة من الفعل المضارع لاسم الفاعل واسم المفعول ، خرج عن  
حكم الفعل وهو البناء ، وأخذ حكم الاسم وهو الأعراب

ليست مطلق المشابهة للفعل موجبة لمنع الصرف ، بل المشابهة له فيما أوجب

ثقله ، وهى أنه ثان للأول ، وأنه محتاج إلى الأسم ، لأن الفعل لا بد له من الاسم  
والاسم قد يستغنى عن الفعل

٢- أراد المؤلف فى صفحة ١٦٨ وما بعدها أن ينقض علل النحويين فى  
منع الصرف طردا وعكسا ، فيبين أنه قد وجدت العلة ولم يوجد منع الصرف ، فلا  
تكون مطردة ، وقد انتفت العلة ولم ينتف منع الصرف ، فلا تكون منعكسة  
وقد كرر ما قاله النحاة وأجابوا عنه فلا حاجة إلى الأطلالة به

أما فى الثانية فقد نقل عدة من الأبيات التى أوردها ابن الأنبارى فى كتابه  
الأأنصاف شواهد على منع صرف ما ينصرف بضرورة الشعر كقوله

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت \* بشبيب غائلة الشغور غدور  
فساقها المؤلف دليلا على أن علل منع الصرف لم تنعكس كأنما هى وردت  
فى السعة والاختيار ولم تلجئ إليها ضرورة الشعر .

ومن غريب الأمر أن ابن الأنبارى ساق هذه الأبيات ، وقرر أن منع الصرف  
فيها لضرورة الشعر ، فينقلها المؤلف ، ويغمض الطرف عن حديث الضرورة ،  
ويسوقها نقضا لعلل منع الصرف كأنها وقعت فى الاختيار

ونلاحظ هنا أن ابن الأنبارى ساق شواهد على أنه قد يراد ببعض الأسماء  
القبيلة فتمنع من الصرف ، فظن المؤلف أنها وردت كلها نقضا ، فساقها شواهد  
على نقض علل منع الصرف

فبيت الشاعر

ولسنا إذا عد الحصى بأفلة \* وإن معد اليوم مود ذليلها  
ساقه ابن الأنبارى فى أبيات أخرى شاهدا على أنه أريد من معد اسم



القبيلة ، فمنع من الصرف لذلك ، فلم يظن المؤلف لهذا ، وساقه على أنه نقض لعله منع الصرف ، فقد منع الصرف مع عدم وجود علة منع الصرف ، ولو تأمل المؤلف في كلام ابن الأنباري ، أو تظن إلى أنه وجد فيه العلمية والتأنيث ، لما أورده نقضا ولما زل هذا الزلل . ونحن نربأ بالمؤلف أن يكون ممن ينقلون الكلام نقلا ولا يظنون لسابقه أو لاحقه

قد ساق المؤلف دليلا على أن النحاة عرفوا قصور علمهم في منع الصرف وتختلف أحكامها قول الرضى « إن حكم الأعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب . أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة : ثم قال : ومنع الصرف سبب ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل » وليس في هذا اعتراف من النحاة بضعف استنباطهم للعامل ، وإنما هو تقرير لحكم وهو أن الأعراب جاء لمعان فحفظ عليه ، ولم يتخلف حكمه ، أما الصرف وعدهم فلنوع من الخفة أو الثقل لا يتغير به معنى ، فذلك لم يطرده ، ولم يحافظوا عليه كل المحافظة ، بل تركوه لنوع من التناسب أو غير ذلك من العلل .

٣ - التنوين علم التنكير ، هذا هو الرأي الذي يرى المؤلف أنه مرتجلة ومبدعه ، ونحن نرى أنه مسبوق به أيضا ، وأن بعض من سلف من النحاة قد سبقه إلى هذا الرأي ، وأنه على أثره سار ، وبه اقتدى ، ومن شاء أن يتعرف ذلك فليقرأ في كتاب الأنصاف في أسباب الخلاف لابن الأنباري في ص ٢٠٤ تحليل بعض النحويين المتقدمين لعدم الجمع بين التنوين والأضافة ، بأن التنوين علم التنكير والأضافة تدل على التعريف ، ولا يجتمع التعريف والتنكير في كلمة واحدة في آن واحد ، ونحن ننقل لك ما ورد في كتاب ابن الأنباري المذكور « وإنما لم يجز الجمع

بين التنوين والأضافة لوجهين : أحدهما أن الأضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان . والوجه الثاني أن الأضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ، وهما ضدان والضدان لا يجتمعان » اه من صفحة ٢٠٤ و ٢٠٥ من طبعة ليدن .

وترى مثل هذا التصريح في شرح الكافية للمحقق الرضى قال في صفحة ١٣ ج ا « وأما التنوين فاختص من جملة أقسامه الخمسة بالاسم ما ليس للترنم ، فهي إذن أربعة أقسام ، أحدها للتنكير نحوه : ومه . ودج ، وسبيويه ، قيل ويختص بالصوت واسم الفعل ، وأما التنوين في نحو رب أحمد وإبراهيم ، فليس يتمحض للتنكير ، بل هو للتمكن أيضا ، لأن الاسم ينصرف ، وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا ، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ومسلمون ، فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا سميت بالاسم تمحض للتمكن »

فأنت ترى أنه بعد أن ذكر أن تنوين التنكير يكون في المبنيات ، رأى أنه قد يكون في بعض المعربات ، ويرى أنه لا مانع من أن يفيد الحرف شيئين ، فالتنوين في مثل رجل يفيد التنكير والتمكن ، فإذا سمي به تمحض للتمكن والذي يعنينا هنا أن نثبت أن النحاة المتقدمين قد فطن بعضهم إلى أن التنوين في المعربات قد يكون علم التنكير ، ولكنهم كانوا منطقيين مع أنفسهم فلم يجهلوا التنوين في الأعلام للتنكير لأنهم لو جعلوه كذلك لكانوا متناقضين



إذ كيف يكون علماً ونكرة، فقالوا هو يدل على التنكير والتكثير في مثل الرجل. فإذا سمي به زالت دلالة التنوين على التنكير وتمحض للمتكين. أما المؤلف فقد لقف هذا القول وفرح به وجعله أصلاً لا ينحرف عنه، فتورط في مضائق كان غنياً عن ولوجها والتزم لوازم يدعو التزامها إلى الابتسام، فالتزم أن مانون من الأعلام فهو نكرة تصد التنكير فيه، وما لم ينون من الصفات كأفضل وأحر، ومن الجوع كمساجد ومصاييح فلا أنها معارف، فقد هرب من الألفاظ إلى الأحالة فكان ما هرب إليه أشد مما هرب منه.

٤ - لما ادعى المؤلف أن التنوين علم التنكير، فما نون من الاسماء كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة، سواء في ذلك المعرب منها والمبني، كان بديها أن تنقض هذه العلة طرداً بالأعلام المنونة كنوح ولوط وهود ومحمد، فقد وجدت فيها علة التنكير وهي التنوين، ولم يوجد التنكير، إذ هي أعلام والأعلام معارف، وكان من البديهي أيضاً أن تنقض عكساً بالنكرات التي خلت من التنوين، فقد انتفت العلة في التنكير وهي التنوين ولم ينتف المعلوم وهو التنكير، كمساجد، ومصاييح، وأحر وأصفر، وآخر، ومثنى، وثلاث، وما كان على وزن فعلان من الصفات، فلا تكون العلة مطردة ولا منعكسة، فلجأ للهروب من هذا النقض إلى أن يلتزم أن مانون من الأعلام فهو نكرة، وما لم ينون من الصفات والجوع فهو معرفة، وأخذ يتمحل لبيان التنكير الذي في الأعلام المنونة، والتعريف الذي في الصفات والجوع غير المنونة.

ذكر ما قاله النحاة من أن العلم قد يدخله التنكير إذا لم يرد به المسمى المعين. وإنما أريد به واحد من المسمين بهذا الاسم، كقولهم جاءني زيد وزيد آخر،

واستشهد على ذلك بكلام السيرا في وهذا مسلم، ولكن الأعلام التي وردت منونة في القرآن الكريم ليست على هذا الحال، فلم يقصد بها التنكير، ولا أن مسماها واحد من المسمين بهذا الاسم، قال الله تعالى « وإن لوطاً لمن المرسلين » وقال « ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه » وظاهر أنه لم يرد التنكير فلم يرد واحداً من اللوطين ولا نوحاً من النوحين، وإنما أراد هذا المسمى الذي يعرفه النبي ﷺ والمخاطبون، فهو مثل « واذكر في الكتاب إسماعيل » من الأعلام الخالية من التنوين، كلها قصد بها معين وكلها لم يدخلها معنى التنكير.

وكلها أوردته الله قاصداً إلى واحد عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة، ولم يورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب.

وقد ذكر وجه آخر يدل على أن العلم يدخله معنى التنكير وهو دخول أل للمح الأصل في بعض الأعلام، كالفضل والحارث، والنعمان، فكما دخلت (أل) للمح الأصل على بعض الأعلام، كذلك يدخل التنوين على بعض الأعلام للمح الأصل، فتستعمل استعمال الصفات، تنكر مرة بالتنوين وتعرف أخرى بآل، فتقول فضل، والفضل، وزيد والزيد راجع صفحة ١٧٧.

ونحن نرى أن هذا الفهم في لمح الأصل غريب، فقد فهم المؤلف أن لمح الأصل يخرج عن التعريف بالعلمية فينكر، مرة بالتنوين، ويعرف أخرى بالعلمية، وهذا فهم غريب، يخالف النقل والعقل، أما مخالفة العقل فلا نالا نشك أن الأعلام المنونة قصد بها المسمى بذاته، ولم يقصد بها واحد شائع، وأن الأعلام التي دخلت عاينها (أل) للمح الأصل، لم تعرف تعريف مدخول (أل) حتى يكون تعريفها بالبعد أو بالاستغراق، وإنما تعريفها تعريف العلمية. وأما النقل فقد قال النحاة



إن (أل) الداخلة للمح الأصل لا تفيد تعريفا وقد قال ابن مالك: **بعض الاعلام عليه دخلا \* للمح ما قد كان عنه قلا** **كالفضل والحارث والنعمان \* فذكر ذا وحذفه - سياتي** **أى فذكر (أل) وحذفها سياتي من جهة التعريف ، فليس لها دخل في التعريف** **فليس المراد بعباس وضحك وحارث ، أعلاما ذاتا ما ثبت لها العبوس ، وإذا تأما ثبت** **لها الضحك ، وذاتا ما ثبت لها الحرث ، حتى تكون نكرات وإنما المراد بها** **المسمى المعين .**

ولو ذهب المؤلف إلى أن معنى لمح الأصل أن المتكلم لما اعتاد إدخال التنوين على هذه الألفاظ وهي صفات أدخل التنوين عليها وهي أعلام جريا على ما اعتاد وعملا على ما ألف ، لأن العادة أملك ولكل امرئ من دهره ما تعودا ، **لكن** **قولا سائغا ولكنه أبى إلا أن يجعل في التنوين معنى التنكير باطراد ، وهذا التخريج** **يجعل التنوين لا دلالة له على التنكير في هذه الأعلام**

٥ - إعرض المؤلف على النحاة في قولهم إذا قصدت في اسم المكان إلى البقعة لم تصرف ، وإذا قصدت إلى المكان صرفت ونونت ، وأن اسم القبائل إذا أردت منه القبيلة والجماعة منعت التنوين ، وإذا أردت إلى الجمع والقوم نونت ، فقال : هذا تمحل من النحاة لأن المروى لا يساعدهم ، يروون : **وهم قريش الأكرمون إذا اتموا \* طابوا أصولا في الملا وفروعا** **فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث في قريش ، وأنها القبيلة أو البطن لم** **يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم اهـ**

وهذا لا يرد لأنه حملة على المعنى والحمل على المعنى كثير شائع قال الشاعر :

قامت تبكيه على قبره \* من لى من بعدك يا عامر  
تركنتى فى الدار ذا غربة \* قد زل من ليس له ناصر  
وكان الأصل أن تقول ذات غربة فحملته على المعنى فكأنها قالت تركنتى  
إنسانا ذا غربة ، والإسان يطلق على المذكر والأنثى وقال الأعشى .  
لقوم فكانوا هم المنفدين \* شرابهم قبل إنفاذها  
وكان الأصل أن يقول قبل إنفاذه لأن الشراب مذكر ألا أنه أنه حملا  
على المعنى ، لأن الشراب هو الخمر فى المعنى وقال الآخر .

يا بئريا بئر بنى عدى \* لأنزحن قعر ك بالدلى \* حتى تعودى أقطع الولى  
وكان الأصل أن يقول قطعى الولى لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكره حملا على  
المعنى . فكانه أراد القلب

قال المؤلف فى ص ١٨٤

فقد يقول الشاعر : ( قريش ) وهو يعنى هذا الجمع المحدد المشار إليه فلا  
ينون ، وقد يريد من قريش هذه الجماعات الكثيرة التى لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة  
بأولها وآخرها فينون ، فلاك التنوين إرادة التعيين .

كذلك أسماء البلاد . وصريح فى هذا ما روى أبو بكر الزبيدى أن أبا عبد الله  
كاتب المهدي قال « قري عربية » فنون فقال شبيب بن شبه : إنما هى « قري  
عربية » غير منونة . فسألوا أبا قتيبة الجعفى الكوفى النحوى فقال : إن كنت  
أردت القرى التى بالحجاز يقال لها قري عربية فهى لا تنصرف ، وإن كنت أردت  
قري من السواد نونت ، قال : إنما أردت التى بالحجاز قال هو . كما قال شبيب اهـ  
ففى هذا شهادة نحوى وعربى أن التنوين هنا مناطه التعيين اهـ



لست أدري لماذا ساق المؤلف هذه الحكاية وعلام استشهد بها ؟  
أنها لا تدل على أكثر من أنه إذا أراد قرى عربية التي بالحجاز والتي تسمى  
بهذا الاسم ترك التنوين لأنها حينئذ علم على مؤنث فيترك صرفها للعلمية والتأنيث  
وإذا أراد قرى من قرى السواد تون لأنها قدمت العلمية فلا موجب لمنع الصرف

٦- قال المؤلف في صفحة ١٨٨

« وزن أفعل » إذا رجعنا لهذا الوزن وجدناه أكثر ما يكون في أفعل  
التفضيل وأفعل التفضيل يستعمل مصحوبا بمن أو يكون معرفا ، واستصحابه بمن  
نوع من التعريف ، بل إن الكلمة التالية لمن هي بمثابة التكملة لمعنى أفعل  
التفضيل فواضح أن « أفعل » يحرم التنوين إذا صحب من لأن فيه حظا من  
من التعريف ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بمن إذ كانت تكملة له ،  
والتنوين كما يدل على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها  
ولذلك روى الكوفيون أن هذا الباب لا يصرف في ضرورة ولا في غيرها .  
أما غير أفعل التفضيل مما جاء وزنه على أفعل فإنه حمل عليه ، وربما كان  
أصل كل « أفعل » هو التفضيل ، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل ، وبقاء  
أصل الوصف ، ودليل ذلك أنك لا تجد فعلا يشتق منه أفعل وصفا ثم يشتق منه  
أفعل التفضيل وبذلك استقامت لنا القاعدة بشرطها :

الشرط الأول : أن الأصل في العلم ألا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير  
الشرط الثاني : أن الصفة تنون ، ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها  
فصيبي من التعريف . أه

أي التعليلين في منع صرف ما كان على وزن أفعل أولى بالقبول وأجدر

بالاستحسان لأن له حظا من النظر ، تعليل المؤلف بأنها منعت التنوين لما في  
( أفعل منك ) من التعريف وألحق به ما كان على وزن أفعل ، ولم يكن معه من ،  
أم تعليل النحاة بأنها منعت التنوين والكسر لشبهها بالفعل في أنها على صيغته  
ووزنه ، فأفعل كأذهب وألعب ؟

إن التعليل الأول ينقضه أن قولنا زيد خير من عمرو ، وبكر شر من خالد ،  
في معنى زيد أخير من عمرو ، وبكر أشد من خالد ، وخير وشر منونتان ، وأخير  
وأشدر ليستا منونتين ، فلو كان عدم التنوين للتعريف ، والتنوين للتنكير لكان  
خير وأخير وشر وأشدر ، إما منونات وإما غير منونات ، لأن المعنى واحد ،  
ولا اختلاف إلا باللفظ ، فلما رأيناهم يتونون خيرا وشرًا ويمنعون من التنوين أخير  
وأشدر ، علمنا أن ذلك لا يرجع إلى اللفظ ، لا إلى التعريف والتنكير ، وهو أن  
لفظ أخير وأشدر لما كان على وزن الفعل منع التنوين والجر اللذين منع منهما  
الفعل ، فلما تغيرت صيغته إلى خير وشر ، زالت منه مشابهته للفعل ، فرجع إليه  
ما كان حرمة من التنوين والكسر .

وهل يقع في وهم وإن جهد ، أن تكون ( أفعل منك ) معرفة وهي تقع صفة  
للكرة ، كقولنا مررت برجل أفضل منك ، ولا تقع صفة للمعرفة ، فلا نقول جاء  
زيد أفضل منك ، بل نقول جاء زيد الأفضل منك

وإذا كانت أفعل منك معرفة كما يدعى المؤلف فلم قبلت « أل » وهي أداة  
تعريف ؟ ولم كان حالها مع « أل » حال المعارف وحالها بدونها حال النكرات ؟  
الحق أن ما ذهب إليه النحاة من أن منع ما كان على وزن أفعل من التنوين  
لمشابهته الفعل في الوزن ، أولى بالقبول وبأن يكون له حظ من النظر ، فالتنا نعلم



أن الحس اللغوي يعطى النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم شبيهه ، فإذا اعتاد الحس اللغوي أن يمنع أذهب وأعلم وما مثلها التنوين والكسرة ، منع ما مثلها من الأسماء التنوين والجر ، فقال مررت بأحمد ويعلى ، وأفضل منك أفضل متى ، دون كسر في الأول ، ودون تنوين في الجميع جر يا على ما اعتاد ، وسيرا على ما ألف [ استخدام المنطق الاستقرائي في تعرف معنى التنوين ]

أريد أن أصطحب القارئ في رحلة فكرية تقطع فيها مراحل الاستنباط لتعرف معنى التنوين ولأى الأغراض يوجد ؟ ومن ذلك نقبين أى الرايين - رأى المؤلف ورأى النجاة - أحظى بتأييد الدليل

مرحلة الملاحظة - نلاحظ أن من الكلمات العربية ما تلحقه نون ساكنة في آخره ليست من بنية الكلمة ، ولنسمها تنوينا ، ومنها ما تلحقه هذه النون فقد وسوف وإن ولكن ولم ولما ولعب ويلعب والعب لا يلحقها التنوين ، ومحمد وعلى ورجل وامرأة وشجرة وصبي و غلام وجارية يلحقها التنوين ، وباستقراء أنواع الكلمات وملاحظتها نعلم أن التنوين لا يلحق الحروف ولا الأفعال وإنما يلحق الأسماء ، وباستقراء الأسماء نعلم أن التنوين يلحق بعضها ولا يلحق بعضها الآخر ، كأحمد وإبراهيم ومساجد ومصاييح وهذا والذي وهو وأنت .

مرحلة الفروض : ليت شعري لماذا لم يلحق التنوين بعض أنواع الكلمات ولحق نوعا واحدا منها ؟ ولماذا لم يدخل جميع أفراد هذا النوع بل دخل بعض الأسماء ولم يدخل بعضها الآخر . ما معنى هذا التنوين ؟ وهل هذا المعنى يقبله بعض أنواع الكلمة ولا يقبله البعض الآخر فلذلك يوجد في بعضها دون بعض ؟ إننا إذا لاحظنا مواقع التنوين وجدناه يكثر في النكرات دون المعارف ،

فمبدوجارية وصبي و غلام ورجل وامرأة وساء وأرض وبحر ونجوم وجبال وأنهار نكرات و يلحقها التنوين

وأنت والذي وهذا وإبراهيم والرجل معارف ولا يلحقها التنوين أفنجل التنوين علامة التنكير فما نون كان نكرة ؟

إن استقراء مواضعه ومعرفة ما يغلب وجوده فيها يبيح لنا أن نجعل معنى التنوين التنكير .

امتحان هذا الفرض : - اننا نحب أن يكون التنوين معناه التنكير ، لأن ذلك يقصر أمد البحث ، ويريحنا من سفر الفكر ، ولكنه يرد عليه أمور

أولها : لو كان التنوين علم التنكير لكان تركه علم التعريف ، لأن الحكمة تقتضى الاقتصاد ، فمتى كان هناك شيان علمنا أحدهما بعلامة كان ترك العلامة علامة للآخر ، فإذا كان ثوبان علمنا أحدهما بصبغه كان ترك صبغ الآخر علامة له ، ولا يحتاج إلى علامة أخرى ، وهنا الأسماء إما معارف وإما نكرات - فإذا جعلنا التنوين علامة التنكير كان تركه علامة التعريف ، ولم يفعل ذلك العرب بل جعلوا « أل » علامة التعريف - فلنتساهل في هذا فلمل العرب جروا في هذه على غير الاقتصاد ، أولعلمهم نوعوا أدوات التعريف لما كانت معاني التعريف مختلفة فلذلك وجب تعريف « بآل » وتعريف بالاضافة ، وتعريف بالوضع ، وتعريف بالصلة الخ ولكن يرد علينا أن من المعارف ما هو منون ، كما أن منها ما هو غير منون

ومن النكرات ما هو غير منون كما أن منها ما هو منون

فمحمد وعلى وزيد وبكر وعمر ومنونة وهى معارف

وأحمد وأصفر وأخضر ومساجد ومصاييح وآخر نكرات ، وهى غير منونة



هنا مفترق الطرق بين النحاة ، وبين المؤلف ، وبيننا أيضاً ، فأما النجاة فاقنعوا بهذا النقض ، إذ جعل العلة لا مطردة ولا منعكسة ، وهذا كاف في إبطالها ، ورجعوا يلتمسون معنى آخر للتونين ، ووقف سيبويه يستعرض الكلمات المنونة ، وغير المنونة ، ويتأمل فيها ، ويعرضها على ذوقه وحسه ، فرأى أن الكلمات المنونة خفيفة على الحس ، وسهلة في النطق ، وغير المنونة بالعكس فعلم أن العرب ألحقوا ما يستخفون من الكلمات التونين ، وتركوا التونين فيما يستثقلون ، فالتونين علم الخفة ، وتركه علم الثقل

فرجل وامرأة و غلام وصبي وعمر و بكر حفيضة على ألسنتهم ، فالحقوها علم الخفة ، ويأكل ويشرب ويضرب ثقيلة على ألسنتهم ، فتركوا التونين فيها

وإنما كانت الأسماء أخف من الأفعال لأن الأسماء أكثر دوراناً في الكلام والأفعال أقل دوراناً ، وما يكثّر دورانه يخف على اللسان ، وما يقل دورانه ينقل على اللسان ، وإنما كان الاسم أكثر دوراناً والفعل أقل دوراناً لأن الجملة لا بد فيها من الاسم ، وقد تستغنى عن الفعل ، ويدلك على أن مدار على اللسان أكثر كان أخف ، ومالا فلا أن العربي يثقل عليه النطق بالألفاظ الأعجمية كما ينقل على الأعجمي النطق بالألفاظ العربية ، ولا ينقل على كل النطق بلفظه ومدار ذلك على كثرة الدوران وقلته

والاسم إذا ضارع الفعل المضارع في وزنه وصيغته منع التونين والجر ، كما يمنعهما الفعل المضارع ، كأحمر وأسود فانهما في وزن أعلم وأسمع والنكرة أخف عليهم من المعرفة بدليل أن النكرة أول والمعرفة ثانية ، ولذلك تلحق النكرة علامة التعريف إذا أريد تعريفها ، ولما كانت النكرة أخف كان أكثر

الكلام في النكرة منونا

والمذكر أخف عليهم من المؤنث بدليل أن المذكر أول والمؤنث ثان لذلك تلحق لفظ المذكر علامة التأنيث إذا أريد تأنيثه لذلك كان أكثر الكلام منونا في المذكر غير منون في المؤنث ،

والواحد أخف عندهم من الجمع لأن الواحد هو الأول والجمع طارئ عليه وما هو أول كان المرء آنس به وأكثر إغالة ، وما هو طارئ كان أقل أنسا به ، فلذلك منعوا التونين ما ليس له نظير في الأحاد كدراهم ودينارين

وهذه المعاني التي طرقها سيبويه تطلعنا على مدارج الحكمة في وضع اللغة وتنتهي بنا إلى تعرف الأسبق في وضع الكلمات ، والطارئ في الوضع ، وهو منتهى ما يصل إليه باحث ، ويظفر به مستنبط

ولمافي هذا الموضع من كلام سيبويه من حسن النوص على الحكم والأسرار ودقة الملاحظة أحب أن أنقل كلامه في هذا الموضوع قال في ص ٦ من الجزء الأول (واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمسكنا ، فمن لم يلحقها تونين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول الله إلهنا وعبد الله أخونا .

واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام وواقفه في البناء ، أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام وواقفه في البناء ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم ، وأما مضارعة



في الصفة فإنك لو قلت أنا في اليوم قوى وألا باردا ، ومررت بجميل كان ضعيفا ، ولم يكن في حسن أنا في رجل قوى وألاما باردا ومررت برجل جميل ، أقللا ترى أن هذا يقبح ههنا ، كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم ، لأن الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل ، ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يفعل ، وتنصب كما ينصب الفعل ، وسترى ذلك إن شاء الله

فإن كان اسما كان أخف عليهم ، وذلك نحو أكل وأكلب ، ينصرفان في النكرة ومضارعة أفعل الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة كما يكون الفعل صفة وأما يشكر فانه لا يكون صفة وهو اسم ، إنما يكون صفة وهو فعل واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون لله أحد ، نحو مساجد ومفاتيح . واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ، لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التانيث من التذكير ، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء مذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون ، وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف أنجز لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المتصرف ، وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين فجميع ما يترك صرفه

مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم ) اهـ

فأنت ترى مما أسلفنا أن النحاة فطنوا إلى أن أغلب النكرات منون ولكنهم لم يجعلوا التنوين علم التنكير لمكان النقص الذي ذكرناه .

أما مؤلف كتاب إحياء النحو فلم يعقه هذا النقص ولم يشأ أن يرفض أن التنوين علم التنكير وذهب يلتبس وجوها تجعل ما نون من الأعلام نكرات . ومالم ينون من الأوصاف والجمع معارف لتكون علامة التنكير مطردة منعكسة وفي الحق أنه ركب كل صعب وذلول والتبس وجوها خفية وفتش عن مسالك بعيدة لتطرد له هذه العلامة وتنعكس ، وإني أرى أن الانصاف يحتم على أن أعلن إعجابي بهذا الجهد الذي بذله في العلم ليكسب ما نون منه التنكير

فقد لجأ إلى مقاله النحاة من أن العلم يدخله التنكير إذا أريد به أنه واحد من أمة لها هذا الاسم

ولجأ إلى ما قالوه في ملح الأصل ليكسبه معنى التنكير ، ولكن يرد عليه بعد هذا كله أن الأعلام التي وردت منونة فيما تقرأ في القرآن مثلا مثل الأعلام التي لم تنون فيه ، لم يقصد بها منكر ، ولم يقصد بها إلا الشخص المعين ، ويرد عليه أن هذه الأعلام لو كانت نكرات لعولمت معاملة النكرات ، ووصفت بالنكرة ولم توصف بالمعرفة ، ويرد عليه أيضا أن ملح الأصل لا يكسب العلم تنكيرا بحال

وجاء إلى النكرات التي منعت التنوين وادعى فيها المعرفة ، وأنت خبير بأن أقل نظر يوجب علينا أن نحكم عليها بأنها نكرات لا معارف ، فأخر التي حكم لها بالمعرفة وقعت في أفصح كلام ووصفا للنكرة ( فعدة من أيام أخر ) وأفعل من التي حكم



لها بالتعريف هي نكرات دون شك ولذلك تقع وصفا للنكرة ، نقول مررت برجل أفضل من عمرو ولا نقول جاءني زيد أفضل من عمرو ، وكذلك القول في صيغة منتهى الجموع كساجد ومصاييح ودراعهم ودنانير

لذلك نرى من الأنصاف أن نحمد المؤلف هذا الجهد ونرى من الحق أن نرفض ما ذهب إليه ، فقد بالغ جهده ومن بلغ جهده بلغ عذره ، ومن اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد .

أما أنا فقد غلب على ظني أن التنوين علم التنكير ، وسرت إلى مفترق الطرق التي افترق الجميع عندها ، ورأيت في النقض الذي ورد مسلكا آخر رأيت أن التنوين علم التنكير ، أما مانون من الأعلام كزيد وعمرو وخالد فذلك لمكان الاعتياد

قد اعتاد المتكلم أن ينطق بها مصادر وأوصافا ويألفها التنوين ، فلما نقلت إلى العلمية جرى اللسان بها منونة على حسب ما اعتاد

التنوين في العلم ليس للتنكير ، وإنما هو لمكان العادة ، ومن نطق بهذه الألفاظ منونة عسر عليه أن يحترز من التنوين وهي أعلام ، أما لوط ونوح وشيث من الألفاظ الأعجمية التي لم تستعمل نكرات قبل ذلك في العربية فالتنوين فيها لمكان المشابهة بالألفاظ النكرات كعود وسور وجوع وكوع وبوع مما يكثر من هذه الألفاظ ، وأنت تعرف ما للمشابهة من قوة في إعطاء النظير حكم النظير أراد المتكلم ذلك أو لم يريد

أما ترك التنوين فيما كان على وزن الفعل فليس ذلك لتعريفها وإنما هو لنوع من المشابهة . فلما أشبه أحمر وأبكم وأفضل ، أعلم وأسمع وأفرح منعت

التنوين كما منعت هذه الألفاظ ، إذ للمشابهة تأثير كما تقدم وأما حبلى وحراء وسكران فقد منع التنوين لمكان الزيادة فيها ، فكروها أن يزيدوا عليها التنوين أيضا ، وأما دراهم ودنانير فقد منعوها التنوين لمكان الطول الذي في الكلمة فكروها أن يزيدوا طولها بالتنوين ، وأما آخر فمنعت التنوين للتخفيف

بهذا التخريج بقيت الأعلام المنونة معارف ، والنكرات غير المنونة نكرات التمسست أسبابا وعللا لخروج ماخرج عن الأصل ، وهذه الأسباب لا تنبو عن ذوق دارسي اللغات ، ولم يرتكب في هذا التخريج المخالفة لأبسط قواعد العربية من جعل بعض الأعلام نكرات مع عدم إجراء أحكام النكرات عليها ومن جعل بعض النكرات معارف مع عدم إجراء أحكام المعارف عليها

هذا الرأي لا أدعى لنفسى فيه فضلا بل يجب على أن أنسب الفضل إلى أهله وأعزو كل عنصر منه إلى صاحبه فأما القول بأن التنوين علم التنكير فيرجع إلى أقوال النحاة ، الذين ذكرنا قولهم ونقلناه عن ابن الأنباري في كتابه الأنصاف ويرجع أيضا إلى المحقق الرضى فيما نقلناه من قوله ، وأما هذه العلل فيرجع بعضها إلى أقوال النحاة كوزن الفعل ويرجع بعضها إلى ما استنبطناه بأنفسنا هذا الرأي يسهل درس ما لا ينصرف إذ هو لا يحتاج إلا إلى عناء قليل وأعترف هنا أنه بحاجة بعد إلى درس واستقصاء وتفصيل ربما سحنت

الفرصة لمعاودته وبذل ما يجب له من الاستقصاء والبحث وإني مع ما أرى فيه من مرجحات لا أزال أنظر إلى أقوال النحاة لاسيما ما قاله سيديويه في منع الصرف وأضعه في كفة ومقاله النحاة في كفة فيخف تارة ويثقل أخرى



وقد سجلته في هذا الكتاب فان لم يأخذ قاعدة علمية. فيحسبه أن يكون ضابطا يضبط ما ينصرف ومالا ينصرف من الأسماء :

(خاتمة الكتاب)

لقد حشر كتاب إحياء النحو النحاة حفاة عراة يتوارون من الناس خزيا واستحياء تنقزز منهم النفوس ، وتتخطاهم العيون، وقد حشرهم كذلك ظلما وجورا ولقد بعثهم كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة غرا محجلين ، ولقد أضفى عليهم ثيابهم ، وأسبغ عليهم دروعهم ، فبدوا للناس كما هم ملء العيون والأسماع ، وملء القلوب والصدور ، وملء المغرب والمشرق ، وملء الأرض والسماء ، ولقد بعثهم كذلك صدقا وعدلا

وإني على ذلك لم يسؤني أن يخرج كتاب إحياء النحو بل ربما أَرْضاني وسرني لأنه أبان المدى الذي انحرف إليه النحو عن سبيله في نفوس بعض المتعلمين ، ووضح الصورة التي تحول إليها النحو في عقولهم ، وبذلك أدركت الصعوبة التي يشكو منها المتعلمون ويدكرون أنهم يجدونها في درس النحو ، فاستطعت أن أثبت من القواعد في ثنايا كتاب النحو والنحاة - ما لودسه المعلمون وعللوا النحو على ضوئه لسهل كثيرا مما صعب منه ، وذلل كثيرا مما استعصى ،

وإن كتاب النحو والنحاة جله في حينه وفي وقت الحاجة إليه ، فقد علمت أن جهودا تبذل لحل وزارة المعارف على قلب النحو على أساس ما في كتاب « إحياء النحو » لتسهيله وتقريب ما بعد منه

وإن كتاب النحو والنحاة يبين مقدار ما في ذلك من خطر على اللغة العربية ، وعلى فهم كتاب الله وسنة رسوله

فليس من الخير أن يقلب النحو على أساس أن مانون من الأعلام نكرة ، وما لم ينون من الصفات والأسماء معرفة

وليس من الخير أن يقلب النحو على أساس أن الكلام في أفعال القلوب المتعلقة عن العمل كلامان ، وأن الجمل التي فيها أداة التعليق مؤخرة من تقديم وليس من الخير أن يحور النحو على أساس أن البديل والتوكيد شيء واحد ، وإن خبر المبتدأ تابع من التوابع ، وأن الضمة فيه للاتباع لا تدل على معنى وليس من الخير أن يحور النحو على أساس أن الفتحة لا تدل على معنى ولا تشير إلى معنى في الجملة وليس من الخير أن يحور النحو على أساس أن ما نصب يكتفي في البحث عنه بأنه ليس متحدنا عنه ولا مضافا إليه ولا يبحث عن مركزه في الجملة أهو مركز الحال أم مركز التمييز أم مركز المفعول لأجله .

وليس من الخير أن يقلب النحو على أساس أنه لا يقدر في التحذير والأغراء إلى ما هنالك مما تجد بيان ضرره في هذا الكتاب

وإن أنساء الله في الأجل وضعت كتابا مدرسيا في النحو لصغار التلاميذ في المدارس والمعاهد يكشف عن سر العربية ، ويقرب لغة الضاد من طبيعة المتكلمين . وأن عدت دون ذلك عواد فني كتاب النحو والنحاة أصول هذا الكتاب

والهداية إلى النمط الذي ينبغي أن يكون عليه

وعسى أن يكون حسن نيتي شفيعا لي عند إخواني الذين تقدمهم فإله يعلم أني ما أريد إلا الإصلاح وما أبتغي إلا خدمة العلم وفي سبيل الله والعلم وأبناء اللغة العربية ما بذلته من جهود مضنيه كانت فوق طاقتي ووسعي ، ومن الله المثوبة والجزاء كان الفراغ من تأليفه وطبعه في أواخر سنة ١٩٣٧ والحمد لله أولا وآخرا



## فهرست الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم الكتاب لعلم من اعلام العلم والبيان
٩	خطبة الكتاب
١٤	مقاصد كتاب إحياء النحو
١٥	النحو عند النحويين :
١٥	خلاصة تتضمن ما عاب به إحياء النحو النحو عند النحاة ١٦ نقل
	أقوال المؤلف في ذلك ٢٦ الرد عليه في زعمه أن النحو قاصر
	وبيان أن النحو علم تأليف الكلام في لغة العرب ٢٧ الاستدلال
	على ذلك أولا ببحوث النحو نفسها ٢٨ ثانيا بتعاريف النحو الأخرى
	الكاملة ٢٩ ثالثا برمي النحاة هذا التعريف الذي نقله المؤلف بالقصور
	٣٠ رابعا بما ذكره في حصر علوم العربية ٣١ خامسا بما قاله علماء النحو
	من شموله لغير الأعراب والبناء ونقل ما قاله الزمخشري في ذلك
	٣٥ الجواب عن تفرقة أدوات النفي باختلاف المؤلفين في ترتيب مؤلفاتهم
	٣٦ نقول من الكتاب لسيبويه تبحث في غير الأعراب والبناء من
	أسرار التراكيب ٤٤ استخلاص ما ذكر سيبويه في هذه الأبواب
	٤٧ نقول أخرى كالسابقة من كتاب سيبويه ٤٩ بيان أن سيبويه
	درس معاني النفي ٥١ الكتاب لسيبويه بين الأنصار والخصوم ٥٣
	نقول أخرى من أوضح المسالك لابن هشام تدل على أن النحوي بحث
	في التقديم والتأخير والذكر والحذف ٥٦ أحكام فقهية تغايرت لما قرره
	النحاة من اختلاف المعاني لاختلاف التراكيب ٥٩ رد زعم المؤلف

## الصفحة الموضوع

٧٥	بأن عبد القاهر كان يمتدح قصور النحو وأراد إصلاحه ٥٩ بيان
	أن المؤلف أخطأ في فهم غرض عبد القاهر من دلائل الأعجاز ٦٠ غرض
	عبد القاهر ٦٦ بيان أن المؤلف تابع المستشرقين في نسبة القصور
	إلى النحو ٦٦ أسباب هذا الخطأ ٦٧ خلاصة البحث ٦٨ منهجنا في
	هذا البحث ومنهج المؤلف ٧٠ فهم نصوص الكتب وقيمتها وعناية
	الأزهر بفهم النصوص ٧١ فهم النصوص يوفر الزمن ويسدد البحث
	العامل :
٧٥	نصوص من إحياء النحو في عيب نظرية العامل عند النحاة
٧٦	منشأ هذه الفلسفة على ما يراه المؤلف ٧٧ شبه تعرض عند النظر فيما
	قاله النحاة في العوامل ٨٠ درء هذه الشبه ٨٠ الرد على المؤلف في
	زعمه أن النحاة يرفضون أن يكون المتكلم هو العامل ٨٠ السر في
	نسبة النحاة العمل إلى العوامل ٨٥ نقول من ابن جني والرضي تدل
	على أن النحاة يرون أن المتكلم هو العامل وأن هذه التي تسمى عوامل
	هي أسباب ٨٩ اقتضاب صاحب إحياء النحو كلام النحاة ليستخلص
	الدليل لنفسه ٩٠ مبني ما أخذ صاحب إحياء النحو على نظرية النحاة
	في العامل وأنه يار هذا المبني ٩٢ ما أخذ إحياء النحو على النحاة في
	نظرية العامل ومناقشتها : ١٠٤ زعم المؤلف أن النحاة أوجبوا أن
	يكون العامل لفظيا والرد على ذلك ١٠٥ توضيح وتسهيل ١٠٩ أعجاب
	المؤلف بنقد نظرية العامل
١١٢	معاني الأعراب :
	١١٢ دعوى المؤلف على النحاة أنهم يرون الأعراب حكما لفظيا



## فهرست الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم الكتاب لعلم من اعلام العلم والبيان
٩	خطبة الكتاب
١٤	مقاصد كتاب إحياء النحو
١٥	النحو عند النحويين :

١٥ خلاصة تتضمن ما عاب به إحياء النحو النحو عند النحاة ١٦ نقل أقوال المؤلف في ذلك ٢٦ الرد عليه في زعمه أن النحو قاصر وبيان أن النحو علم تأليف الكلام في لغة العرب ٢٧ الاستدلال على ذلك أولا ببحوث النحو نفسها ٢٨ ثانيا بتعاريف النحو الأخرى الكاملة ٢٩ ثالثا برمي النحاة هذا التعريف الذي نقله المؤلف بالقصور ٣٠ رابعا بما ذكره في حصر علوم العربية ٣١ خامسا بما قاله علماء النحو من شموله لغير الأعراب والبناء ونقل ما قاله الزنجشيري في ذلك ٣٥ الجواب عن تفرقة أدوات النفي باختلاف المؤلفين في ترتيب مؤلفاتهم ٣٦ نقول من الكتاب لسيبويه تبحث في غير الأعراب والبناء من أسرار التراكيب ٤٤ استخلاص ما ذكر سيبويه في هذه الأبواب ٤٧ نقول أخرى كالسابقة من كتاب سيبويه ٤٩ بيان أن سيبويه درس معاني النفي ٥١ الكتاب لسيبويه بين الأنصار والخصوم ٥٣ نقول أخرى من أوضح المسالك لابن هشام تدل على أن النحوي بحث في التقديم والتأخير والذكر والحذف ٥٦ أحكام فقهية تغايرت لما قرره النحاة من اختلاف المعاني لاختلاف التراكيب ٥٩ رد زعم المؤلف

## الصفحة الموضوع

بأن عبد القاهر كان يمتدح قصور النحو وأراد إصلاحه ٥٩ بيان أن المؤلف أخطأ في فهم غرض عبد القاهر من دلائل الأعجاز ٦٠ غرض عبد القاهر ٦٦ بيان أن المؤلف تابع المستشرقين في نسبة القصود إلى النحو ٦٦ أسباب هذا الخطأ ٦٧ خلاصة البحث ٦٨ منهجنا في هذا البحث ومنهج المؤلف ٧٠ فهم نصوص الكتب وقيمتها وعناية الأزهري بفهم النصوص ٧١ فهم النصوص يوفر الزمن ويسدد البحث العامل :

٧٥ نصوص من إحياء النحو في عيب نظرية العامل عند النحاة ٧٦ منشأ هذه الفلسفة على ما يراه المؤلف ٧٧ شبه تعرض عند النظر فيما قاله النحاة في العوامل ٨٠ درء هذه الشبهة ٨٠ الرد على المؤلف في زعمه أن النحاة يرفضون أن يكون المتكلم هو العامل ٨٠ السر في نسبة النحاة العمل إلى العوامل ٨٥ نقول من ابن جنى والرضي تدل على أن النحاة يرون أن المتكلم هو العامل وأن هذه التي تسمى عوامل هي أسباب ٨٩ اقتضاب صاحب إحياء النحو كلام النحاة ليستخلص الدليل لنفسه ٩٠ مبنى ما أخذ صاحب إحياء النحو على نظرية النحاة في العامل وإنه يار هذا المبنى ٩٢ ما أخذ إحياء النحو على النحاة في نظرية العامل ومناقشتها : ١٠٤ زعم المؤلف أن النحاة أوجبوا أن يكون العامل لفظيا والرد على ذلك ١٠٥ توضيح وتسهيل ١٠٩ أعجاب المؤلف بنقد نظرية العامل ١١٢ معاني الأعراب :

١١٢ دعوى المؤلف على النحاة أنهم يرون الأعراب حكما لفظيا



- الصفحة الموضوع
- وأن علاماته لا تدل على معنى ١١٣ نقول من أحياء النحو تدل على ذلك ١١٤ دعوى المؤلف أنه كشف عن معاني الأعراب ١١٦ الرد على ذلك بأن النجاة سبقوه إلى بيان معاني الأعراب وإقامة الأدلة من كلام النجاة على ذلك ١٢٤ تسرب الخطأ إلى بعض المتعلمين تقليداً للمؤلف
- ١٢٧ مقابلة ما يراه صاحب إحياء النحو بما يراه النجاة في معاني حركات الأعراب ومخالفته للنجاة في معنى الفتحة — ١٢٨ — مشايخته للرضي في معنى الضمة واختلافهما في التعليل لما شذ عن قاعدتهما ١٢٩ تعليله لما شذ عن قاعدته في الضمة وضعف هذا التعليل ١٣١ لماذا نصبت العرب في بعض المواضع ماحقه الرفع من مسند ومسند اليه ؟
- ١٣٥ أسباب الغلط في النحو والعمل على ملاقاتها
- ١٣٦ لم نسب النجاة العمل إلى الفعل وشبهه وإلى حرف الجر ولم ينسبوه إلى الفاعلية والمفعولية والاضافة
- ١٤٢ الأصول التي بنيت عليها العربية ، ونصوص تشير إلى هذا
- ١٥٤ المبند والفاعل ونائبه : ما أخذ صاحب « إحياء النحو » على التفرقة بين هذه الثلاثة — ١٥٥ — رد هذه المآخذ
- ١٦٠ الكسرة علم الاضافة
- ١٦١ الفتحة ليست علم إعراب وأدلة صاحب « إحياء النحو » على ذلك الفتحة أخف من سائر الحركات ومن السكون عنده
- ١٦٢ الفتحة أخف الحركات عند النجاة — السكون أخف من الحركة بتأييد

- الصفحة الموضوع
- العقل — ١٦٤ — عدم إنتاج أدلة أن الفتحة أخف من السكون ١٦٦ أدلة أن الفتحة ليست علامة إعراب وعدم إنتاجها ١٧٨ دعوى المؤلف سهولة تطبيق نظريته على كلمات وردت منصوبة وتعتسف النجاة في إعرابها وبيان أن ذلك لاغناء فيه ١٨١ الأصل في المبني أن يسكن
- ١٨١ خلاصة مذكره المؤلف في هذا الباب حق المبني عند النجاة السكون بتأييد الحس والعقل والاستقراء ١٨٣ أصل المبني الفتح عند المؤلف ودليله فساد هذا الدليل في النحو والعروض والعرف ١٨٦ العلامات الفرعية للأعراب
- موافقة المؤلف لآراء بعض النجاة ١٨٩ السر في رفض النجاة لهذه الآراء
- ١٩٠ التوابع وانقسامها عند المؤلف إلى قسمين - ضرورة عدها خمسة كما ذهب إليه النجاة ١٩٢ عطف النسق وعدم اعتباره تابعاً عند المؤلف ووجه عده تابعاً عند النجاة ١٩٣ النعت السببي ١٩٤ إعرابه بالاتباع للمجاورة عند المؤلف ١٩٥ فهم المؤلف كلام النجاة على غير ما يريدون ١٩٦ استدلاله من كلام ابن جني بما يناقض غرضه ١٩٧ الخبر
- ١٩٧ رأى صاحب إحياء النحو في عد الخبر تابعاً ١٩٧ تعطيل الحركة في الخبر على هذا الرأي ١٩٧ رأى النجاة في دلالة الحركة في الخبر ١٩٨ قول بعضهم إنها علم النسبة ٢٠٠ قول الرضي أنها علم العمدية ٢٠٠ تكملة البحث في مواضع أجاز النجاة فيها وجهين من الأعراب :



الصفحة

الموضوع

٢٠١ باب لا ٢٠٢ خطأ صاحب إحياء النحو في نقله عن النحاة الفرق بين لا العاملة عمل ليس والعاملة عمل إن واعتراضه عليه ٢٠٣ تصحيح النقل عنهم في الفرق ورد هذا الاعتراض ٢٠٥ باب ظن ٢٠٩ باب الاشتغال

٢١٢ الصرف

٢١٢ رأى صاحب إحياء النحو في أن التنوين علم التنكير ٢١٢ مناقشة هذا الرأي اجمالاً ٢١٥ نقض صاحب إحياء النحو علل النحويين في منع الصرف باسم الفاعل واسم المفعول ٢١٥ ابطال هذا النقض ٢١٧ نقض الملل أيضاً بما ورد ممنوعاً من الصرف وليس فيه علنا المنع وإبطاله ٢١٨ القول بأن التنوين علم التنكير لم يبتكره صاحب إحياء النحو ٢٢٠ دعوى المؤلف أن مانون من الأعلام فلدخول معنى التنكير فيه وإبطاله ٢٢٢ دعوى المؤلف أن أفعل التفضيل المصحوب بمن معرفة وإبطاله ٢٢٦ استخدام المنطق الاستقرائي في تعرف معنى التنوين ٢٣٢ رأينا في معنى التنوين وفي الأعلام المنونة والصفات غير المنونة ٢٣٤ خاتمة الكتاب

٢٣٦ فهرست الكتاب

قد وقعت أغلاط في هذا الكتاب تركنا التنبيه عليها لظهورها مثل

الخطأ الصواب

ص س

٧١ ١٢ توفر وتمين وتسدد يوفر ويمين ويسدد

٧٧ ١٢ تعلّى وتكبر تعلّى ويكبر